جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال

من إعداد الطالبان

بن رزقة زينب

زيباك رزق الله عبد الفتاح

تحت إشراف الأستاذة:

د.العيداني حبيبة

أعضاء لجنة المناقشة			
د.	أستاذ محاضرة قسم أ	جامعة المدية	رئيسا
د. العيداني حبيبة	أستاذ محاضرة قسم أ	جامعة المدية	مقررا ومشرفا
د.	أستاذ محاضرة قسم	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 – 2022

Created with
PDFBear.com

Created with
PDFBear.com

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال

من إعداد الطالبان

بن زرقة زينب

زيباك رزق الله عبد الفتاح

تحت إشراف الأستاذة:

د.العيداني حبيبة

أعضاء لجنة المناقشة			
د.	أستاذ محاضرة قسم أ	جامعة المدية	رئيسا
د. العيداني حبيبة	أستاذ محاضرة قسم أ	جامعة المدية	مقررا ومشرفا
د.	أستاذ محاضرة قسم	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 –2022

Created with
PDFBear.com

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المواضع إلى الإنسانة التي منحت حياتي الثقة والأمل " أمي"

والإنسان الذي قدم الكثير ولم ينتظر الشكر " أبي"

وإلى كل من كان لي سندا وعونا

رزق الله

الإهداء

إلى من أثبتت جدوى الحياة بكل المعايير " أمي "

إلى أبي واخوتي وكل من كان سندا لي وعونا لي

إلى صديقاتي جهاد ، صفية ، سارة و كل من وسعه قلبي و لم تسعه ورقتي

زينب

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد والشكر لله عز وجل على تنويره للطريق المستقيم ومنحنا القوة والصبر

والإرادة لتحصيل العلمن وما وصلنا إليه من مقامات العلم فأدمها نعمة يا رب العالمين،

نشكره علة توفيقه لنا برحمته الواسعة

وانطلاقا من العرفان بالفضل والجميل، فإنه لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة

المشرفة " د.العيداني حبيبة" على كافة مجهوداتها وتوجيهاتها ومتابعتها

وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، وبشكل خاص للأستاذة بن زرقة ، الأستاذ الزاهي ، الأستاذة ولد شرشالي، وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل

مستخلص

باللغة العربية

يهدف البحث إلى محاولة دراسة الجدوى الاقتصادية والتعرف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الاستثمارية، حيث يعتبر القرار الاستثماري من أصعب القرارات التي تواجه أصحاب المشروعات، خاصة مع التطورات والتغيرات السريعة التي يعرفها العالم اليوم في ظل اقتصاد معولم، ذلك من خلال التعرف على هذه الأداة وعلى كيفية تطبيقها على أرض الواقع مركزين على مختلف أنواعها، ومراحل تطبيقها وأهم الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها.

وفي الأخير توصلنا إلى أن نجاح أي مشروع استثماري متوقف على إنجاز هذه الدراسات بدقة، وفقا لأساليب وأسس صحيحة

الكلمات المفتاحية: دراسة الجدوى الاقتصادية، الاستثمار، المشروع الاستثماري، القرار الاستثماري.

Abstract :

The bord objective of this study is to investigate the feasibility of project investmet and to identify the role it played in rationalizing investment decisons, since the investment decisions is one of the most defficult decisions facing entrepreurs specially with the fast changes and rapid development know in the economic globalization by identifing this tool and how to apply it, focusing on the defferent types of it, the steps it passed by and the aims that the study works to acheive it .

In the end, we concluded that the success of any investment project depends on the accurate completion of these studies according to the correct methods and foundations.

Key words: the feasibility of project investmet, investment, investment projects, investment decisions.


الفهارس

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	**I**
فهرس المحتويات	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
مقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدلول الاستثمار	3
المطلب الأول: ماهية الاستثمار	3
المطلب الثاني: أسس الاستثمار	6
المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار	10
المبحث الثاني: ماهية المشروع الاستثماري	11
المطلب الأول: مفهوم المشروع الاستثماري	11
المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية	14
المطلب الثالث: أهداف المشاريع الاستثمارية	16
المبحث الثالث: دورة حياة المشروع و العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل المشروع	19
المطلب الأول: دورة حياة المشروع	19
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل المشروع	23
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لدراسة الجدوى الاقتصادية	
تمهيد	27
المبحث الأول: مقدمة في دراسة الجدوى الاقتصادية	28
المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية	28
المطلب الثاني: خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية	31
المطلب الثالث: أهمية وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية	33

المبحث الثاني: مرتكزات دراسة الجدوى الاقتصادية	35
المطلب الأول: مبررات و متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية	35
المطلب الثاني: تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية	37
المطلب الثالث: صعوبات تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية	40
المبحث الثالث: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية	42
المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستثمار	42
المطلب الثاني: مرحلة الدراسة التمهيدية	43
المطلب الثالث: مرحلة الدراسة التفصيلية	44
المطلب الرابع: مرحلة تقييم المشروع	47
خاتمة الفصل	52
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية	
المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة	55
المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء	55
المطلب الثاني: تقديم عام للمديرية الفرعية بالمدية	59
المبحث الثاني: الوسائل المستخدمة في الدراسة	61
المطلب الأول: التعريف بالمقابلة	61
المطلب الثاني: تقييم المقابلة	63
المطلب الثالث: إجراءات المقابلة	65
المبحث الثالث: دراسة ميدانية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية	66
المطلب الأول: دراسة الجدوى الفنية و الهندسية	66
المطلب الثاني: دراسة الجدوى التمويلية	67
المطلب الثالث: دراسة الجدوى القانونية	68
المطلب الرابع: دراسة الجدوى البيئية	68
خلاصة الفصل	70
الخاتمة	72
قائمة المراجع	76
قائمة الملاحق	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تكامل أهداف المشروع الاستثماري	18
2-1	مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية	49-51

Created with
PDFBear.com

مـقدمـة

Created with
PDFBear.com

لا شك أن قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية تعتبر من أبرز القضايا التي تواجه البلدان المذكورة، ولهذا تسعى مختلف بلدان العالم اليوم إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال استخدام الموارد الاقتصادية الاستخدام الأمثل، ونظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية بالمقارنة مع الحاجات الإنسانية اللامحدودة والمتجددة، فلا بد من استخدام هذه الموارد بشكل يحقق أقصى إشباع ممكن للحاجات وبأقل كمية من الموارد الاقتصادية، كما يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بمجموعة من السمات الأساسية، مثل: التغير المستمر والسريع في التكنولوجيا وأساليب الإنتاج، بالإضافة إلى التطور المذهل والمتواصل في نظم المعلومات والاتصالات خاصة مع تحرير التجارة العالمي،ة الأمر الذي أدى إلى تحول كبير ومتزايد في رغبات وميول الأفراد إلى سلع ومنتجات جديدة، وفي ظل هذا التحول والتطور اشتد التنافس بين المؤسسات على توفير وتقديم أفضل المخرجات.

في ظل استمرار التغيرات والتطورات البيئية الكلية والجزئية، والتي أثرت على كل المؤسسات باختلاف نشاطها كما أثرت على الجوانب الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، التكنولوجيا... الخ، مما أدى بمعظم المؤسسات إلى اعتماد أدوات في اختيارها المشاريع الاستثمارية التي يمكنها مواجهة هذه التغيرات منها دراسة الجدوى الاقتصادية.

وكون المشروع الاستثماري يمثل البنية الأساسية للاقتصاد الوطني، لهذا فإن دراسات الجدوى الاقتصادية تحظى باهتمام الباحثين وصناع القرار الاستثماري ورجال الأعمال على حد سواء، وأصبحت هذه الدراسات بمثابة ركيزة أساسية في عملية التخطيط التنموي، وعلاوة على ذلك، فإن موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والإدارية الحديثة التي لا غنى عنها للمشروعات، تمثل الأسلوب العلمي لتبيان مدى جدوى وصلاحية المشروع المقترح.

إشكالية البحث:

قد يرجع سبب الفشل في العديد من المشروعات الاستثمارية، وخصوصا في البلدان النامية إلى عدم وجود دراسات الجدوى الاقتصادية، أو إلى ضعف وعدم دقة وواقعية تلك الدراسات، الأمر الذي يفرض الاهتمام اللازم بتلك الدراسات والتحقق من دقة وواقعية التحليلات والمؤشرات. وللتعرف أكثر على الجوانب المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، وكذلك وزنها في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يطرح التساؤل التالي:

" ما مدى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية "

ويندرج من الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية:

- ما المقصود بدراسة الجدوى الاقتصادية؟ ما هي المراحل المتبعة في هذه الدراسات؟
- كيف تتجلى فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري؟

Created with PDFBear.com

- هل تعتمد مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية على دراسة الجدوى الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

- دراسة الجدوى الاقتصادية هي المرحلة التي يتم فيها تقدير احتياجات المشروع، ومقارنتها بإمكانيات الجهة المنفذة للمشروع، تمر بعدة مراحل يتم في كل واحدة منها دراسة جانب معين من المشروع؛
- تكمن فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية في حماية رأس مال المستثمر؛
- تعتمد مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية على دراسة الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذ أي مشروع.

أهمية البحث:

- يستمد البحث أهميته حتما من ما تمثله دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية، حيث تعتبر أحد المقومات الأساسية لتنفيذ مشاريع ناجحة، وواحدة من أهم الأدوات التي تدعم القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والمستقبل غير الأكيد؛
- مساعدة أصحاب المشاريع في معرفة أهم التفاصيل المتعلقة بدراسات الجدوى المبدئية و التفصيلية قبل الشروع في المشاريع الاستثماري؛
- مساعدة أصحاب المشاريع الاستثمارية في صناعة القرارات الاستراتيجية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دراسة الجدوى الاقتصادية بأنواعها ومراحلها وأهدافها؛
- إدراك مدى أهمية تطبيق دراسات الجدوى بالنسبة للمستثمرين ورجال الأعمال، وكذا بالنسبة للدولة والبنوك؛
- بيان مدى مساهمة دراسة الجدوى في ترشيد قرارات الاستثمار و الوقوف على واقع إعداد و تطبيق دراسة الجدوى.

دوافع البحث:

إن مسألة صناعة القرارات الاستثمارية تعتبر من المسائل الهامة التي تتطلب دراسات وأبحاث، بهدف معرفة أسباب حدوث الاختلالات وفشل المشروعات وإمكانية إيجاد حلول ناجحة لها، لذا فأنه من بين الأسباب التي كانت دافعا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

Created with PDFBear.com

- التحولات الراهنة، خاصة مع دخول اقتصاد السوق واشتداد المنافسة بين مجموعة المؤسسات والدول أيضا في إثبات وجودها، الأمر الذي يعكس حتما ضرورة الاهتمام بالمشروعات الاستثمارية كونها المحرك الأساسي والأول لعملية التنمية الاقتصادية.
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- الأهمية المتزايدة التي يحظى بها موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية سواء كانت على المستوى العلمي في المعاهد والجامعات، أو على المستوى العملي في البنوك والمؤسسات ومكاتب الدراسات.

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي، حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض جميع المعلومات المتعلقة بالدراسة الجدوى، وكيفية استخدام هذه الأداة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بالاعتماد على المنهج التحليلي.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: أجري هذا البحث بمؤسسة توزيع الكهرباء سونلغاز بولاية المدية.
- الحدود الزمانية: أجري هذا البحث في السداسي الثاني من السنة الجامعية (2021 – 2022)

صعوبات البحث:

- الوقت غير كافي لإنهاء المذكرة بصورتها النهائية خصوصا بالنسبة للجانب التطبيقي؛
- صعوبة ايصال مفهوم دراسة الجدوى، والهدف من الدراسة للعاملين بمؤسسة سونلغاز كونهم يتعاملون باللغة الفرنسية بشكل كبير فقد كانت مصطلحات دخيلة عليهم نوعا ما .

الدراسات السابقة:

أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع تتمثل في:

- دراسة "تمجغدين نور الدين: (2009-2010) بعنوان " **دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية**"،مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، والتي هدفت إلى تسليط الضوء على دراسات الجدوى الاقتصادية التي لطالما كانت مجالا خصبا يهتم به الكثير من الباحثين، والمستثمرين والمؤسسات المالية، حيث أكدت الدراسة على أنه من رغم أهمية دراسة الجدوى إلا أنه لا يجب النظر إليها على أنها الضمان الكامل لنجاح المشروع الاستثماري ، فهي تعتبر فقط كمؤشر لإمكانية تنفيذ المشروع لكنها لا تضمن للمستثمر النجاح المطلق، إلا انه لم يقم بدراسة تطبيقية.

Created with PDFBear.com

- دراسة "نادي مفيدة وآخرون" بعنوان " **أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية السياحية: دراسة حالة حمام منتيلة بغليزان**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد7، المركز الجامعي بغليزان، والتي هدفت إلى معرفة دور دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار، والتعرف على أهمية تطبيقها على أرض الواقع والعوامل المتحكمة فيها، حيث كانت نتائج الدراسة:

❖ أن النفقات النقدية المقدمة كافية بشكل واسع لدفع مستحقات النهائية لقرض الاستثمار المطلوب أن تقييم المشروع من خلال الدراسة الفنية، البيئية، التسويقية، القانونية، الاجتماعي، المالية والتدفقات النقدية كانت ايجابية تدل على صلاحية المشروع وقدرته على استرداد أمواله المستثمرة في أقل وقت ممكن؛

- دراسة " بلحاجي عبد الصمد: 2015" بعنوان **"دراسة الجدوى الاقتصادية ودورها في تضمين الربح المضارب المتوقع"** ، مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية، العدد 8، جامعة بن يوسف بن خدة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مفهوم دراسة الجدوى، أهميتها ومجالاتها، والبحث في مسألة أثر دراسة الجدوى في تضمين المضارب الربح المتوقع، وقد توصل إلى أنه لا يجوز للمصارف الإسلامية تضمين المضارب وإلزامه بالربح المتوقع بناءا على نتائج دراسة الجدوى، هذا لكون الربح المتوقع الذي أعلن عنه المضارب أمر مستقبلي وليس واقع لنلزمه به، ولقوة شبه هذه المعاملة بالقرض الربوي.

- دراسة "بختي فريد ومولاي بوعلام: 2016" بعنوان " **المشروعات الصغيرة مفهومها وواقعها"**، جامعة البويرة، هدفت هذه الدراسة إلى تأكيد نظرية صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات المعنية بشؤون التنمية التي تعتقد أن المشاريع هي الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث تناولت الدراسة مختلف جوانب المشاريع الصغيرة المتمثلة في المفهوم، الخصائص، عوامل النجاح، عوامل الفشل .....

تم التوصل إلى أن المشاريع أخذت مساحة وأهمية كبيرة لدى الاقتصاديات المتقدمة، رغم ما تعانيه من صعوبات ومشاكل خاصة مشاكل التمويل ،إلا أنها استطاعت تجاوزها بفضل الدعم الحكومي، وهذا لاستقطاب الشباب البطال للتفكير في إقامة مشروعهم الخاصة، والتخلص من البطالة وتوجيهه إلى إحدى أجهزة الدعم للحصول على تمويل لمشروعه.

- دراسة " عليلي أمين ودياب زقاي" بعنوان **"ممارسات إدارة الموارد البشرية ونجاح المشروع الاستثماري"**، حيث هدفت هذه الدراسة تأثير ممارسات الموارد البشرية عل نجاح المشروع الاستثماري وتقييم دور معدل دورة حياة المشروع على العلاقة بين ممارسات الموارد البشرية ونجاح المشروع، حيث أكدت النتائج على أهمية عامل الموارد البشرية في نجاح المشروع ومصدرا رئيسيا في تحقيق الميزة التنافسية.

Created with PDFBear.com

- دراسة " بن شيحة صحراوي وسماحي أحمد: 2012" بعنوان " **دور الدولة والجماعات المحلية في ترقية الاستثمار وتأثير التسويق والحريات المدنية والديمقراطية على أداء المشروعات الاستثمارية**"، هدفت الدراسة إلى معرفة دور تدخل الدول و الحرية المدنية في ترقية الاستثمارات و مدى مساهمتها في إنجاح المشاريع الاستثمارية، وكانت نتائج البحث:

❖ أن الشفافية والمصداقية تساهم في تحقيق الأهداف ،كما أن الإمتثال لحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وفق منهجية واضحة يعزز من دور الدولة في لعب أدوار ترقية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

تشابهت الدراسات واجتمعت على أن المشاريع الاستثمارية لها دور فعال ومهم، الأمر الذي دفهم للدراسة؛ غير أن كل دراسة تناولت تأثر وتأثير المشروع بجانب معين، وإهمال الجوانب الأخرى

هيكل البحث:

قصد الإلمام والإحاطة بالموضوع والتحقق من صحة الفرضيات الخاصة بالموضوع، سيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

يتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار والمشاريع الاستثمارية؛ حيث يضم ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول نتحدث عن ماهية الاستثمار، وفي المبحث الثاني نستعرض ماهية المشاريع الاستثمارية بالتطرق إلى المفهوم، الأنواع، الخصائص، وأخيرا المبحث الثالث سوف يخصص إلى دورة حياة المشروع والعوامل المؤثرة في نجاح أو فشل المشروعات.

أما الفصل الثاني يتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية، حيث يخصص المبحث الأول لماهية دراسة الجدوى الاقتصادية، أما المبحث الثاني فيتناول مضامين دراسة الجدوى من متطلبات، مجالات التطبيق ومختلف الصعوبات والمشاكل التي تواجه تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية.

أما الفصل الثالث ففيه تقديم عرض لنموذج دراسة جدوى اقتصادية لمؤسسة سونلغاز، وكان الغرض من هذه الدراسة التطبيقية هو إسقاط النظرية على أرض الواقع، قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يهتم بتقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، المبحث الثاني يتضمن وسائل وإجراءات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثالث نستعرض جوانب دراسة الجدوى المطبقة في المؤسسة محل الدراسة.

Created with PDFBear.com

الفصل الأول:

ماهية الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية

Created with
PDFBear.com

تمهيد

زاد الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية بشكل كبير في جميع أنواع الاقتصاديات، بغض النظر عن طبيعة النظم الاقتصادية السائدة و غنى أو فقر البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية.

ففي البلدان النامية –بالنظر لمحدودية الموارد المالية أو المادية المخصصة للاستثمار– ورغبة منها تجاوز حلقات التخلف التي تعاني منها، لابد أن تعطي أهمية القصوى لدراسة المشاريع الاستثمارية. ولتحقيق هذه العملية بجدية وأكثر فاعلية هناك مجموعة من الأمور تتطلب من رجال الأعمال، أو أصحاب المشاريع فهمها جيدا قبل الخوض في إنشاء لأي مشروع استثماري، وسنحاول التعرض إلى ذلك من خلال هذا الفصل بإتباع العناصر الآتية:

المبحث الأول: مدلول الاستثمار

المبحث الثاني: ماهية المشروع الاستثماري

المبحث الثالث: دورة حياة المشروع الاستثماري.

Created with
PDFBear.com

المبحث الأول: مدلول الاستثمار

أصبح الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة في أولويات مختلف الدراسات الإقتصادية التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي تشهدها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة. ويتحدد مفهوم الاستثمار من خلال بعض التعاريف، وكذا بعض الضوابط والمجالات التي ندرجها في المطالب الآتية.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

تحظى عملية الاستثمار خاصة في العشرينيات الأخيرة باهتمام خاص، حيث تنوعت مجالات توظيف الأموال التي من شأنها زيادة مداخيل الفرد وتحقيق الرفاهية، وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة ، مما أدى إلى تضاعف الدراسات حول مفهوم الاستثمار وإعطاءه قدرا من التحليل والاهتمام يتناسب مع قيمته.

أولا– تعريف الاستثمار

تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب والخبراء، وذلك باختلاف توجهاتهم الفكرية، وقبل عرض هذه المفاهيم نستعرض مفهومه في النظام الرأسمالي والاشتراكي؛ حيث يرى النظام الرأسمالي الاستثمار على أنه " ذلك الجزء من الفائض الاقتصادي الذي يتم استثماره، ومصدره الأرباح التي تحققها المشروعات الاقتصادية، ويعطى بالعلاقة الآتية: **الاستثمار= الإستهلاك – الادخار**. أما في النظام الاشتراكي يُعرف بمصطلح التراكم؛ أي أنه " إضافة كميات جديدة من وسائل الإنتاج إلى رأس المال الاجتماعي، ومصدره ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يوجه نحو الاستثمارات الجديدة ، ويعطى بالعلاقة الآتية: **التراكم = الاستهلاك – الدخل**.

يلاحظ من خلال هذين التعريفين، أن مفهوم الاستثمار في النظامين الرأسمالي والاشتراكي متشابه من حيث الجوهر، أي أنه الدخل مطروحا منه الاستهلاك، فالاستثمار هو إذا هو مقدار الإضافة لخزينة الثروة في المجتمع، ومصدره الأرباح أو الفوائض الاقتصادية التي تحققها المشروعات الاستثمارية[1]. وفيما يلي نستعرض أهم التعاريف المقدمة من قبل الباحثين:

– الاستثمار عبارة عن" الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح، أو هو عبارة عن التوظيف المنتج للمال، أو توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية" [2] .

– يقوم الاستثمار على: " التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال

1– صباح اسطيفان كجه، إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية، ص 2، على الرابط:sabahkachachi.googlepages.com تاريخ الاطلاع 2022/04/14.

2– شهيناز صياد ، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، مدرسة الدكتوراه بوهران، الجزائر،2012-2013، ص 09.

Created with PDFBear.com

بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل[1].

– يشير الاستثمار إلى " تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، وبهذا يمثل الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي"[2] .

في ضوء هذه التعاريف، فإن الاستثمار هو طلب حصول الثروة، النماء وتكثير الأموال وصولا إلى غايته، وهو حصول الربح[3] ، وذلك بتوظيف الأموال بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي بقصد تنميتها"[4].

كما يمكننا توضيح مفهوم الاستثمار من الجانب المحاسبي، الاقتصادي والمالي، كما يأتي:

أ – المفهوم المحاسبي للاستثمار: هو كل سلعة منقولة، أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها ومنتجة من طرف المؤسسة، وهو موجه للبقاء مدة طويلة.

ب – المفهوم الاقتصادي للاستثمار: هذا المفهوم يتحدد بحسب مفهوم المسير، فهذا الأخير يعتبر الاستثمار تضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترات زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية.

ج– المفهوم **المالي** : يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل، أو ما يسمى بالأصول الدائمة. وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي في أنهما يركزان على عامل الزمن الطويل[5].

الفرع الثاني– خصائص الاستثمار

للاستثمار مجوعة من الخصائص من بينها نجد ما يلي:

- الاستثمار عملية اقتصادية؛ فهو مجموعة من النشاطات التي تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية أو مالية، كما يقوم على معايير اقتصادية عقلانية في حساباته من أجل تقييم الجدوى أو تقييم الأداء؛
- يتسم الاستثمار بالتعميم من حيث القائمين به، إذ يقوم بالاستثمار أفراد أو مجموعات، قطاع خاص أو قطاع عام؛

---

[1] – خلفان حمد عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، الجندارية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 46.

[2] – زياد خلف خليل، **تحليل واقع واتجاهات الاستثمار الخاص في العراق بعد تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار**،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد15، العدد45، جامعة تكريت، العراق،2019، ص 234.

[3] – مها عامر منصور، **الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي**، مجلة كلية التربية الإسلامية ، المجلد 27، العدد 110، جامعة المستنصرية، العراق،2021، ص 85.

[4] – مثنى جاسم صالح اجدع جبوري، **الاستثمار الوظيفي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، 2012، ص 308.

[5] – خلفان حمد عيسى، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 46-48.

Created with PDFBear.com

- يقوم الاستثمار على أسس علمية وقواعد محددة، يعني ذلك أن القرارات الاستثمارية يتم وضعها وفق مناهج معينة بالاعتماد على دراسات لجدوى المشروع؛
- يهتم الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها سواء كانت مادية أو مالية (أسهم، سندات، الخبرات، الصكوك الإسلامية...)، أو البشرية والمعلوماتية (معرفة المواصفات ومعرفة الأداء) لتحقيق عوائد متباينة؛
- يبحث الاستثمار عن ضمان العوائد التي تتسم بالتدفقات دورية مستمرة، والتي يفترض بها أن تجري في ظروف واضحة ومستقرة، كما يجب أن تتجاوز القيمة التراكمية للعوائد المتوقعة من الاستثمار[1].

بالإضافة إلى هذه الخصائص يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص الأخرى، وهي كالآتي:

- تكاليف الاستثمار: هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على استثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري، حيث تنقسم إلى نوعين:
  - ⋆ التكاليف الاستثمارية: هي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع، والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات؛
  - ⋆ تكاليف التشغيل: بعد إقامة المشروع ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، تظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة نذكر منها: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين، الأجور ومصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.
- مدة حياة المشروع: هي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب.
- القيمة المتبقية: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال[2].

ثالثا– أهمية الاستثمار

إن للاستثمار أهمية كبيرة للفرد والمجتمع وللوحدات الاقتصادية بشكل عام، وهذه الأهمية تنعكس إيجابا على الاقتصاد كله، لذلك فان أهمية الاستثمار تتلخص في مستويين كما يلي:

أ – أهمية الاستثمار للفرد والمجتمع: هناك تساؤل يثار دائما هو لماذا يستثمر الأفراد ؟ وللإجابة على هذا التساؤل نبين أنهم يرغبون بزيادة ثرواتهم من خلال استثمار الأموال التي يمتلكونها للحصول على عوائد مالية،

[1]– الزين منصوري، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 23-24.

[2]– ابراهيم متولي حسن المغربي، **دور الحوافز الاستثمارية في تعجيل النمو الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011،ص ص 38- 39.

Created with PDFBear.com

وبشكل أكثر تحديدا فإن أي فرد يقوم بالاستثمار لغرض تجميع أموال كافية تمكنه من شراء منزل، أو إرسال أولاده للكلية، أو ليتقاعد بارتياح، أو ليجتاز أزمة غير متوقعة قد لحق به (مثلا البطالة المؤقتة).

ب – أهمية الاستثمار بالنسبة للوحدات الاقتصادية: يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

- يساعد على خلق أسواق مالية، والتي تمكن المؤسسات من زيادة وضعها الرأسمالي، وهذا يساهم في النمو والرخاء الاقتصادي بشكل كبير؛
- يساهم الاستثمار في الأموال على الحصول على عوائد مالية؛
- يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع؛
- يساهم الاستثمار في دعم البنية التحتية للدولة؛
- يساهم في توظيف أموال المدخرين وتقديم العوائد لهم؛
- يشكل عامل النمو الأساسي للاقتصاد،كما أنه يعتبر عنصرا فعالا في الدخل[1].

المطلب الثاني: أسس الاستثمار

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مقومات الاستثمار لتحقيق الأهداف المنوطة به، وكذا أهم محدداته.

أولا– أهداف الاستثمار: يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار، وذلك من أجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- تحقيق العائد، أو الربح، أو الدخل مهما يكن نوع الاستثمار، فمن الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح؛
- تكوين ثروة وتنميتها: يقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك المادي أمام تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها؛
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة: لمواجهة تلك الحاجات، فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي؛
- المحافظة على قيمة المنتجات: عندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات الاستثمار حتى لا تنخفض قيمة موجودات مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلباتها[2].

[1] – أية عادل آخرون، **أثر مؤشر العائد في الاستثمار بمؤشرات الربحية للمصارف**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 66، العراق، 2021، ص ص 272 – 273 .

[2] – دريد محمد أحمد، **الاستثمار**، أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 11– 12.

Created with PDFBear.com

- تأمين المستقبل: عادة ما يقوم بمثل هذا النوع من الاستثمارات الأشخاص الذين بلغوا سنا معينا، وهم على أبواب التقاعد؛ حيث ميلهم لتأمين مستقبلهم يحملهم على استثمار ما لديهم من الأموال في الأوراق المالية ذات العائد المتوسط المضمون دوريا مع درجة ضعيفة من المخاطرة؛
- حماية الدخول من الضرائب: يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من خلال استثماره هذا من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، حيث أنه إذا قام بتوظيفها في غير هذا النوع سيتم إخضاعه إلى شرائح ضريبية عالية؛
- حماية الأموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم: إن هدف المستثمر يتمثل في تحقيق مكاسب رأسمالية وعوائد جارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية[1].

ثانيا– مقومات الاستثمار: لتحقيق أهداف الاستثمار، يقوم هذا الأخير على مجموعة من المقومات نوجزها في النقاط الآتية:

- اختيار موقع مناسب للمشروع: من المقومات الأساسية للمشروع اختيار موقع مناسب يتناسب مع طبيعة المشروع، فالمشروع السياحي مثلا يحتاج إلى منطقة جغرافية هادئة، مناخ معتدل وطبيعة جذابة، أما المشروع الصناعي يحتاج إلى موقع متميز بأرض صلبة تتلائم مع طبيعة المعدات والآلات الصلبة، وبالنسبة للمشروع الاستهلاكي فإنه يلزم أن يكون في منطقة سكانية، وهكذا؛
- توافر هيكل مالي يغطي تكاليف المشروع: فالمشروع يحتاج لتوافر رأس مال لازم لتغطية الإنشاءات الهندسية، المباني والمعدات، علاوة على مصروفات التشغيل لكي يقوم بالتزاماته، فإذا كان الهيكل المالي يغطي تلك التكاليف يكون المشروع مقبولا مبدئيا؛
- وجود هيكل تمويلي ملائم ومتوازن: فالهيكل التمويلي لابد أن يكون متوازن من النواحي القانونية، ولابد أن يكون رأس المال المساهم يفوق رأس المال المقترض،حتى يستطيع المشروع تحقيق أرباحا للمساهمين؛
- مدى مساهمة المشروع في حركة الاقتصاد القومي: إذا كان المشروع يستطيع أن يحقق تغيرات جوهرية في حركة الاقتصاد مثل: التأثير في حركة العمالة، أو ميزان المدفوعات أو زيادة معدل الدخل القومي، فيكون في هذه الحالة مقبولا من حيث المبدأ، أما إذا كان على خلاف ذلك فيكون غير مقبول وقد لا توافق الهيئة العامة للاستثمار على إعطائه جواز الموافقة[2].

[1]– ماجد أحمد عطاء الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 12-13.

[2]– أحمد عبد السميع علام، **دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ص ص30-32.

Created with PDFBear.com

ثالثا– محددات الاستثمار

لو أدركنا أن الاستثمار هو عنصر متقلب في الاقتصاد القومي، فإن تفسير التقلبات أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك لو أمكن تفسير هذه التقلبات، فإننا قطعنا شوطا بعيدا في تفسير التغيرات المنتظمة للدخل القومي[1]. وتشير محددات الاستثمار إلى مختلف العوامل التي تدفع المستثمرين إلى اتخاذ القرار الاستثماري وتحديد حجمه، وفي هذا الإطار توجد العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على قرار المستثمرين، نذكر منها ما يلي:

- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من بين العناصر الرئيسية المحددة للاستثمار، ذلك أن ارتفاعه يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم الاقتراض الموجه لتمويل الاستثمارات المختلفة نظرا لارتفاع تكلفة التمويل. وعليه فإن انخفاض سعر الفائدة يعتبر دافعا نحو التوسع في الاقتراض من ثم الاستثمار، وبالتالي يمكن القول أن العلاقة السائدة بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة هي علاقة عكسية.
- الكفاية الحدية لرأس المال: بمعنى الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من الاستثمار وحجم معين من الأموال. فعلاقة الإنتاجية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية، لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخل، وبالتالي التشجيع على الاستثمار، ومنه زيادة الأموال المستثمرة؛
- التقدم التكنولوجي: يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي أحد العوامل المحددة للاستثمار؛ إذ أن ظهور أنواع جديدة من الآلات والمعدات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية، وظهور مواد ومصادر جديدة للطاقة تدفع المنتج، أو المستثمر إلى إحلال المعدات والآلات القديمة بأخرى جديدة إذا ما أراد البقاء في السوق، وفي هذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة[2].
- معدل التغير في الدخل: يقرر مبدأ المعجل أن الاستثمار دالة في حجم الناتج، ويعتبر المحدد الرئيسي للناتج، لذلك تتزامن التغيرات في الاستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج، أي أنه لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الإقدام على الاستثمار لزيادة اللازمة للإنتاج. وتفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يتضمن زيادة رقم المبيعات، بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) بطبيعة الحال؛
- عدم الاستقرار الاقتصادي: تؤكد الدراسات على أن الطبيعة الثابتة للاستثمارات، وعدم قابليتها للتحويل إلى أنشطة إنتاجية تحدد السلوك الاستثماري للاستثمار الخاص، خاصة صعوبة تحويل القطاعات الإنتاجية القائمة

---

[1] – علي لطفي، **الاستثمارات العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 11.

[2] – تطاوي علي وآخرون، **تقييم فعالية الربحية التجارية للمشروع الاستثماري: دراسة حالة مؤسسة MA.S.I.T** بأدرار، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر 2014-2015، ص ص 11- 12.

Created with PDFBear.com

إلى أنشطة أو فروع إنتاجية أخرى على الأقل بدون تحمل تكاليف إضافية، مما يحدد الإنفاق الاستثماري للمستثمرين المحليين أو الخارجيين في شكل استثمارات ثابتة، وخاصة في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد بشأن المناخ الاقتصادي العام، وعدم استقرار نظم الحوافز والإعفاءات المقدمة، وعدم التأكد من جدية الدولة على مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي، أو التكييف الهيكلي تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص في الدول النامية، حيث يفضل إتباع سياسة الانتظار والترقب قبل تنفيذ المشروعات الجديدة[1].

- الثقة وتوقعات المستثمرين: يحتاج الاستثمار إلى بعض الوقت ليسهم في إنتاج المنتجات التي تجعله مجزيا للمستثمر في نهاية المطاف، ومن ثم فإن رجل الأعمال الذي يقرر في سنة معينة أن يوسع من الطاقة الإنتاجية لمنشآته سوف لا يرى ثمار استثماره مباشرة، بل إنها سوف تنتشر على مدار عدة سنوات. بعبارة أخرى إن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو إذا و إلى حد بعيد تصرف يتم عن الثقة في المستقبل، من هنا فلو أن رجل الأعمال ينزلق إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يتعرض لجزاءات جسيمة.
- مستوى الأرباح: تدل كل الدلائل المشاهدة على أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية، تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة؛ بمعنى أنه عندما يكون الدخل القومي والطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك يميل رجال الأعمال إلى السلع إنفاق قدر كبير من أصولهم القومية على الاستثمار، وعلى النقيض من ذلك، فإنه عندما يكون الدخل القومي منخفض في مستواه والطلب على السلع الاستهلاكية تبعا لذلك، يعزف رجال الأعمال عن الإنفاق بغزارة على الاستثمار[2].
- قوة العمل: هناك ترابط وثيق بين العمل والاستثمار انطلاقا من أن كل الاستثمارات الجديدة تتطلب عماله جديدة؛
- العوامل الذاتية: تشمل العوامل الاجتماعية أو ما يطلق عليها بالعادات والتقاليد إضافة إلى النظرة المستقبلية، وهذه العوامل تؤثر على سلوك الفرد في توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار[3].

[1]- بزيو عيشوش، **دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار–دراسة مقارنة الجزائر– السودان**، أطروحة دكتوراه (الطور الثالث LMD) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص ص 76-77.

[2] - علي لطفي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 12-13.

[2]- مريم حجاج، سارة ولد خاوة، **محددات الاستثمار المحلي في الجزائر: دراسة قياسية لفترة ما بين (1980–2016)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2017-2018، ص 8.

Created with PDFBear.com

المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار

يهدف الاستثمار إلى تحقيق العوائد للجهة الاستثمارية سواء كان ذلك على المدى القريب أو على المدى البعيد، بالإضافة إلى إحداث التأثير الايجابي على اقتصاد الدولة التي تحدث فيه العملية الاستثمارية، وقد تكون هذه العملية على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات، وهناك أصناف للاستثمار سيتم تناولها فيما يأتي:

أ- تصنيف الاستثمار حسب المدة: يمكن أن نفرق في هذه الحالة بين:

- استثمارات طويلة الأجل: هي التي تزيد مدة وجودها عن سبع سنوات؛
- استثمارات متوسطة الأجل: هي استثمارات تكون مدة تشغيلها بين سنتين إلى سبع سنوات؛
- استثمارات قصيرة الأجل: تشمل باقي الاستثمارات التي تقل مدة تشغيلها عن سنتين.

ب- حسب طبيعة الاستثمار: يمكن تصنيف الاستثمارات على أساس هذا المعيار إلى:

- استثمار حقيقي: هو الاستثمار في الأصول الحقيقية مثل: الأراضي، المباني، المعدات.
- استثمار مالي: هو الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وشهادات الإبداع[1].

ج- حسب القائم بالاستثمار: تنقسم إلى نوعين:

- المستثمر الطبيعي: هو قيام الشخص الطبيعي بتوظيف موارده الإضافية في استثمارات مالية، كشراء الأسهم، أو السندات، أو استثمارات مادية كالعقارات والأراضي؛
- المستثمر الاعتباري: هو الاستثمار الذي تقوم به الأشخاص المعنوية من المؤسسات، الشركات، والهيئات الحكومية أو الخاصة سواء استثمار مالي أو مادي[2].

د- حسب الهدف: هذا النوع من الاستثمار، ينقسم إلى:

- استثمارات مفروضة: هي التي تفرض من طرف السلطات العامة أي أنها إجبارية التنفيذ؛
- استثمارات إنتاجية:تضم تجديد الاستثمارات الموجودة،استثمارات لزيادة الإنتاجية، استثمارات لتنويع الإنتاج، استثمارات لزيادة الإنتاجية وعصرنه الإنتاج واستثمارات إستراتيجية[3].

كما يمكن أن نميز:

---

[1]- نريمان جودي، هاجر وزدادي، **دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية في ظل حالة التأكد وحالة عدم التأكد والمخاطرة: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية المدية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر،2018-2019، ص ص 11-12.

[2]- حسين عمر، **الاستثمار والمواد**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000، ص 41.

[3]- نريمان جودي، **مرجع سابق الذكر**، ص 12.

Created with PDFBear.com

- الاستثمار المولد أو المحفز والاستثمار المستقل: هذا يرتبط بالطلب الجاري، وبالتالي يرتبط داليا بمستويات الإنتاج ويجري القيام به من أجل تحقيق زيادة في الإنتاج.
- الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي: يتضمن الاستثمار الإجمالي كل من الاستثمار الصافي الذي يعني الإضافات إلى رأس المالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، مضافا إليه الاستثمار الذي يخصص لمواجهة الإهلاك بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي لرأس المال في مواجهة العوامل المختلفة التي تؤثر على حجم هذا الرصيد، مثل: اهتلاك أو التقادم؛
- الاستثمار الخاص والاستثمار العام: ينصرف الاستثمار الخاص إلى ذلك الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص، أما الاستثمار العام فهو الاستثمار الذي تقوم به الحكومة؛
- الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر: الاستثمار المباشر يكون فيه تقديم رأس المال مصحوبا بقيام المستثمر بإدارته، أو المساهمة في إدارته، أو الرقابة على كيفية استخدامه. أما الاستثمار غير المباشر والذي يعبر عنة بتعبير استثمار الحافظة، فهو النوع الذي يكون قصير الأجل ويأخذ شكل تملك للأسهم والسندات؛
- الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي: الاستثمار الداخلي الذي يتم في بلد المستثمر (صاحب رأس المال)، والاستثمار الأجنبي خارج بلد المستثمر أي بلد أجنبي عنه[1].

المبحث الثاني: ماهية المشروع الاستثماري

يعتبر المشروع الاستثماري النواة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني وهو محور رئيسي في التحليل الاقتصادي في جميع المجتمعات، ونظرا لهذه الأهمية البالغة وكذلك لأنه عنصر مهم في الموضوع الذي نقوم بالبحث فيه، فقد خصصنا هذا المبحث لمحاوله أخذ نظرة واضحة عن المشروع الاستثماري.

المطلب الأول: مفهوم المشروع الاستثماري

سنحاول في هذا المطلب وضع تعريف للمشروع الاستثماري، ومن خلال التعاريف المقدمة من قبل المختصين في هذا المجال، سنبرز أهم خصائصه وأهميته.

أولا– تعريف المشروع الاستثماري

تعددت المفاهيم المتعلقة بالمشروع الاستثماري عند الكثير من الكتاب والخبراء، وذلك باختلاف توجهاتهم الفكرية، وفيما يأتي عرض لبعض التعاريف:

[1]– زياد خلف زياد، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 234-235..

Created with PDFBear.com

- يُعرف المشروع الاستثماري على أنه كل " تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره، أو يديره فقط منظم بالعمل، والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج، تقديم سلعة، أو خدمة، أو مجموعة من السلع والخدمات، وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة".[1]
- يقصد كذلك بالمشروع الاستثماري على أنه " مقترح لتخصيص موارد مالية وبشرية معينة لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو إحلال وتجديد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار، أو على مستوى المجتمع ككل"[2].
- وبالنظر إلى أن عملية اختيار المشروع تقوم على تكلفة الفرصة البديلة، وعلى اعتبار أن تكلفة أي شيء تقدر بأفضل بديل أو كسب يتم التخلي عنه، **فالمشروع الاستثماري** بهذا المعنى هو" ائتلاف عناصر اجتماعية، اقتصادية وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع"
- المشروع الاستثماري: " عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتداخلة والمترابطة التي تؤدى خلال فترة تنفيذ المشروع في المجالات القانونية، الفنية، تدبير الموارد وأعمال التشييد، تصميم نظام العمل ونظام المعلومات، وذلك على ضوء نتائج دراسة جدوى المشروع، وفي حدود الميزانية المحددة حتى يصبح المشروع مكتملا وقابلا للتشغيل الفوري والمستمر".

بعبارة شاملة المشروع الاستثماري هو " اقتراح بتخصيص، أو التضحية بقدر من موارد المؤسسة الوقت الحاضر على أمل الحصول على عوائد متوقعة في المستقبل خلال فترة طويلة نسبيا"[3].

ثانيا– خصائص المشروع الاستثماري

يتصف المشروع الاستثماري محل دراسة الجدوى بمجموعة من الخصائص، ولعل أهمها ما يلي:

- يسعى المشروع إلى تحقيق أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة؛
- حاجة المشروع إلى استغلال المهارات الإدارية المختلفة والمتوافقة مع المستجدات المعاصرة على كافة المستويات؛
- قدرة المشروع على توظيف الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفعالية عالية؛
- يتضمن المشروع أفكار تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة؛

---

[1]– زهية حوري، **تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام الآثار**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري بقسطينة، الجزائر، 2007، ص ص 7 – 8.

2– محمد عبد الفتاح العشماوي، **دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2007، ص 6.

[3]– سعيدة بورديمة، **الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرار الاستثماري**، مجلة الحقيقة، العدد 25، جامعة أدرار، الجزائر، ص 114.

Created with PDFBear.com

- تعرض المشروع إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد أكثر من ظروف التأكد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها؛
- الحاجة عند دفع دخوله حيز التنفيذ، إطار زمني مبرمج لرفع كفاءة أنشطته المختلفة؛
- ارتباطه بمنظومة دورة حياة محددة تستوجب تحديد المهام والواجبات بدقة من قبل الموارد البشرية القائمة على تنفيذه؛
- ارتباطه بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بمراحل دورة حياته؛
- حاجة المشروع الاستثماري إلى ممارسة الوظائف الإدارية المختلفة دعما لبقائه، نموه واستمراره في دنيا الأعمال؛
- إخضاع المشروع لنظرية النظم في ممارسة أنشطته المختلفة؛
- ارتباط بيئة المشروع الاستثماري الداخلية بالأبعاد والاتجاهات التي تفرزها البيئة الخارجية؛
- تمثيل المشروع الاستثماري لجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والمحلية....[1].
- يتميز كل مشروع بخصائص تميزه عن باقي المشاريع؛
- يواجه كل مشروع مجموعة من المواقف تتميز بالصراع، وهذه المواقف تعبر عن تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعروض المحدودة من الموارد المالية، البشرية والطبيعية؛
- أي مشروع يواجه تداخلات بين أقسامه المالية، التسويقية والتصنيعية[2].

ثالثا– أهمية المشروع الاستثماري

إن أهمية المشاريع الاستثمارية للمؤسسات تعادل أهمية الروح للجسد، وكما أن الجسد يفنى بمغادرة الروح، فإن المؤسسات تتوقف بتوقف المشاريع الاستثمارية.

إن الأفراد وفي مقدمتهم رجال الأعمال، المقاولون، أصحاب رؤوس الأموال، التجار، المستثمرون وطالبوا الأعمال بمختلف أنواعهم يجدون حياة ثانية في قيام المشاريع، إذ أن هؤلاء الأفراد يجدون في المشاريع ملاذ طموحاتهم الشخصية، وإبداعا في سيطرتهم على عالمهم الخاص، كلما استطاعوا إقامة مشاريعهم وساروا بها في الاتجاهات التي يرغبون بها.

للمشاريع الاستثمارية أهمية في:

[1] – محمد عبد الفتاح العشماوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 7.

[2] – الأحسن رفيق، **أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد: دراسة حالة مصنع الإسمنت بالجلفة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2012-2013، ص 9.

Created with PDFBear.com

- ❖ تحريك وتنشيط اقتصاد البلد، حيث تنشط فيها الحركات الإنتاجية، البنيوية، التنموية والتطويرية[1]؛
- ❖ مساهمته في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كونه يوفر عرض عمل للراغبين، ويقلل من حدة البطالة؛
- ❖ الحد من العجز في ميزان المدفوعات والتضخم؛
- ❖ مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة؛
- ❖ الدفع إلى الإبداع والابتكار، وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين[2].
- ❖ من خلال زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الاقتصادية في الدولة؛ فإن ذلك يعمل على زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي، وهو جلّ ما تبحث عنه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ❖ توفير أكبر قدر ممكن من الصناعات محلية خصوصاً في المشاريع الاستثمارية الصناعية؛ والتي بدورها تعمل على زيادة نسبة الصادرات والتي بدورها توفر الإيرادات للدولة بشكل كبير.

المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية

هناك العديد من الأنواع للمشروع وفقا للهدف منه، وفوائده وغيرها من أسس التبويب، وفيما يلي عرض لهذه الأنواع:

أولا– وفقا لأثر المشروع الاستثماري على طاقة المنشأة؛ يمكن أن نميز الأنواع الآتية:

- مشروع جديد: إنشاء مشروع لم يمكن موجودا من قبل؛
- مشروع للتوسع: هذا المشروع يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في المؤسسة؛
- مشروع للإحلال: بغرض التجديد للاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية، وهي شراء أصول جديدة للتحسين[3].

ثانيا– حسب القطاعات التي تطلق وتنفذ المشاريع؛ على العموم، فإن المشاريع تنقسم إلى القطاع العام والقطاع الخاص، وإن كان تنفيذ بعض المشاريع يتم من خلال إشراك القطاعين معا[4]. وفي هذا المجال نميز الآتي:

- المشروعات الاستثمارية الخاصة: هي المشروعات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص، وبالتالي تعود الخسارة أو الربح على مالكيها؛
- المشروعات العامة: هي التي تعود ملكيتها للدول،ة وبالتالي يعود النفع منها على أفراد المجتمع إذا تمخض عنها نفع، ويتحمل جمع أفراد المجتمع الخسارة إذا منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة؛

---

[1]– حسن ابراهيم بلوط، **إدراة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص ص 15-16.

[2]– خالد بوخيط، يحي بن زكور، **واقع تطبيق معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائ: دراسة حالة البنك الوطني الجزائر – وكالة المدية–** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2019-2020، ص 5.

[3] – محمد السيد البدوي الدسوقي طلحة، **النموذج التطبيقي لإعداد دراسة جدوى فعالة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر،2012، ص 9.

[4] – حسن ابراهيم بلوط، **مرجع سابق الذكر**، ص 28.

Created with PDFBear.com

- المشروعات المشتركة: تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص والقطاع العام، فأحيانا كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم، فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات.

إن أهمية معرفة الملكية للمشروع هل هو مشروع عام، أم خاص، أم مختلط ضرورية تحتم وضع المعايير المالية والربحية أو المعايير الاقتصادية لدراسة الجدوى، وبالتالي اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع أو التخلي عن تنفيذه[1].

ثالثا–حسب معيار نطاق المشروع؛ يمكن إيجاد أربعة أصناف تتمثل في:

- مشاريع محلية: تعمل داخل الوطن وتنشر فيه فروعها، ولا مانع أن تقوم بتصريف منتجاتها خارجه[2]؛
- مشاريع دولية مشتركة: تكون بين دولة ودولة أخرى في إطار اتفاقيات، أو بين دولة مضيفة ومشروع متعدد الجنسيات، أو بين مشروع تابع لمنظمة محلية مع منظمة أجنبية، أو أسهم مطروحة في الأسواق العالمية؛
- مشاريع فوق الدول: تمثل المرحلة التي لا يكون فيها تأسيسه خاضع لسلطة دولة ما، و إنما لهيئة ذات سلطة أعلى من سلطة الحكومات ولمديرها حرية توزيع موارد المشروع على أسس تتفق مع أهدافه؛
- مشاريع عابرة للجنسيات: هذا النوع من المشاريع يتطلب اتفاقيات دولية منظمة للقانون الدولي للمؤسسات، وأن يخضع لسلطة عليا فوق سلطة الدولة، وهذا العمل يحتاج إلى ميثاق الأمم المتحدة، أو أية منظمة دولية.

رابعا– حسب معيار السوق؛ يمكن أن نميز الأصناف التالية:

- المشاريع التنافسية: السعر يتحدد في منتجات هذه المشاريع على أساس العرض والطلب؛
- المشاريع الاحتكارية: يتم فيها تحديد الأسعار بشكل تحكمي لا ينافسه أحد، فهو لا يجتهد لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد[3].

خامسا– حسب الشكل القانوني؛ تنقسم المشاريع الاستثمارية وفقا لهذا المعيار إلى:

- مشروع فردي؛
- مشروع في شكل شركة توصية؛
- مشروع في شكل شركة تضامن؛

---

1. – شقيري نوري موسى، **دراسة الجدوى الاقتصادية**، دار الميسرة ، الأردن، 2009، ص ص18-20.
2. – زردق أحمد عبد الرحيم، بسيوني محمد سعيد، **مبادئ دراسة الجدوى الاقتصادية**، بدون دار النشر، مصر 2011، ص 34.
3. – إحسان كاديك، بلحاج ياسمين، **أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اختيار المشاريع الاستثمارية: دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع صناعي مقدم من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2014-2015، ص ص 6-7.

Created with PDFBear.com

- مشروع في شكل توصية بالأسهم؛
- مشروع في شكل شركة مقاصة[1].

سادسا-كما يمكن تقسيم المشاريع إلى الأنواع الآتية:

- المشاريع الإنشائية: هي المشاريع الأكثر شيوعا في الوقع العملي، وتتمثل في مشروعات التشييد والبناء؛
- المشاريع الصناعية: هي المشاريع ذات الطابع التكنولوجي والهندسي التي تهدف إلى إقامة المصانع، خطوط الإنتاج، بناء الطائرات وصناعة السيارات...الخ؛
- المشاريع الخدمية: مثل المشاريع التعليمية، الفندقية، إنتاج الأفلام والسينما؛
- المشاريع العلمية: هي المشاريع ذات الطابع العلمي مثل: تصميم نظام معين، التنقيب عن الآثار وبحوث الفضاء؛
- المشاريع الاجتماعية: مثل المشاريع الخاصة بمكافحة الفساد، مشاريع تنظيم الأسرة والتوعية ضد التدخين؛
- المشاريع الاقتصادية: مثل المشاريع المتعلقة بمواجهة الكساد، الفقر، البطالة، التضخم، ومشاريع الخصخصة[2].

المطلب الثالث: أهداف المشروع الاستثماري

لعل في تعدد أنواع المشروعات الاقتصادية ما يشير إلى اختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتعددها، وفي هذا المجال من الضروري الإشارة إلى أنه لا يوجد مشروع له هدف واحد أو وحيد، بل يمكن أن يكون هناك هدف مسيطر ذو وزن نسبي كبير، ويتكامل مع مجموعة من الأهداف الأخرى تعمل على تدعيم هذا الهدف.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن التقسيمات السابقة للمشروعات يمكن أن يضمها جميعا تقسيم واحد تندرج تحته، هو أن المشروعات إما أن تكون مشروعات خاصة أو مشروعات عامة وحتى ما بينهما (مشتركة)، وبهذه الخلفية يمكن تحليل أهداف المشروعات على النحو التالي:

أولا- أهداف المشروعات الخاصة: إن الهدف المسيطر لدى المشاريع الخاصة يتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن والمتمثل في الربح الصافي والسعي الدائم إلى تعظيمه، وقد يستهدف تحقيق الربح وتعظيمه في الأجل القصير، لكن في غالب الأحيان تسعى المشاريع الخاصة إلى تحقيق الربح على المدى الطويل. فالربح إذن يمثل الهدف الأساسي لإقامة المشاريع الخاصة والدافع الرئيسي لوجودها، ولكن في الواقع العملي قد تسعى هذه المشاريع إلى تحقيق أهداف أخرى إلى جانب تحقيقها للربح نذكر منها:

- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وموقف ومركز مالي مناسب؛

[1]- عطية خليل محمد خليل، **دراسة الجدوى الاقتصادية**، مركز تطوير الدراسات والبحوث، مصر، 2008، ص 11.

[2]- أحمد يوسف دودين، **إدارة المشاريع المعاصرة**، دار اليازوري، الأردن، 2014، ص ص 34-35.

Created with PDFBear.com

- الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق؛
- الابتعاد عن المنافسة ومخاطر السوق؛
- تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات؛ أي تعظيم الطلب على منتجات المشروع؛
- كسب سوق خارجي وتعظيم الإنتاج من أجل التصدير؛
- تحقيق هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال؛
- محاولة احتكار السوق والاعتماد على تكنولوجية متقدمة مرتفعة؛
- قد تسعى المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منظور مسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئة التي تعمل بها، واكتساب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار[1]؛
- قد تسعى بعض المؤسسات إلى إقامة مشاريع معينة في إطار التكامل العمودي، أو الأفقي التي تتعلق بإنتاج سلع وخدمات مكملة للمنتجات التي تنتجها، أو بعض المواد التي تحتاجها، وهذا ليس بهدف تحقيق الربح منها، ولكن بغرض تدنية التكاليف، أو تنشيط المبيعات والإرادات الخاصة بالنشاط الأصلي الذي تزاوله.

ثانيا– أهداف المشروعات العامة: إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الرئيسي للمشروع العام سواء تحقيق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق، فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو بأقل، ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم إطلاقا بالربح، بل يجب ألا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها[2]. وفيما يلي أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات العامة:

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن الوطني للدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر، أو لاعتبارات اقتصادية كإنشاء الدولة المنتجة للنفط مصافي لتكريره أو أسطولا بحريا لنقله، أو إنشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة كأساس للتنمية؛
- قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل التكلفة لاعتبارات اجتماعية، كما في حالة الخبز والمنسوجات والأدوية...إلخ؛
- قد يكون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات إنتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها، بدلا من التجائها لفرض ضرائب جديدة؛

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الإداري**، الدار الجامعية، مصر، ص ص 47-49.

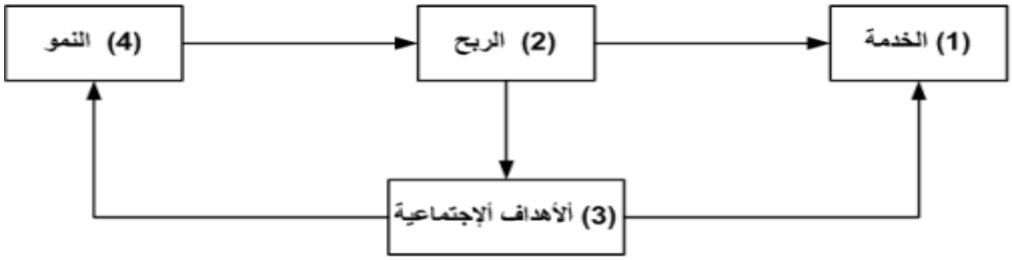
[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 22.

Created with PDFBear.com

– مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية والبنية التحتية، مثل: النقل، المواصلات، طرق والكهرباء...إلخ[1].

بغض النظر عن طبيعة المشروعات، فإنها في الأساس تسعى لتحقيق تكامل بين الأهداف الآتية، والممثلة في الشكل الآتي:

الشكل رقم: (1–1): تكامل أهداف المشروع الاستثماري



المصدر: علي عابد، **دور التخطيط والرقابة في إدارة المشاريع باستخدام التحليل الشبكي دراسة حالة مشروع بناء 40 وحدة سكنية LSP بتيارت**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010-2012، ص14

فيما يلي شرح موجز لهذه الأهداف:

– **هدف الخدمة**: إن الهدف الأساسي لأي مشروع هو تقديم خدمة مفيدة للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات أو تحقيق الإشباعات المطلوبة للمجتمع؛

– **هدف الربحية**: يقصد بهدف الربحية، تحقيق ربح لصاحب المشروع؛ حيث أن المشروع الخاص تحركه الربحية للدخول في مجال معين، وذلك لأن الربح هو عبارة عن مكافأة لصاحب المشروع لأنه خاطر بأمواله وتحمل مخاطرة الاستثمار في هذا المجال.

هناك نقطة يجب أن نشير إ ليها وهي: أن وضع هدف الخدمة قبل هدف الربح ليست عملية عشوائية بل إنها مقصودة، فلا بد لكل صاحب مشروع جديد أن يعرف أنه سيستمر في السوق، إذا فهم أن وجوده وبقائه مرتبط بحسن أدائه وخدمته للمجتمع، وليس بكفائته في تحقيق وتحصيل أرباح من هذا المجتمع.

– **الهدف الاجتماعي**: للمشروع هدف اجتماعي، حيث أن هناك فئات أخرى في المجتمع بخلاف المستهلكين كالعاملين، الموردين، الحكومة والمجتمع المقام به المشروع نفسه يتأثرون بهذا المشروع، وعلى هذا فعلى صاحب المشروع أن يحمي مصالح كل هؤلاء ويهتم بهم كما يهتم بتحقيق الأرباح؛

[1]– يوسف خضار، **أثر دراسة الجدوى المالية على نجاح المشاريع الاستثمارية– دراسة حالة بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJفرع المدية**، رسالة ماجستير في مالية و حاسبة، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر،2010-2011، ص ص 14-15.

Created with PDFBear.com

– **هدف النمو**: يجب أن يهتم المشروع بأهداف النمو بحيث لن يظل المشروع صغيرا طيلة حياته، بل لا بد أن ينمو ويكبر بالتدرج.[1]

لكي تتحقق جميع هذه الأهداف السابقة الذكر يجب أن تفي جميعها بمعايير، وهده المعايير هي:

- ❖ يجب أن تكون الأهداف محددة؛
- ❖ يجب أن تتضمن الأهداف العنصر الزمني؛
- ❖ يجب أن تتضمن المشروعات إمكان قياسه؛
- ❖ يجب أن تكون الأهداف واقعية؛
- ❖ يجب أن يتم ألاتفاق على الأهداف؛
- ❖ يجب تحديد المسؤولية عن تحقيق الأهداف.[2]

المبحث الثالث: دورة حياة المشروع والعوامل المؤثرة في نجاح أو فشل المشروعات

إن إنشاء أي مشروع استثماري يمر بعدة مراحل متتابعة، تتضمن كل مرحلة سلسلة من الأنشطة والإجراءات المتداخلة أو المترابطة، تستهدف في النهاية تحويل فكرة المشروع إلى مشروع قائم وناجح، ونجاح وفشل هذا المشروع يتوقف على مجموعة من العوامل لا بدّ من الأخذ بها على عين الاعتبار.

المطلب الأول: دورة حياة المشروع

يمكن تعريف دورة حياة المشروع على أنها " نموذج يمثل كيفية تخطيط، رقابة وتدقيق المشروع من التصور الأولي للمشروع إلى غاية الانتهاء منه"[3]. إن دورة حياة المشروع تمر بالمراحل الآتية:

أولا– تعريف (تقديم) المشروع: تهتم هذه المرحلة بتحديد وتعريف أهداف المشروع بشكل واضح، وعلاقة هذه الأهداف بأهداف المؤسسة واستراتيجياتها، ويتلخص مضمون هذه المرحلة بقدرتها في الإجابة على السؤالين التاليين:

- ماذا سنفعل؟ أي ما هي طبيعة المشروع؟
- لماذا سينفذ المشروع؟[4]

---

[1] – علي عابد، **دور التخطيط والرقابة في إدارة المشاريع باستخدام التحليل الشبكي دراسة حالة مشروع بناء 40 وحدة سكنية LSP بتيارت**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010-2012، ص14.

[2] – **المرجع نفسه**.

[3] – لزهر قدوم، **مطبوعة محاضرات في مقياس إدارة المشاريع: السنة الثالثة علوم التسيير– تخصص إدارة الأعمال–**، جامعة 8 ماي 1954 بقالمة، الجزائر، ص 7.

[1] – مؤيد الفضل، محمود العبيدي، **إدارة المشاريع**، دار الوراق لنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2005، ص 30.

Created with PDFBear.com

تعتبر مرحلة التقديم والتعريف المرحلة الحاسمة والمهمة في حياة المشروع، حيث تتبعها كافة الأمور والقرارات، والقضايا المتعلقة بالمشروع، ومبررات الحاجة إليه والتي تقدم عادة إلى المؤسسة للحصول على الموافقة لإقامته، ومثل هذه الأفكار يمكن أن تأتي من الفرد العامل بالمؤسسة، أو من خارجها أي من أحد الزبائن الأساسيين للمؤسسة، وخاصة بالنسبة للمنتجات.

لنفترض لوهلة من الزمن بأن مشروع المنتج الجديد على سبيل المثال يقع ضمن إمكانيات المؤسسة الاقتصادية والفنية، عندئذ وقبل كل شيء أي قبل اتخاذ قرار بقبول أو رفض المشروع، لابد من إجراء دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية التفصيلية[1].

ولاختيار المشروع هناك عدة طرق، إلا أن أكثرها شيوعا هي:

- العائد أو نقطة التعادل: هي النقطة التي تتساوى عندها العائدات مع التكاليف؛
- عائد الاستثمار: يتم قسمة الأرباح المتوسطة خلال فترة عمر المشروع قياسا على النسبة الحدية التي تم افتراضها سابقا من قبل الإدارة العليا، حيث يجب أن يكون العائد مساويا أو يتجاوز ما تم تقديره؛
- معدل العائد الداخلي: يستعمل للمقارنة مع الأهداف المالية الإستراتيجية الأخرى، وهو معدل سعر الفائدة الذي يقوم على القيمة الحالية مع إجمالي العائدات للقيمة الحالية لجميع الكلف؛
- إعداد بيانات لحساب IRR: حيث يفسر كلفة رأس المال، وهو يستخدم كمقياس لتوازن المشروع والذي يقارن بنسبة تكلفة رأس مال الشركة؛
- القيمة الحالية الصافية: هو الاختلاف بين القيمة الحالية للمشروع وبين العائدات والكلف.
- فائدة التكاليف: هو إجراء مفيد لمتابعة المشروع لغرض التزويد بمقارنة الاختلاف النسبي بين الفوائد والكلف[2].

في الأخير، يمكن القول أن:مرحلة التقديم يتوجب أن تحتوي وثائق المشروع على تعريف المشروع، والهدف منه، وكذلك التصاميم، الخرائط، الرسومات الأولية المتعلقة به، بالإضافة إلى مؤشراته المختلفة، حيث تكون موثقة بصورة واضحة ومتفق عليها مع أطراف المشروع وخاصة أصحاب المصالح والمستفيدين منه، وبعد المصادقة على المرحلة الأولى للقيام بالمشروع، تبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة تطوير المشروع، أو ما تسمى أحيانا بمرحلة التحليل والتصميم

ثانيا– تصميم المشروع: نفترض بأن المشروع الجديد قد تمت الموافقة عليه، بعد ذلك يجري القيام بإعداد تصاميم المشروع التفصيلية بالمستوى المطلوب، وبما يكفي لتوليد الحدود التي تم تحديدها بالمرحلة الأولى ،كما ولابد أيضا

[1] – عبد الستار محمد علي، **إدارة المشروعات العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص ص 34-35.

[2] – عبد الرحمن شاكر الجبوري، **إدارة المشاريع**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 25-26.

Created with PDFBear.com

من إعطاء نسخة من دراسة المشروع إلى المسؤولين من الأعضاء الرئيسيين في فرق عمل المشروع، ويتطلب كذلك في هذه المرحلة من تطوير الخطة الرئيسية للمشروع تحت الإشراف المباشر لمدير المشروع، باعتبارها الوثيقة الرئيسية في ملف المشروع[1]؛ بمعنى أن هذه المرحلة تهتم هذه المرحلة بإعداد التصاميم والنماذج المناسبة التي تستجيب لطلبات (مواصفات) الزبائن، والتي هي الأخرى تتناسب مع أهداف المؤسسة، وأيضا معالجة الصراعات بين احتياجات الزبون[2] وأهداف المؤسسة إلى جانب تحليل، ومعرفة الموارد اللازمة لعملية تنفيذ وإنجاز المشروع.

تهدف مرحلة التطوير إلى تحقيق هدفين اثنين هما:

- ❖ تحديد وتقديم متطلبات المشروع التفصيلية؛
- ❖ وضع المواصفات التفصيلية ومتطلبات التهيئة المطلوبة في خطة المشروع[3].

ولإنجاح هذه المرحلة يجب:

- جمع من المعلومات قدر ما تستطيع؛
- حدد الحاجة المجتمعية التي سيلبيها مشروعك؛
- حدد الأهداف وأغراض المشروع؛
- ضع خطة مالية لميزانية المشروع؛
- فكر في المخاطر التي قد يواجهها المشروع والحلول الممكنة لها؛
- فكر في أعضاء مشروعك المستقبليين؛
- حدد الاختيارات البديلة[4].

ثالثا– تنفيذ المشروع: تمثل هذه المرحلة مرحلة تنفيذ الخطط عمليا على أرض الواقع، إذ تكتمل فيها جميع ملامح المشروع ويصبح حقيقيا بإنتاجيته وأدائه[5]؛ حيث يتم وضع خطة المشروع المتكاملة وعمل جدولة لأنشطة المشروع، والقيام بالرقابة على المشروع للتأكد من أنه يسير نحو تحقيق أهدافه كما خطط له[6]. ولتحقيق هذه الخطوة يمر بالمراحل التالية:

---

[1] – علي عابد، **مرجع سابق الذكر**، ص 25.

[2] – سليماني محمد، **دور الأساليب الكمية في تحسين كفاءة إدارة المشاريع الاقتصادية: دراسة تطبيقية لعملية إدارة إنجاز مشروع**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة يحي بالمدية، الجزائر، 2010-2011، ص 10.

[3] - علي عابد، **مرجع سابق الذكر**، ص 25.

4– ايفيت جير، **إدارة المشروعات، ص 5**، على الرابط:https://www.eawag.ch تاريخ الاطلاع 29 /2022/04.

[5] – علي بوجمعة، قهروت فاتح، **طرق إختيار المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية ومصادر تمويلها: دراسة حالة تطبيقية مؤسسة اتصالات الجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2018-2019، ص ص 11-12.

[6] – موسى أحمد خير الدين، **إدارة المشاريع المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2014، ص 37.

Created with PDFBear.com

- إرساء الأساس القانوني والمالي والتنظيمي لتنفيذ المشروع؛
- تصميم الهندسة التفصيلية، والتعاقد بما في ذلك طرح المناقصات وإجراء المفاوضات وتقييم العطاء؛
- إعداد الموقع وتشييد المباني (استحداث المقر)؛
- اقتناء ونقل التكنولوجية اللازمة لتشغيل المشروع؛
- التسويق السابق للإنتاج بما في ذلك الحصول على الإمدادات وإنشاء جهاز لإدارة المؤسسة؛
- تعيين الموظفين وتدريبهم؛
- إعداد المنشأة للعمل وبدء تشغيلها.

إن الهدف من تصميم الهندسة التفصيلية هو: القيام بالإجراءات اللازمة بتجهيز الموقع؛ اختبار الآلات المعدات التكنولوجيا؛ وضع جدول زمني لتسيير المشروع المصنع؛ إعداد جدول التدفقات المالية والنقدية وجميع الخطط الأولية.

أما بالنسبة للمفاوضات فتنصرف إلى إبرام العقود الخاصة بتشييد المباني؛ شراء الآلات والمعدات وتركيبها؛ اقتناء التكنولوجيا، بالإضافة إلى إبرام كافة العقود اللازمة بين صاحب المشروع ومؤسسات التمويل؛المهندسين المعماريين والموردين لضمان الإمدادات ذات الأهمية للمشروع.

تتطلب هذه المرحلة:

- استحداث مقر للمشروع، ويجب أن يكون المقر مستقرا وفقا لخطة زمنية محددة؛
- تكوين المهارات البشرية اللازمة؛
- تهيئة السوق لاستقبال منتجات المشروع الجديد، وهو ما يعرف بالتسويق السابق للإنتاج؛
- تنظيم مختلف أنشطة المشروع تنظيما فعالا متوازنا من خلال وضع جداول زمنية، الشرط الأساسي هنا هو متابعة الجدول الزمني على فترات منتظمة أثناء تنفيذ المشروع، لأجل اكتشاف أوجه التضارب أثناء إقامة المشروعات والعمل على علاجها في أسرع وقت ممكن.

رابعا– مرحلة التشغيل والإنتاج: هي المرحلة التي يبدأ فيها المشروع إنتاجه التجريبي، كمقدمة لطرح إنتاجه في السوق، وهنا يتم تقييم هذا الإنتاج من أجل الموافقة عليه[1].

يجب النظر إلى المشاكل المرتبطة بمرحلة التشغيل على المدى القصير المدى البعيد، فالمدى القصير يتعلق بالفترة التي تعقب مباشرة بداية عملية الإنتاج، عندما تظهر بعض المشاكل المتعلقة بتطبيق تقنيات الإنتاج، تشغيل الآلات والمعدات، وعدم كفاية إنتاجية العمال بسبب نقص العاملين ذوي المهارات الكافية، وإن معظم هذه

[1]– نعيم نمر داود، **دراسة الجدوى الاقتصادية**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص17.

Created with PDFBear.com

المشاكل مرتبطة أساسا بمرحلة التنفيذ. أما على المدى البعيد تتعلق بالمشاكل المرتبطة بمرحلة التشغيل بالاستراتيجيات المختارة وتكاليف الإنتاج والتسويق المرتبطة بها، وكذلك بعائدات المبيعات[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل المشروعات

في هذا المطلب سنحاول تحديد بعض العوامل المحددة لنجاح أو فشل المشروعات الاستثمارية، لذا وجب على أصحاب المشاريع تحليل هذه العوامل، وتحديد تأثيرها على المشروع.

أولا– العوامل المؤثرة في نجاح المشروع: يعتبر المشروع ناجحا عندما يحقق الأهداف التي انشأ من أجلها، وهذه الأهداف تكون عادة شائعة ومعروفة؛ حيث تحتوي على المعايير المتعددة مثل: الزمن، التكلفة، والأداء. كما قد تكون الكثير من المشروعات ناجحة بالمعدل، أو المتوسط بالرغم من أنها لم تحقق جميع أهدافها من حيث الأبعاد؛ وهذه الأهداف هي:

- الوضوح في تحديد الأهداف؛
- دعم الإدارة العليا؛
- جدارة مدير المشروع؛
- جدارة أعضاء فريق المشروع؛
- كفاية الموارد المتاحة للمشروع ؛
- مشاركة الزبون (المستفيدون) في تحديد الحاجات والمتطلبات؛
- كفاية قنوات الاتصال وكفاءتها؛
- مشاركة كافة الأطراف في مراجعة المشروع وإجراء التعديلات؛
- مشاورة المستفيد وجعله على علم بما يجري بالمشروع؛
- مراجعة التكنولوجيا المراد تنفيذها، والتأكد من تشغيلها وسلامتها؛
- تفهم المستفيد من أهمية المشروع؛
- إحكام السيطرة واستخدام المعايير التي تجعل المشروع يسير وفق الخطة الأساسية له؛
- جدولة وتخطيط المشروع؛
- وضوح الجوانب الفنية؛
- التغذية العكسية[2].

[1]– محمد هشام خواجكية، **دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 47-48.

[2] – علي عابد، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 26-27.

Created with PDFBear.com

ثانيا– العوامل المؤثرة في فشل المشروع: لا يمكن أن يحدث الفشل من فراغ إطلاقا، وإنما جميع أنواع الفشل تعود إلى فشل النظام في أداء وظيفته بالشكل المقرر له، وهذا يعني بأن الفشل عبارة عن المخرجات للنظام المعني. وخلاصة القول أن المشروع يفشل إذا واجه الأسباب التالية:

- عدم تلبية متطلبات الأطراف المشاركة في النظام، وهم عادة الإدارة و المستفيدون، أو الأطراف الأخرى المشاركة بالنظام والمؤثرة فيه، ويدل ضمنيا فشل المشروع على عدم تلبية متطلبات كل من أهداف التكلفة، الجدولة، الأداء، الجودة والسلامة، وغيرها من الأهداف ذات العلاقة.
- تكون نتائج النظم غير متجانسة ومتطابقة مع المتطلبات التي يرغب المستفيدون في الحصول عليها، وهذا يعني بأن المشروع الفاشل لا يلبي توقعات المستفيدين والمؤسسة، أو يجعلهم في حالة أسوء مما كانوا عليه بالسابق.
- عندما تتجاوز التكلفة الثابتة المستويات المقررة لها، حيث يتوجب على المؤسسة امتصاص التكلفة المتجاوزة، وهذا يؤدي إلى انخفاض العوائد، وفي مثل هذه الحالة يصبح المشروع من وجهة نظر المؤسسة فاشلا.
- عدم قبول المشروع المنجز، أو الانتفاع منه حتى عندما يكون مطابق لمواعيد إنجازه المقررة في الجدولة، وضمن حدود الموازنة، أو مطابق للمواصفات، وهذا يعني بأن المشروع فاشل من خبرة المستفيد، أو الأطراف الأخرى المستلمة للمشروع[1].

بعد تحديد هذه العوامل، يمكن للمؤسسة قياس مقدار النجاح أو الفشل باستخدام المقاييس التالية:

- ❖ نسبة العائد إلى المصروف على المشروع، إذ كلما زاد عائد المشروع كان المشروع ناجحا، طبعا مع أخذ العوامل الأخرى بعين الإعتبار؛
- ❖ نسبة الأعمال المخالفة للمواصفات إلى الأعمال الكلية للمشروع، إذ يزداد النجاح كلما قلت هذه النسبة والعكس صحيح، لا بد لأي مشروع من الوصول إلى نسبة معينة مقبولة، بحيث إذا زادت نسبة الأعمال المخالفة عنها وجب مراجعة الخطة وتقييم العمل.
- ❖ مدة إنجاز المشروع، فكلما كانت المدة الفعلية لإنجاز المشروع أقرب إلى المخطط كان المشروع ناجحا، طبعا يجب أن يكون هناك مجال أو نسبة مسموح بها للتأخير.
- ❖ نسبة الشكاوى على المشروع أو على منفذ المشروع، طبعا كلما كان عدد الشكاوي أقل كان أحسن، ويجب دراسة الشكاوى المقدمة، وفي حالة الشكاوي التي قد تؤثر على سير العمل لا بد من اتخاذ قرارات على مستوى عالي أحيانا.[2]

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص ص27-28.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 29.

Created with PDFBear.com

خاتمة الفصل:

في عهدنا الحالي نجد أن الاستثمار أصبح يأخذ حصة الأسد في الدراسات الاقتصادية نظرا لما هذا الموضوع من انعكاسات على جميع الميادين، من خلال زيادة التبادلات التجارية والاقتصادية وتطورها، فاتسعت مجالات الاستثمار حيث أصبحت لها تبويبات عديد الأمر، وبالتالي تعدد المشاريع الاستثمارية وتنوعها، وهذا ما أعطى للمشاريع الاستثمارية دورا مهما في اقتصاديات الدول المتقدمة، أو النامية لما لها من قدرة على امتصاص العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

وفي نهاية الفصل خلصنا الى النتائج الآتية:

- إن للاستثمار أهمية كبيرة للفرد والمجتمع وللوحدات الاقتصادية بشكل عام، وهذه الأهمية تنعكس إيجابا على الاقتصاد كله؛
- يعتبر المشروع الاستثماري النواة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني، وهو محور رئيسي في التحليل الاقتصادي في جميع البلدان،
- تتعدد المشاريع الاستثمارية تبعا لأهميتها بالنسبة للفرد، المجتمع والدولة؛
- تسعى المشاريع الاستثمارية إلى تحقيق الأهداف الآتية:
  - ✓ هدف الخدمة
  - ✓ هدف الربحية
  - ✓ الهدف الاجتماعي
  - ✓ هدف النمو
- يمر المشروع الاستثماري بمجموعة من المراحل:
- مرحلة تقديم المشروع
- مرحلة تصميم المشروع
- مرحلة تنفيذ المشروع
- مرحلة التشغيل والانتاج

Created with PDFBear.com

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي لدراسة الجدوى الاقتصادية

Created with
PDFBear.com

تمهيد:

إن لكل مشروع استثماري هدف ربح مادي إذا ما كان عاما أو اجتماعي إذا ما كان المشروع عاما، و ليس من الشك بأن المستثمر لا يتخذ قراره بالاستثمار في نشاط معين إلا بعد أن يطمئن إلى أن هذا النشاط هة بداية هو كفيل بتحقيق هذه الغاية، ولا يتحقق هذا الإطمئنان إلا من خلال بعض الأساليب العملية التي يستخدمها المستثمر في جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالمشروع و بغيره من المشروعات الأخرى المماثلة له و التي تصلح كبديل عنه، ثم يستخدم بعد ذلك بعض المعايير لقياس مدى كفاءة هذا المشروع و الوقوف على مدى صلاحيته، و هي ما تسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية.

المبحث الأول: مقدمة في دراسة الجدوى الاقتصادية.

المبحث الثاني: مضامين دراسة الجدوى الاقتصادية.

المبحث الثالث: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية.

Created with
PDFBear.com

المبحث الأول: مقدمة في دراسة الجدوى الاقتصادية

إن دراسات الجدوى الاقتصادية تعتبر من أهم المعايير التي يستند عليها كل مشروع، كما تُعد دعامة بالنسبة له من كافة النواحي أو الوجهات سواء أكانت تسويقية، مالية، هندسية... وغيرها، كما أن معرفة مراحل دراسات الجدوى الاقتصادية مهمة لكل مشروع اقتصادي، حيث يمكن من خلالها إبراز اختلافات ومخاطر التي يمكن أن تواجه المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية إحدى الركائز التي يعتمد عليها أصحاب المشاريع في تطوير أفكارهم الاستثمارية؛ فهي " منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعتمد على مجموعة من الأساليب، والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف معينة، تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص، أو الاقتصاد القومي، أو كليهما على مدى العمر الافتراضي".

يلاحظ أن هذا التعريف ركز على أن دراسات الجدوى الاقتصادية هي عبارة عن أساليب وأسس علمية، تهدف إلى معرفة نجاح أو فشل المشاريع، وتعظيم العوائد؛ بحيث أنه توجد العديد من العوامل التي تستهدف دراسات الجدوى كحجم المخاطرة والمنافسة في السوق، ويجب على دراسة الجدوى أن تكون شاملة لكافة العوامل المحيطة بالمشروع، ولا ترتكز على الأساليب والأسس، والاختبارات فقط[1].

- تشير دراسة الجدوى الاقتصادية إلى " مجموعة من الدراسات المتعلقة بتقييم الفرص الإنتاجية، الاجتماعية والتسويقية لمشروع معين، وتتطلب هذه الدراسات توافر بيانات ومعلومات تمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار الاستثماري السليم".[2]
- يتجه البعض إلى أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي: "مجموعة من الأسس العلمية والتي تستخدم في تجميع البيانات، ودراستها وتحليلها بهدف تقييم المشروعات الاستثمارية أو تحديد صلاحيتها، وذلك من حيث الجوانب

[1] – وليد بن شاعة، علماوي أحمد، بن أوذية بوحفص، **دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019، ص 134.

[2]– علي توبين، سيد علي بلحمدي، حميد عبد الله حرتيسي، **دور دراسات الجدوى المالية في ترشيد قرارات التمويل: دراسة حالة مؤسسة (EFB)**، مجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 5، العدد 1،جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص 253.

Created with PDFBear.com

القانونية والتسويقية والفنية، وكذا الجوانب المالية والاجتماعية، وذلك من وجهة نظر المستثمر أو م وجهة نظر الدولة".[1]

– هناك من يرى أنها: " مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى لتقييم مدى صلاحية المشروع الاستثماري، ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه، كما أنها الطريق الذي لابد من عبوره بشكل صحيح حتى يمكن اتخاذ قرار الاستثمار، والذي يمكن أن يتحقق"[2].

رغم تعدد المفاهيم، إلا أنه يمكن تمييز ببساطة أن مفهوم دراسة جدوى يتميز بالشمول، وفيه تُعنى دراسة الجدوى كل الدراسات التي تتعلق بالفرصة الاستثمارية في مراحلها المختلفة، منذ أن كانت فكرة حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول الفكرة باعتبارها مبررة اقتصاديا.

مما سبق، نستنتج أن الهدف العام الرئيسي لدراسة الجدوى يتمثل في تقرير مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه؛ أي مدى إمكانية تحقيق المشروع للأهداف المرجوة منه[3]. وفيما يلي نستعرض مجموعة من الأهداف الفرعية لدراسات الجدوى الاقتصادية:

- اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أكبر نفع صافي للمجتمع؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاستثمارية النادرة، إذ يتعين على المشروعات التي يقع عليها الاختيار أن تتصف بالفعالية، الكفاءة، قابلية النمو والملائمة؛
- إتاحة الفرصة لاختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مثل: البطالة، عجز ميزان المدفوعات، وعدم عدالة التوزيع الدخل، ويتم هذا من خلال إدخال بعض الاعتبارات الاجتماعية في عملية التقييم؛
- من الأهداف الفرعية كذلك الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة، فصاحب المشروع يتعين عليه تقديم دراسة الجدوى إلى الجهات المختصة[4]، والتي بدورها تقوم بتعديلات على هذه الدراسة لتختبر مستوى الربحية القومية أو الاجتماعية للمشروع؛
- تمثل دراسة الجدوى بالنسبة للبنوك كمستند يثبت ربحية المشروع و كفاءته وقدرته على سداد القرض؛

---

[1] – أحمد عبد السميع علام، **دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 20.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 21.

[3] – محمود واضح، جمال جعيل، **واقع دراسات الجدوى جدوى المشاريع الإنشائية في الجزائر :الصعوبات والحلول**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 9، العدد 1، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019، ص 64.

[4] – نور الدين تمجغدين، **دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالية العملية**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2010، ص 208.

Created with PDFBear.com

- إتاحة فرصة لاختيار تلك المشروعات التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل عن طريق إدخال بعض
- الاعتبارات الاجتماعية عند تقييم المشروعات.[1]
- ابتكار أساليب وأنماط فعالة لتقييم المشروعات، وتطويرها لغاية جدوى دراسة الجدوى؛ حيث أنه لا يجب الإسراف في دراسة الجدوى لأنّها دراسة اقتصادية؛
- دراسة المفاهيم الخاصة، وتعميقها في جميع النواحي الخاصة بالمشروعات من النواحي التكنولوجية، الفنية، المالية والاقتصادية؛
- اعتماد الأساليب المتطورة في التسويق، والتركيز على الدراسات التسويقية؛
- تخصيص أنواع التقنيات المستخدمة في المشروعات؛
- معرفة إمكانية توفير خطط، وبرامج توسعية للصناعات الحالية؛
- معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة على المقترحات، ومعرفة الآثار المتبادلة بينها وبين الاقتصاد؛
- تحديد النّواتج الجيدة والسيئة المحتملة من الفكرة قبل استثمار مبلغ مالي فيها؛
- توفير معلومات نوعية لصُناع القرار.[2]
- تفيد دراسات الجدوى المستثمر في الاطمئنان على أمواله واستثماراته ليس في الوقت الحاضر فقط، وإنما في المستقبل أيضا من خلال معرفة:
  - ❖ معدل العائد على الأموال المستثمرة؛
  - ❖ نسب الضرائب؛
  - ❖ الزيادة في رأس المال؛
  - ❖ فترة الاسترداد؛
  - ❖ احتمالات التوسع؛
  - ❖ هيكل التمويل الأمثل؛
  - ❖ المقارنة بين البدائل التمويلية؛
  - ❖ تكلفة التمويل؛
  - ❖ مناخ الاستثمار في الدولة؛

[1] – وليد بن شاعة، **مرجع سابق الذكر**، ص 138.

[2] – SAT للبحث العلمي والترجمة، **أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية(المعلومة)، على الرابط**: https://sat.mohaseb.net/، تاريخ الاطلاع: 04-06-2022.

Created with PDFBear.com

❖ التدفقات النقدية للمشروع.[1]

المطلب الثاني: خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية.

لدراسة الجدوى الاقتصادية مجموعة من الخصائص، نورد أهمها في التقاط الآتية:

– يتم في كل مرحلة من مراحل دراسة الجدوى استخدام مجموعة من الأساليب، والأدوات التحليلية التي تختلف من دراسة إلى أخرى؛

– إنها مجموعة تشكل تكامل واضح ودقيق بين الأبعاد والدراسات المتخصصة، وتتميز بالتسلسل في شكل مراحل متتالية؛ بحيث يتم في كل مرحلة دراسة جانب أو مجال معين[2].

– تختلف نوعية الخبرات المطلوبة للدراسة ، ففي كل مرحلة تحتاج إلى نوع معين من الخبرات الفنية[3]؛

– النظرة المستقبلية؛ فدراسة الجدوى تعني بدراسة إمكانية تطبيق فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد من السنوات؛

– تتعلق محتويات دراسة الجدوى بتقديرات احتمالية إما مطابقة للواقع أو تختلف عنه، مما يؤكد وجوب أن تستند هذه الدراسات على تقديرات أقرب ما تكون لما سيحدث في المستقبل، مما يتطلب استعمال أساليب علمية من قبل خبراء ومختصين في بناء هذه التقديرات؛

– لا يمكن إنجاز دراسة الجدوى من قبل خبير واحد فقط، وإنما من فريق متكامل الخبرات لكل منهم تخصصه؛

– تتم على مشاريع ليست قائمة لتحديد مدى جدوى القيام بها، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب، غير أن المشاريع القائمة والتي تم تنفيذها فيتم تقييم أدائها[4]؛

– تتميز دراسة الجدوى بكونها شاملة، فهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف العامة والخاصة؛

– ارتفاع التكلفة؛ حيث تتزايد التكلفة المالية التي يتحملها المستثمرون مقابل إعداد الدراسة، وخاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى دراسات أكثر تفصيل من طرف مجموعة من الخبراء والمختصين، وعليه غالبا ما تكون هناك دراسات استكشافية، أو تمهيدية الغرض منها الحكم المبدئي على قبول، أو رفض المشروع محل الدراسة، وبالتالي التقليل من التكاليف؛

---

[1] – عاطف جابر طه عبد الرحيم، **دراسات الجدوى: التأصيل العلمي والتطبيق العملي**، الدار الجامعية، مصر،1999، ص 12.

[2]– منور أوسرير، جيلالي بن حاج، فتحية مغرارة، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 5، العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009، ص 333.

[3] – جيلالي بن حاج، معزاوة فتيحة، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، مجلد 48، العدد 4، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011، ص193،

[4]– سعيدة بورديمة، **القرار الاستثمارية ومتطلبات الوصول اليه**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية ، العدد 11، جامعة قالمة ، الجزائر، 2015، ص 379.

Created with PDFBear.com

– الأهمية القصوى لعنصر الزمن؛ والذي نقصد به الفاصل الزمني بين نهاية إعداد الجدوى وموافقة الجهات المسؤولة عليها وبين فترة بداية التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث أن طول هذه الفترة قد يعود بالسلب على المشروع نظرا للتغيرات السريعة التي قد تحدث في الواقع العملي في هذه الفترة؛

– المرونة؛ والتي نقصد بها عدم الالتزام المطلق في إعطاء نفس الأهمية لمختلف مراحل دراسة الجدوى، هذا يعني أنه قد نولي اهتماما متزايدا لدراسة على أخرى، مثلا: قد تستحوذ الدراسة السوقية على النصيب الأكبر من الاهتمام، وقد يكون استحواذ الدراسة الفنية على النصيب الأكبر في حالات أخرى، ونفس الشيء بالنسبة للدراسات المالية والاجتماعية[1].

وفقا لخصائص دراسة الجدوى الاقتصادية، هناك عدة مجالات تطبيقية لدراسات الجدوى، لعلّ أهمها:

أ. **دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:** يحتاج المشروع الاستثماري الجديد إلى دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد، وهذه الدراسات تتم قبل البدء بتنفيذ المشاريع آخذة بالاعتبار التغيرات الداخلية والتغيرات الخارجية المؤثرة في المشروع.

ب. **دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة:** تكون دراسة الجدوى هنا أمام حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري من خلال إقامة مصنع تابع، أو إضافة خط إنتاج جديد، أو فتح فرع جديد في منطقة جغرافية جديدة، أو من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم من خلال شراء آلات إضافية جديدة، وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري إلى إجراء دراسات جدوى اقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة.

ت. **دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:** تتم تلك الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى الاختيار بين الأنواع المختلفة من الآلات، وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل.

[1] – حلمية شابي، **دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في الجزائر: عرض وتقييم** ، مجلة معارف، السنة 12، العدد 22، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، 2017، ص 382.

Created with PDFBear.com

ث. **دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي:** تبرز أهمية هذا المجال نظرا للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية المعلوماتية وتزايد التنافسية، مما سيدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير ثم الاتجاه إلى التطوير التكنولوجي.[1]

ج. **زيادة الطاقة الإنتاجية:** في حالة المؤسسة تريد زيادة الإنتاج لنفس المشروع، وذلك بشراء آلات تضاف إلى الآلات الموجودة لتغطية الاحتياجات الخاصة بالمستهلكين، وفي هذه الحالة يجب القيام بدراسة جدوى للآلات الإضافية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم اتخاذ القرار لشراء الآلات من عدمها.

المطلب الثالث: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية.

ترجع أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية إلى كونها أداة عملية تجنب المستثمر الانزلاق إلى المخاطر، وتحمل الخسائر وضياع الأموال فيما لا عائد منه ، إذ أن هذه الدراسة تسبق اتخاذ أي قرار استثماري ، كما تسبق عملية التشغيل الجاري؛ فإذا أسفرت الدراسة عن وجود مخاطر محتملة يتجه المستثمر إلى بديل استثماري آخر تجرى له دراسة جدوى اقتصادية[2]، وعليه تتجلى أهمية دراسة الجدوى في صناعة القرار الاستثماري بالنسبة للعديد من الأطراف: يمكن إيجازها فيما يلي:

1.بالنسبة للمستثمر: تعتبر دراسة الجدوى أداة لاتخاذ القرار الرشيد، حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام ممكن، كما تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر، وضياع الموارد خاصة في المشروعات الكبيرة التي يرصد لها موارد ضخمة، وهي بذلك تمثل مرشدا للمستثمر على ضوء ما تحمله من نتائج ومعلومات[3].

2.بالنسبة للبنك: تساعد دراسة الجدوى البنك على التعرف على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع، من خلال المعلومات المتاحة ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها، كما يجدر الإشارة إلى أن هناك أوجه تشابه كبيرة بين أساليب التحليل الائتماني التي يقوم بها البنك بغرض منح الائتمان المصرفي، وأساليب التحليل في دراسات الجدوى الاقتصادية، والتي تتقاطع كلاهما في الوصول إلى التأكد من قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة (قياس الجدارة الائتمانية)، لهذا فالبنك لا يكتفي بالنظر إلى المعلومات التاريخية حول نشاط

---

[1]- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، 2009، ص ص 29-30.

[2]- عبد الله لفايدة، شباركة مهدي، **دراسات تقييم الأثر البيئي كأداة لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 4، العدد 3، جامعة بشار، الجزائر، 2019، ص 679.

[3]- نادي مفيدة، صابرينة مختات، العالية ختو، **أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية السياحية: دراسة حالة حمام منتيلة بغليزان**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 7، مركز الحكمة للبحوث والدراسات،، الجزائر، 2016 ، ص 4.

Created with PDFBear.com

العميل، ولكن يلجأ إلى استخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل، وبذلك تفيد دراسة الجدوى في تحجيم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض في المستقبل وترفع من درجة التأكد من إمكانية استرداد القرض في مواعيده.

3.بالنسبة للدولة: إن قيام بتنفيذ بعض الفرص الاستثمارية دون القيام بدراسة الجدوى يترتب عنه ضياع الموارد الاقتصادية، وأمام الحاجيات المتزايدة لأفراد المجتمع تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك بتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة على المستوى الكلي، ثم ترتيب تلك الفرص حسب أهميتها وأولويتها، كما أن اختيار المشروعات ذات النفع العام من طرف الدولة يستوجب وجود أسلوب يساعد على المفاضلة بين هذه المشروعات من خلال مجموعة من المعايير توفرها دراسة الجدوى، وتعمل أيضا على تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية، وتشترط الدولة أيضا لمنح ترخيص بإقامة مشروع التأكد من أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقل ما يمكن، وأن العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها أكبر ما يمكن، ومع التسارع الذي يشهده العالم اليوم في الميدان التكنولوجي في أساليب وطرق الإنتاج، وهذا ما يرفع درجة المنافسة بين المشروعات وهنا تتعاظم أهمية دراسات الجدوى والإقبال عليها[1].

على ضوء ما سبق يمكن أن نلخص أهمية دراسة الجدوى في النقاط الآتية:

- أداة علمية تجنب الانزلاق إلى المخاطر، وتحمل الخسائر، وضياع الأموال بلا عائد، وتجنب أيضا إنفاق الأموال في مجالات غير مربحة أو غير ذات نفع اقتصادي واجتماعي للفرد والمجتمع؛
- تساعد للوصول إلى أفضل تخصيص للموارد المادية المتاحة، والتي تتصف بالندرة النسبية خاصة في الدول النامية، مما يؤدي إلى ترشيد القرار الاستثماري؛
- تساهم في وضع خطط وبرامج لتنفيذ المشروع، وتحديد أسلوب إدارته والتفاعل بين عناصر التشغيل، التمويل والتسويق[2].
- تساعد دراسة الجدوى على التعرف على التغيرات الاقتصادية، السياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع، وبيان مدى تأثيرها على ربحية المشروع في المستقبل، واختيار درجة حساسية العوائد المتوقعة للتغيرات المحتملة في بعض البنود الخاصة بالتكاليف، أو الخاصة بالإيرادات، مثل: تغيرات

[1] – نور الدين تمجغدين **مرجع سابق الذكر**، ص 208.

[2]– عبد الصمد بلحاجي، **دراسة الجدوى الاقتصادية وأثرها في تضمين المضارب الربح المتوقع**، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد 8،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2018، ص ص 85-86.

Created with PDFBear.com

أسعار الطاقة، الموارد الأولية، أسعار العملات الأجنبية، توقعات التغير في الأذواق والرغبات، الاعتبارات الاجتماعية والسياسية.

المبحث الثاني: مرتكزات دراسة الجدوى الاقتصادية

نستعرض في هذا المبحث مبررات الجدوى الاقتصادية؛ تصنيفاتها، والمراحل التي تمر بها، كما نشير إلى بعض الصعوبات التي تعترضها.

المطلب الأول: مبررات دراسة الجدوى الاقتصادية

تعتبر جهود الإنسان والموارد الطبيعية المتاحة في مجتمع من المجتمعات المكونين الأساسين لبناء وإقامة متطلبات الحياة البشرية المناسبة، فالتقدم الذي يحققه أي مجتمع من المجتمعات يكمن في محصلة التفاعل الذي يتم بينهما، فكلما زادت ايجابية ذلك التفاعل كلما تحققت درجة أفضل من التقدم، والنمو، وابتكرت عناصر جديدة لحياة أيسر و أفضل.

من هنا تبرز ضرورة الاهتمام بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة لدى المجتمع للحصول على أعلى عائد منها، بالإضافة إلى المحافظة على هذه الموارد سواء من الاستخدام، أو الضياع، أو التلف مثلا، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة وتحليل المشروعات.

مما تقدم، بالإمكان تحديد المبررات الأساسية التي تدعو بالاهتمام بدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية بالنقاط الآتية:

- اختلاف أهداف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اليوم تماما عما كانت عليه في عقد الخمسينات، التغيير الذي أدخل على هذه العملية المصيرية (التنمية) يشمل مفاهيم ومقومات عديدة ومتباينة، وأنه يتطلع إلى تحقيق أهداف جد مختلفة، ويستخدم للقيام بها أدوات جديدة، وتُعد دراسات الجدوى من أهمها؛ فالمتخصصون في حقل العلوم الاقتصادية بعامة ودراسات الجدوى بخاصة يؤكدون على أن عملية التنمية وإمكانات تنفيذ أهدافها، وتمويل استثماراتها تعتمد على ما يعتمد عليه من عوامل سلامة دراسات المشروعات المكونة لها، ويرتكز هذا النجاح على إنجاز هذه الدراسات بدقة وحسب أساليب وأسس صحيحة تبنى على إحصاءات دقيقة، وعلى تنبؤات تمثل متغيرات المشروع المستقبلية.

- لما كان الإنفاق الرأسمالي هو استخدام الأموال في الحاضر لتحقيق الأرباح والمنافع في المستقبل خلال عمر المشروع المتوقع، وتترتب عن هذا الانفصام الزمني صعوبات مختلفة بسبب ظروف المخاطرة، وعدم التأكد

Created with PDFBear.com

تعترض اتخاذ القرارات الرشيدة بشأن المشروعات الاستثمارية، مما يقود بالضرورة إلى استخدام الأساليب العلمية والأسس الصحيحة في اختيار البديل الأفضل من البدائل المتاحة.

- يضاف إلى ذلك، أن دراسات الخاصة بتقييم مشروعات الاستثمار قد اكتسبت أهمية متزايدة في الوقت الحاضر، نظرا لازدياد اعتماد النشاطات الاقتصادية المختلفة على رأس المال؛ حيث أصبحت هذه النشاطات ذات كثافة رأسمالية عالية، مما قاد إلى ارتفاع كبير في أسعار الفائدة، وبالتالي إلى تزايد أهمية القيمة الزمنية للنقود، لهذا أصبح لزاما على المؤسسات محاولة استخدام ما يتوفر لها من رؤوس الأموال، وهنا بات لزاما الاهتمام بدراسة الأنشطة الاقتصادية قبل البدء في إنفاق، واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة أفضل استخدام بهدف الحصول على أكبر عائد الحماية من سوء الاستخدام، أو الضياع، أو التلف، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة العلمية المسبقة[1].

بعد معرفة المبررات الأساسية لدراسة الجدوى الإقتصادية، وحتى يمكن إخضاع المشروع للدراسة والتقييم لابد من توافر عدة من الشروط التي تعد بمثابة متطلبات، والتي تتمثل في:

- المعرفة التفصيلية لمتطلبات المشروع تنفيذا وتشغيلا في الأسواق المحلية، أو من الأسواق الخارجية بالعملة الأجنبية والمحلية؛
- تحديد طبيعة السلع والخدمات التي سينتجها المشروع ومستويات الطاقة الإنتاجية، والغرض منه معرفة مدى قدرته على تلبية الطلب المحلي الخارجي معا، وفي ضوء المعلومات يصبح بالإمكان تقدير العوائد المتوقعة للمشروع عبر الفترات الزمنية من عمره المتوقع؛
- كما تعد المعرفة الدقيقة التفصيلية لمراحل تنفيذ المشرع، وعمره الإنتاجي وتثبيت ذلك بوحدات زمنية متعارف عليها كالسنة من المتطلبات الأساسية لدراسة الجدوى، مع ضرورة قابلية مستلزمات المشروع (تكاليفه) ومخرجاته للقياس، والتقييم والتعبير عنها بوحدات نقدية[2].
- المعرفة التامة بنطاق المشروع: يعني ضرورة تحديد نطاق المشروع تحديدا دقيقا، وهذا حتى تتمكن من وضع التقديرات الخاصة بتكاليف المشروع، وتظهر أهمية هذا العنصر خاصة في المشاريع الصناعية، لأنها غالبا ما يتعدى نطاقها موقع الإنتاج ليشمل مواقع أخرى كالمخازن الخارجية لتخزين المواد الأولية، أو المنتجات النهائية. ويشمل تحديد نطاق المشروع ما يلي:

---

[1]- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**، دار الحامد، الأردن، 2004، ص ص 18-19.

[2]- نصيرة حمودة، **دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري والتمويل: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية عنابة**، مجلة دفاتر ، العدد 05، جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، 2016، ص 318.

Created with PDFBear.com

- جميع الأنشطة المقرر تنفيذها في موقع المنشأة؛
- جميع الأنشطة والعمليات المساعدة المتعلقة بالإنتاج؛
- جميع العمليات الخاصة بمعالجة المخلفات وآثار التلوث؛
- جميع العمليات الخاصة بنقل وتخزين المدخلات والمخرجات بكافة أشكالها خارج الموقع.

- الاختيار بين البدائل والتحقق منها: هناك بدائل تتعلق باختيار التكنولوجيا، وبدائل تتعلق بالمعدات وأخرى بالطاقة الإنتاجية، وموقع المشروع والتمويل وغيرها، أمام هذا التعدد في البدائل تقوم دراسة الجدوى ببحثها واختيار أنسبها مع تقديم المبررات.
- الإلمام بالتوجه الإستراتيجي: بمعنى القدرة على التكيف ومواجهة التغيرات والمخاطر في عالم الأعمال، ولا يتم ذلك إلا باختيار الاستثمارات السليمة القادرة على تحقيق الأهداف، وإدراك أسباب التغيرات الحادثة في المجتمع والعمل على تطوير المهارات اللازمة للبقاء.[1]

المطلب الثاني: تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية

تتعدد وتتنوع تصنيفات دراسة جدوى المشروعات، وفقا لاختلاف طبيعة المعيار الذي يتم من خلاله النظر إلى طبيعة دراسة جدوى المشروعات، ويمكن التمييز بين التصنيفات التالية:

1.التصنيف الوظيفي: الذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف طبيعة ونوعية الدراسة، فإذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب فنية وهندسية تسمى بدراسة الجدوى التسويقية؛ أما إذا كانت تتعلق بالجوانب المالية تسمى بدراسة الجدوى المالية، وهكذا[2]. وفيما شرح مختصر لهذين النوعين على سبيل المثال لا الحصر:

أ. دراسة الجدوى التسويقية: يقصد بها مجموعة الاختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الإفتراضي أم لا، وتتمحور حول تقدير الايرادات المتوقعة في ضوء الظروف المختلفة للسوق من حيث درجة المنافسة، وما إذا كانت أسواقا محلية أو أسواقا خارجية يتم التصدير إليها، وتبنى على نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية باقي الجوانب لدراسات الجدوى الاقتصادية التفصيلية الخاصة بالمشروع، بل ويتوقف عليها الاستمرار في تلك الدراسات من عدمه

تتضمن دراسات الجدوى التسويقية العديد من الجوانب الخاصة بتحليلات وتقديرات الطلب على منتجات المشروع، بما يتطلب ذلك من أساليب التنبؤ بالطلب، وتحديد العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع،

[1]- نور الدين تمجغدين **مرجع سابق الذكر**، ص 209.

[2]– سعيد عبد العزيز عثمان، **دراسات الجدوى المشروعات**، دار الجامعية، مصر، 2009، ص 23.

Created with PDFBear.com

والحجم الكلي للسوق، ثم تحديد الشريحة التسويقية للمشروع، والسياسة السعرية التي يقوم على أساسها تحديد أفضل الأسعار لبيع منتجات المشروع.[1]

ب.دراسة الجدوى المالية: تهتم دراسة الجدوى المالية بقياس ربحية المشروع من الناحية التجارية، إلى جانب تحديد مصادر التمويل والهيكل التمويلي المقترح للمشروع. وتقيس دراسة الجدوى المالية الربحية المتوقعة للمشروع من وجهة نظر المستثمر، وتتوقف هذه الدراسة على نتائج كل من الدراسة التسويقية (التي يتحدد من خلالها حجم وقيمة المبيعات المتوقعة)، والدراسة الفنية والهندسية (التي يتحدد من خلالها عناصر وقيمة كل من التكاليف الاستثمارية وتكاليف الإنتاج).

تساعد دراسة الجدوى المالية المستثمر اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في المشروع المقترح محل الدراسة من عدمه، ولتسهيل ذلك القرار يجب ترتيب كل من تكاليف الاستثمار وتكاليف الإنتاج والإيرادات المتوقعة بشكل واضح؛ باعتبار أن الربحية الخاصة لأي مشروع تعتمد أساسا في النهاية على حجم وهيكل الإنفاق الاستثماري، وتكاليف الإنتاج والإيرادات إلى جانب توقيت هذه العناصر.[2]

2.التصنيف النفعي: الذي يميز بين دراسة الجدوى وفقا لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها، وما إذا كانت منفعة خاصة أو منفعة قومية. فإذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر ملاكه، أو المستثمر الخاص الذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الأرباح الخاصة تسمى بدراسة الجدوى الخاصة، أما إذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر المجتمع ككل، والذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم كن الربحية القومية تسمى بدراسة الجدوى القومية[3].

يتم قياس المنفعة التي تعود على المستثمر صاحب المشروع من خلال معايير الاستثمار التي تعظم منفعته الشخصية الذاتية دون النظر إلى منفعة الاقتصاد القومي، وهذه المعايير هي:

- معيار فترة الاسترداد؛
- معيار العائد على رأس المال المستثمر؛

---

[1]- نور باسل حميد، رشا محمود علي، **دراسة الجدوى التسويقية**، على الرابط: https://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/9/uploads/information/Business%20department/Lectures/Dr.%20Haala%20Majoud.pdf، تاريخ الاطلاع: 09-06-2022.

[2]- عبد القادر قاسمي، مصطفى كنتاوي، **دراسة الجدوى المالية في البنوك التجارية وأثرها في توجيه قراراتها الاستثمارية لخدمة التنمية المحلية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، 2017-2018، ص 12.

[3]- أحمد فريد مصطفى، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 23.

Created with PDFBear.com

- صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية؛
- دليل الربحية؛
- معدل العائد الداخلي لمعرفة مدى ربحية الاستثمار والعائد المتوقع بغض النظر على الربحية الاجتماعية إلا بصورة ثانوية، وإذا أخذها في الاعتبار يحتاج إلى مجموعة من حوافز الاستثمار التي تشجعه بالقدر الكافي الذي يدفعه على الأخذ بها.[1]

ويتم قياس المنفعة التي تعود على المستثمر القومي" الدولة " أو الاقتصاد القومي من خلال معايير الربحية الاجتماعية التي تعظم المنفعة والعائد الاجتماعي؛ وهي مرتبطة بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي، فهدف التوظف يقابله معيار التوظف، وهدف زيادة الدخل القومي يقابله معيار القيمة المضافة، وهدف تحسين، وتوازن ميزان المدفوعات يقابله معيار ميزان المدفوعات ،وهدف الحفاظ على قيمة العملة يقابله معيار سعر الصرف، وهدف الحفاظ على البيئة يقابله معيار حماية البيئة، وهكذا. وتحسم جدوى المشروع من عدمه طبقا لاتجاه تلك المعايير ونتائجها، فإذا كانت الآثار الناتجة عن القياس إيجابية وتصب في تحقيق تلك الأهداف، فإن عملية تقييم المشروع تشير إلى تفضيله بمنظور الربحية الاجتماعية بغض النظر عن المصلحة الذاتية، ورغم ذلك فهناك العديد من المشروعات العامة يجب أن تأخذ بالمعايير الأخرى، أي معايير الربحية الاقتصادية أو التجارية إلى جانب معايير الربحية الاجتماعية.[2]

3.التصنيف على أساس المرحلي: هنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من دراسات الجدوى الاقتصادية، على الرغم من التداخل فيما بينها[3]، والتي هي كما يلي:

- دراسة الجدوى الاقتصادية الأولية: بعد التوصل إلى فكرة مشروع معين، تجرى دراسة جدوى مبدئية أو تمهيدية و التي قد يقوم بها المستثمر بنفسه، أو قد توكل إلى مكاتب الدراسات المتخصصة والتي لديها الخبرة الكافية في هذا المجال، وهذه الدراسة تسمح باتخاذ قرار الدخول من عدمه إلى دراسة جدوى تفصيلية مكلفة.
- دراسات الجدوى الاقتصادية التفصيلية: يقصد بها دراسة المشروع الاستثماري من جميع النواحي الفنية والتسويقية المالية، والتي يتم على أساسها اتخاذ قرار تنفيذ المشروع. وتتم دراسة الجدوى عادة من قبل مكاتب استشارية متخصصة أو من قبل موردي الآلات والمعدات الذين لديهم الخبرة الكافية.

---

[1]- نور الهدى بن لبيوض، **دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة بالقرض الشعبي الجزائري– وكالة البويرة–** ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أكلي امحند أولحاج بالبويرة، الجزائر، 2017-2018، ص 14.

[2] - نور الهدى بن لبيوض، **مرجع سابق الذكر**، ص 15.

[3]- محمد الصيرفي، **اقتصاديات المشروعات**، مؤسسة حورس الدولية، مصر، 2005، ص 13.

Created with PDFBear.com

– دراسات الجدوى الفنية: نقصد بها مدى إمكانية تنفيذ المشروع من ناحية تحديد موقع المشروع، ومدى ملائمة مساحة الأرض لإقامة مباني الإنتاج، والتخزين، وتسلسل العمليات الإنتاجية، والترتيب الداخلي للآلات.

المطلب الثالث: صعوبات دراسة الجدوى الاقتصادية

تعترض دراسة الجدوى الاقتصادية العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقلل من فاعليتها، ودقتها وبالذات في الدول النامية، والتي ينبغي العمل على معالجتها وتلافيها قدر الإمكان، ومن هذه الصعوبات ما يأتي:

– النقص الواضح في البيانات والمعلومات التاريخية؛ أي التي تخص الفترات السابقة للبيئة الاقتصادية التي يعمل فيها المشروع، وكذلك النقص الواضح في المعلومات، وحالة الأسواق التاريخية بخصوص حالة الأسواق بشكل عام؛

– صعوبة التقدير الدقيق للمتغيرات التي تتضمنها دراسة الجدوى الاقتصادية، مثل: الطلب وحجمه، نوعه، تطوره وكذلك صعوبة تقدير العرض، حجمه، نوعه وتكاليفه، إضافة إلى صعوبة تحديد السعر المنتج في الأسواق التي يتم تصريفه فيها بسبب التغيرات الواسعة والمتسارعة في العوامل المؤثرة على الطلب؛

– ضعف درجة توفر القدرات البشرية والمستلزمات الفنية اللازمة للقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية، وضعف كفاءتها وخبرتها وما يتوفر لها من معرفة واقعية، حيث أن الدول النامية تفتقر بدرجة كبيرة لمثل هذه القدرات التي تستطيع القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية بصورة كفؤ؛

– صعوبة تحديد الوسائل والأدوات والمعايير التي يمكن استخدامها في دراسة الجدوى الاقتصادية، نظرا لتعددها وتنوعها، وتطورها والاختلاف في مدى ملاءمتها للمشروع المعني المنوي إقامته، دراسة جدواه الاقتصادية، حيث أنها تختلف مع اختلاف طبيعة المشروعات وطبيعة عملها[1]؛

– الصعوبات التي تواجه القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية، والتي تنجم عن النقص في القدرات البشرية الفنية في الدول النامية، والتي ترفع من تكاليف الاعتماد عليها في ذلك نتيجة ندرة هذه القدرات؛

– الصعوبات التي تبرز بشكل واضح في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، وبالذات ما يتصل بصعوبة القياس الكمي للعديد من المتغيرات غير القابلة للقياس الكمي، وبالذات ما يتصل بالعوائد والمنافع غير المباشرة للمشروع كالتأثير ايجابيا على التطور الحضاري للمجتمع، و كذلك بالتكاليف الأعباء غير المباشرة للمشروع كالتأثير سلبا على البيئة؛

[1]– فليح حسن خلف، **أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2012، ص ص 47-48..

Created with PDFBear.com

– في بعض الأحيان، ونظرا لكبر حجم الدراسة أو نظرا لكثرة التفاصيل الداخلة في دراسة الجدوى يتم اللجوء إلى تقسيم الدراسة وتوزيعها على عدد من الخبراء، ومكاتب الدراسات الاستشارية، مما قد يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر وضعف التنسيق في الدراسة؛

– عدم القيام بدراسات الجدوى والتقييم اللاحق (لدراسة الجدوى التفصيلية) بعد تنفيذ المشروع، والبدء بالتشغيل التجريبي ومن ثم التجاري ، وإجراء المقارنات الضرورية بين المستهدف أو المتحقق، والوقوف على الانحرافات الجوهرية، والمشاكل والصعوبات التي تعترض سير العملية الإنتاجية وتعديل مساراتها الأساسية.[1]

تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات قد نجد في الواقع العملي بعض المشروعات تفشل بالرغم من امتلاكها لدراسة جدوى واعدة، كما أن بعض المشروعات قد تحقق نجاحا رغم أن دراسة جدواها متواضعة، وهذا ما يقودنا إلى التعرف على الأسباب التي تساهم في فشل المشروعات وذات صلة وثيقة بدراسة الجدوى نذكر أهمها:

- وجود ثغرات أو أخطاء معينة لم تكن واضحة عند دراسة وتقرير الجدوى الاقتصادية للمشروع، كتلك التي ترتبط بعدم تقدير تكاليف المشروع تقديرا مطابقا للواقع؛
- تقييم المشروع خلال فترة غير كافية عند الحكم على نجاح أو فشل المشروع.؛
- تغير الظروف المرتبطة بالمشروع أو المحيطة به، إذ تمثل أحد الأسباب التي قد تحول مسار نتائج دراسات جدوى المشروعات، ومثال على ذلك تغيرات متوقعة في الطلب، دخول منافسين جدد، ارتفاع في معدلات التضخم مما يتسبب في ارتفاع أسعار المواد والمدخلات التي يستخدمها المشروع؛
- الانحراف عن النهج الأخلاقي والعلمي عند مزاولة النشاط، مما يؤثر تأثيرا ملحوظا على انعدام الثقة من جانب العاملين بالمشروع أو من جانب المتعاملين معه وعملائه، مما يؤدي حتما إلى تدهور نشاط المشروع.
- وجود أخطاء أثناء مزاولة النشاط، فعدم توافر المهارات الكافية على مستوى القائمين بالمشروع والإداريين وعلى مستوى العاملين، مما يؤدي إلى حدوث أخطاء إدارية أو فنية جوهرية على مستوى التنفيذ لمهام وأنشطة المشروع؛
- إغفال أهمية التحديث المستمر للمشروع [2].

[1] - نور الهدى بن لبيوض، **مرجع سابق الذكر**، ص26.

[2] - نور الدين تمجغدين **مرجع سابق الذكر**، ص ص 211-212.

Created with PDFBear.com

المبحث الثالث: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

إن أي مشروع أو استثمار في مشروع معين ولأية أغراض كانت، وفي أي نظام اقتصادي لابد أن يمر بعدة مراحل حتى تكتمل صورته الشكلية، ليبدأ مرحلة التنفيذ، التشغيل والإنتاج، وأهم تلك المراحل نوضحها من خلال المطالب الآتية[1]:

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستثمار

تبدأ هذه المرحلة عادة من خلال فكرة تخطر ببال رجل الأعمال، مصدرها من أحد العاملين، أو أراء العملاء، أو الموزعين ورجال البيع، أو المنافسين وهذا ما يعرف بالطريق الغير الرسمي، وقد يكون مصدر الفكرة من خلال الطريق الرسمي الممثل في أسلوب داخلي مخطط ومنظم لتنمية الأفكار، والبحث عن أفكار جديدة من خلال الحاجات والتطور التكنولوجي، الوعي الاستهلاكي، ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة معدل المواليد أو الوفيات... الخ. وتتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية كفكرة ومدى إمكانية تنفيذها في ظل الظروف المحيطة، وملائمتها للظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، بالإضافة إلى التعرف على البدائل المتاحة في مجال معين، وتوضيح المبررات التي يستند إليها عند التفكير في المشروع ومدى الحاجة له، و إن دراسة هذه المبررات يمكن التعرف على فرصة قيام المشروع[2]. وبذلك نستطيع أن نلخص أساس توارد الأفكار من خلال القيام بالأعمال التالية:

- الواردات السنوية للدولة من منتج معين: من خلال حجم الواردات نستطيع أن نفكر في إقامة مشروع لتغطية حاجات السوق المحلي من هذا المنتج؛
- تحليل المشروعات التي تم إلغاؤها: يتم إلغاء فكرة مشروع أثبتت دراسة جدواه الاقتصادية، ولكنه لم ينفذ بسبب بعض الظروف المتعلقة بالمستثمر ،وبذلك يمكن الاستفادة منه وإعادة التفكير بإقامته؛
- دراسة بعض المشاريع التي تحتاج إلى صناعة تكميلية؛
- دراسة إمكانية توفر الطاقة والمواد الأولية محليا؛
- دراسة العمالة الفنية والمهارات المتخصصة؛
- البحث عن الحاجات؛
- دراسة التجارب المماثلة[3].

---

[1]- خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 25.

[2]- سيد سالم عرفة، **دراسة جدوى المشروعات**، دار الراية، الأردن،، 2011، ص 172.

[3]- بسام حسين بن عطا، **تحليل ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، مطبعة الكرامة، الأردن، 2006، ص 43-45.

Created with PDFBear.com

قد تكون فكرة المشروع واحد أو أكثر من البدائل التالية:

- استثمار أموال متوفرة لدى شخص، أو أشخاص آخرين يعرفهم يرغبون في الاستثمار، أو جهات تمويلية يمكن أن تساعد في تقديم التمويل؛
- إيجاد منتج جديد لم يسبق لأحد أن قام بإنتاجه؛
- إيجاد استخدام جديد لمنتج موجود سابقا؛
- إنتاج منتج موجود لكن من مواد وتراكيب مختلفة؛
- إنتاج منتج بتكاليف أقل من التكاليف الحالية أو بجودة أعلى؛
- وجود مشاريع مماثلة ناجحة بالمجتمع[1].

المطلب الثاني: مرحلة الدراسة التمهيدية (المبدئية)

يبدأ المشروع كفكرة أولية، وبعد القيام بدراسة هذه الفكرة يصدر قرار التنفيذ من عدمه، لكن ما يجدر بنا الإشارة إليه هو أن هذه الفكرة التي يحملها صاحب المشروع لابد أن تأخذ الفرص المتاحة، كثيرا ما يحدث أن لا يتمكن المستثمر من تنفيذ الاقتراح الاستثماري، وقد يرجع ذلك إلى أسباب فنية، أو قانونية، أو أسباب اقتصادية، فإذا ما قام هؤلاء المستثمرون بتكليف الخبراء والاستثماريين بإعداد دراسة كاملة لجدوى المشروع، فإنها غالبا ما تحملهم نفقات مرتفعة، قد تبين في النهاية أن المشروع عديم الجدوى، والبديل لذلك هو القيام بدراسة جدوى مبدئية قبل الدراسة التفصيلية، الهدف منها التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعيق تنفيذ الاقتراح الاستثماري. ودراسة الجدوى المبدئية لا تتطلب الفحص الدقيق والتفصيلي بل تتجه الدراسة إلى توضيح المعلومات التالية[2]:

- مدى الحاجة إلى منتجات المشروع، وهذا يتطلب وصف السوق بمعنى تقدير الاستهلاك الحالي واتجاهاته؛
- مدى توافر عوامل الإنتاج الأساسية، وهذا يتطلب دراسة للخامات التي سيحتاجها المشروع من حيث مدى توافرها باستمرار وجودتها، كذلك العمالة التي سيعتمد عليها من حيث مدى كفاءتها ومستويات الأجور؛
- تقدير حجم الاستثمار وتكلفة التشغيل؛
- ملخص المشاكل التي يمكن أن تواجه المشروع، وأنواع المخاطر التي تترتب على إقامته؛

---

[1] – مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار الرواد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 139.

[2] – بختي فريد، مولاي بوعلام، **المشروعات الصغيرة مفهومها واقعها**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 3، جامعة أكلي امحند أولحاج بالبويرة، الجزائر، ، 2016، ص 62.

Created with PDFBear.com

- التكاليف المقدرة لدراسة الجدوى التفصيلية.[1]

وهذه المعلومات ليست الوحيدة التي يجب أن تظهرها دراسة الجدوى المبدئية، بل يجب توضيح كل المعلومات التي تساعد على ترسيخ أو استبعاد الفكرة الاستثمارية، ويمكن الحصول عليها عن طريق المصادر الميدانية كالمقابلات الشخصية مع رجال البيع، والعملاء المحتملين، والمسؤولين في الحكومة ونقابات العمال ...الخ، أو من مصادر مكتبية وتتمثل في البيانات والإحصاءات المنشورة في النشرات الصادرة عن الهيئات، والأجهزة الحكومية، مثل: وزارة التخطيط، البنوك بالإضافة إلى البحوث العلمية[2].

المطلب الثالث: مرحلة الدراسة التفصيلية.

بعد إجراء دراسة الأفكار الاستثمارية والاستقرار على فكرة معينة، يتم الانتقال إلى دراسة الجدوى المبدئية للتثبت من عدم وجود موانع تحول دون تنفيذ الفكرة الاستثمارية، فإذا أثبتت الدراسة المبدئية عدم وجود مثل هذه الموانع ننتقل إلى مرحلة يتم بموجبها إجراء دراسات الجدوى التفصيلية أو النهائية[3].و يمكن أن نُعرف هذا النوع من الدراسات بأنها عبارة عن مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو تأجيله أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. لذا يمكن القول أن دراسات الجدوى التفصيلية تصبح ضرورة لابد منها، كما تعتبر أحد مقومات القرار الاستثماري الناجح[4]. وتغطي هذه الدراسة النواحي التالية:

1.دراسة الجدوى التسويقية: تهدف إلى التطرق بالتفصيل إلى ظروف العرض والطلب، مستويات الأسعار والتنبؤ بتطوراتها في المستقبل[5]، وهي مجموعة الاختبارات، التقديرات، الأساليب والأسس التي تحذر إذا ما كانت هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا. ومنه نجد أن مفهوم دراسة الجدوى يقوم على أن مهمة إدارة المشروع هي استخدام موارده المادية والبشرية بصورة تضمن له إرضاء المستهلك حتى يمكن تحقيق أهدافه، وأن المستهلك هو سيد الموقف، لذا على المشروع إرضاء رغباته، وحتى يتمكن من ذلك لابد له من وضع

---

[1] - سمير محمد عبد العزيز، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية**، مكتبة الإشعاع، مصر، 2000، ص 19.

[2] – سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق الذكر**، ص 20.

[3] – عاطف وليم أندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص ص 19-20.

[4] – محمود حسين الوادي وآخرون، **دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 44.

[5] – صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص 28.

Created with PDFBear.com

سياسات شاملة لكافة جوانب نشاط المشروع، كما أن دراسات السوق تستخدم في تحديد الفرص الاستثمارية حيث تظهر أفكار جديدة التي تسمح للمشروع بالتمتع بميزة نسبية عن منافسيه في السوق[1].

2.دراسة الجدوى البيئية: تعرف دراسة الجدوى البيئية بأنها الدراسة التي توضح درجة الحماية والصيانة التي تتحقق للبيئة عبر مراعاة قدرتها الاستيعابية، أو طاقتها القصوى لتحمل النشاطات البشرية الهادفة لاستغلال الموارد البيئية من دون استنزاف بيئي على المدى القصير والبعيد، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي تُعد هذه الدراسات إحدى ركائز حماية البيئة وصيانتها[2]، وهي عملية دراسة التأثير المتبادل بين برامج التنمية البيئية بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، وتعظيم التأثيرات الايجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة، ومن[3] جهة أخرى تحليل أثر البيئة على المشروع والتعرف على الأطراف التي سيتعامل معها المستثمر في مشروعه.

3.دراسة الجدوى المالية: إن مفهوم الجدوى المالية يرتبط بالقدرة المالية على البقاء والاستمرار في النشاط، كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالأرباح التجارية، فضلا عن القدرة على سداد الديون والسيولة، وعليه يمكن تحليلها باستخدام مؤشرات التدفق النقدي التي تقيس أداء المؤسسة من حيث جودة الأرباح، الملاءة والسيولة، حيث تمثل الملاءة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل الطويل، وهي ضرورية لبقائها والحفاظ على استمراريتها[4].

4.دراسة الجدوى الاجتماعية: على عكس الدراسة المالية التي تهدف إلى تقييم المشروع من وجهة النظر الداخلية (تحديد الربحية التجارية للمشروع)، في مرحلة الدراسة الاجتماعية فإن التركيز يكون على أثر إنشاء المشروع على الاقتصاد القومي، فمثلا: يتم احتساب أثر المشروع على معدلات البطالة والعمالة، وعلى حصيلة الدولة من العملات الصعبة، وعلى التلوث البيئي وغيرها من العوائد والتكاليف الاجتماعية[5].

---

[1]– سعاد شدري معمر، **دور دراسات الجدوى التسويقية في تفعيل قرار الإنتاج بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المنافسة**، مجلة المعارف، العدد 11، جامعة آكلي محند اولحاج بالبويرة، الجزائر، 2011، ص ص 198-199.

[2] – محمد زوبير ، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع ودورها في تحقيق الأمن البيئي التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 2، العدد 1، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 2019، ص ص 56-57. 56

[3] – عبد الكريم يحياوي، السعيد دراجي، **معايير دراسة الجدوى البيئية**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجاد 34، العدد 2، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، 2020، ص 1186.

[4] – هدى بصير، **تحليل الجدوى المالية للشركات المدرجة في البورصة الجزائرية باستخدام مؤشرات التدفق النقدي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21، العدد 1، جامعة سطيف، الجزائر، 2021، ص 204.

[5]– فهد عبد الرحمن أحمد الأحمد، **دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 8، جامعة خميس مليانة،الجزائر، 2013، ص 8.

Created with PDFBear.com

5.دراسة الجدوى القانونية: تعبر دراسة الجدوى القانونية عن تلك التحليلات والتقديرات التي يقوم بها الخبراء المتخصصون في مجال قوانين تشريعات الاستثمار، لتحديد الشكل القانوني للمشروع الاستثماري، ومن هنا نجد أن الجدوى القانونية تهدف إلى البحث في قوانين الاستثمار المتمثلة في التشريع المالي والضريبي، وتشريعات العمل، الأجور، المرتبات، التأمينات الاجتماعية وغيرها من القوانين التي تؤثر على أداء المشروعات الاستثمارية[1].

6.دراسة الجدوى الفنية والهندسية: تعتمد دراسات الجدوى الفنية على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من دراسات السوق والجدوى التسويقية[2]. هي تلك الدراسة التي تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة بالمشروع المقترح، والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثمار إما بالتخلي عن المشروع، أو التحول إلى مرحلة التنفيذ[3]، فهي ذلك الجزء التقني من دراسة الجدوى التفصيلية الذي يعنى بتحديد كافة احتياجات المشروع اللازمة لإنشائه، وذلك من الأرض والمباني، الآلات والمعدات المتنوعة،...إلخ، وكافة المواصفات الفنية والتقنية الخاصة بالمشروع، بالإضافة إلى تخمين الكلفة الإجمالية للمشروع مع احتساب الفقرات الرئيسية للتكاليف الرأسمالية، والتخمين المفصل للتكاليف الإنتاجية والتشغيلية للمشروع[4]، وهي بذلك تعتبر بمثابة المفتاح اللازم لإعداد الدراسات التجارية و المالية و تقييم المشروع بشكل نهائي[5].

7.دراسة الجدوى التمويلية: بعد ثبوت الجدوى الاقتصادية للمشروع يتجه المستثمر إلى التفكير في الأساليب والطرق المناسبة لتمويل مشروعه، فلكل نشاط هيكل تمويل يناسبه، فالنشاط الصناعي يتطلب تمويلا طويلا الأجل، والنشاط التجاري يحتاج إلى التمويل قصير الأجل، و يتوقف نصيب كل ممول حسب درجة المخاطر التي يتعرض لها النشاط، فالشركات التي يتسم نشاطها بالخطورة وعدم التأكد مثل شركات التنقيب عن البترول يتم الحصول على معظم أموالها بإصدار الأسهم.[6]

8.دراسة جدوى الخدمات الإدارية: يعتبر الجهاز الإداري الجهة الفعالة في إنشاء وإدارة عمليات التشغيل، التوزيع وإدارة الخدمات، لذا فإن تقييم أداء هذه الإدارة في المشروع من الأمور الصعبة لتداخلها مع الإدارات الأخرى، مثل: إدارة الإنتاج، التسويق، المالية و مراكز الخدمات...الخ. والذي يهمنا في هذا المجال هو الأسلوب

---

[1] – السيد أحمد صادق، **دراسات الجدوى الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص 37.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، مصر،2006، ص 169.

[3] – سامي محمد محمود المليجي، **الاقتصاد الدولي وتقييم المشروعات**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر،2017، ص 174.

[4] – محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار الزهران، الأردن، 1998، ص 333.

[5] – قاسم ناجي حمندي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 196.

[6] – سعد صادق، **إدارة المشروعات**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 52.

Created with PDFBear.com

الذي يتم بموجبه تحديد التكاليف الإدارية، وسبل تحميلها على الأنشطة، فهذه التكاليف قد تكون سبب نجاح أو فشل المشروع في تحقيق أهدافه[1].

المطلب الرابع: مرحلة تقييم المشاريع

هذه المرحلة ما هي إلا مرحلة لاحقة لدراسات الجدوى المختلفة الخاصة بجميع جوانب المشروع البيئية، القانونية، التسويقية والفنية، ومرحلة سابقة لمرحلة تنفيذ المشروع؛ حيث يتم جمع كل المعلومات التي تم الحصول عليها من تلك الدراسات[2]. على أساس النتائج المتحصل عليها من التحاليل والتقييمات السابقة يمكن أخذ القرار بقبول أو رفض المشروع، عملية التقييم هذه تبدأ قبل كل شيء بدراسة المردودية المالية ثم التقييم الاقتصادي للمشروع والأهداف الإستراتيجية العامة للتنمية.

فإذا كان المشروع مرفوض فيتم التوقف عن الدراسة، وإلغاء نهائيا المشروع المراد إنشاءه، وذلك إما بالبحث عن فرص استثمارية أخرى أو إعادة النظر في بعض الأمور في المشروع المرفوض، أما إذا كان المشروع مقبول فتتبقى مرحلة الإنشاء التشييد، أين يتطلب على صاحب المشروع احترام جميع المواصفات اللازمة، والأزمنة المحددة في العقود، وإلا كان له مشاكل أخرى[3]، ويجب في هذه المرحلة مراعاة ما يلي:

- توافق أهداف المشروع مع الأولويات الوطنية؛
- مدى واقعية الفروض الفنية التي استندت إليها الدراسة؛
- الإمكانيات الفنية في تنفيذ المشروع؛
- الإمكانيات الإدارية في تشغيل و إدارة المشروع.

ويتم تقييم المشروع على أساس مجموعة من المقاييس:

أ.**التقييم بمعايير الربحية التجارية**: تقوم معايير الربحية التجارية على العلاقات المتوقعة بين التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة؛ أي على التوقعات القيمية الخاصة بكل من العوائد والتكاليف والأرباح وفق صيغ مالية. وتتضمن المعايير التالية: معياري فترة الاسترداد؛ معدل العائد المتوسط؛ معياري صافي القيمة الحالية ودليل الربحية؛ معيار معدل العائد الداخلي TRI.

---

[1] – يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمة**،الطبعة الثانية، دار الميسرة، الأردن، 2000، ص ص 110-111.

[2] – غنية بن حركو، **واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2010-2011، ص 40.

[3] – نصر الدين بن مسعود، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 59.

Created with PDFBear.com

ب. **التقييم في ظروف عدم التأكد والمخاطرة** : إن حالة المخاطرة هي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع من خلالها توزيعات الاحتمالية للحدث على ضوء الدراسات السابقة، ويمكن تعريفها بأنها: الانحراف المعياري النسبي لعوائد الاستثمار المتوقعة، تزداد درجة المخاطرة كلما زادت درجة التقلب في الإيرادات والتدفقات المتوقعة والعكس صحيح ، أما حالة عدم التأكد فتعرف بأنها: الظروف التي تتعلق بالحالة التي تكون توزيعاتها الاحتمالية غير معروفة، وبالتالي ففي هذه الحالة، فإن متخذ القرار يصعب عليه التعرف على المستقبل ويشعر بأنه بحاجة ماسة إلى معلومات أخرى من أجل الوصول إلى تقديرات احتمالية، لهذا يجب استخدام بعض الطرق التي يتم من خلالها تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل المخاطرة وعدم التأكد ومن أهمها: أسلوبي تحليل الحساسية ونظرية المباراة، أسلوبي شجرة القرارات والمحاكاة، أسلوبي التحليل الاحتمالي وتعديل سعر الخصم.

ج. **معايير قياس الربحية الوطنية أو الاجتماعية**: أصبح لا يكفي للمستثمر الفرد لتقييم دراسة جدوى للمشروع من ناحية تعظيم الربحية التجارية في إطار سعيه لإثباته هدف تعظيم ربحيته الخاصة من إقامة المشروع، بل عليه أن يثبت للدولة أن هذا المشروع له جدوى من الناحية الاجتماعية ،أو الوطنية باستخدام بعض المعايير أهمها : مدى مساهمة المشروع المقترح في توفير فرص العمل، مدى مساهمة المشروع المقترح في تحقيق القيمة المضافة، مدى مساهمة المشروع في تحسين وضع ميزان المدفوعات، مدى مساهمة المشروع في زيادة إنتاجية العمل على مستوى الوطني، معيار أدنى كثافة رأسمالية.[1]

وفي الأخير يتم كتابة تقرير متكامل عن التقييم في تناول النقاط السابقة، ويعتبر كمستند تتم مناقشته مع الجهات المختصة أو مؤسسات التمويل، وهذا التقرير النهائي يتأثر بعدة اعتبارات منها:

- الميزانية المخصصة للدراسة؛
- الزمن المتاح للقيام بالدراسة؛
- مدى توافر البيانات اللازمة للدراسة[2].

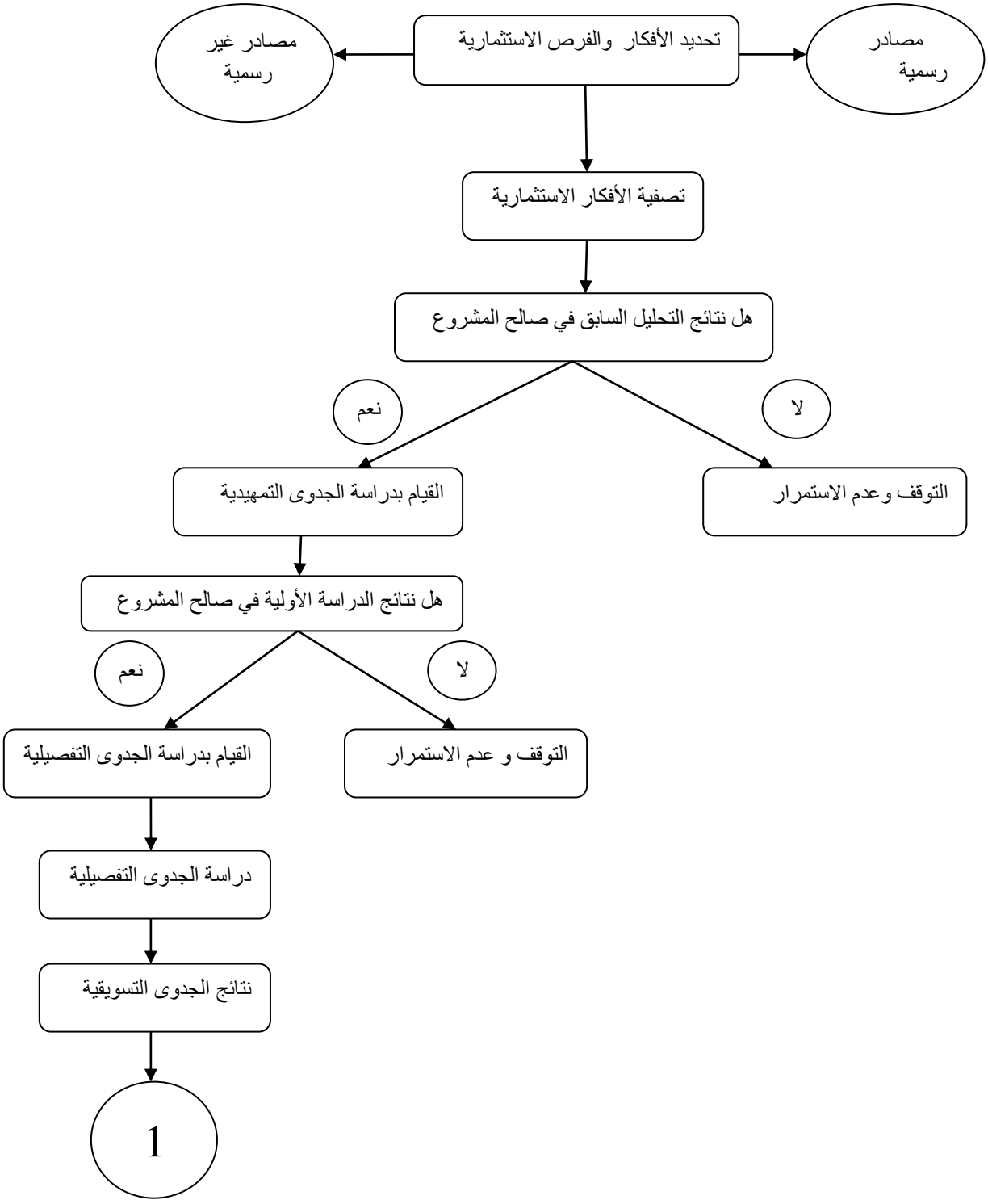
نستعرض فيما يلي مراحل دراسة جدوى المشروع الاستثماري في صورة رسم تخطيطي

الشكل رقم (1-2): مراحل دراسة جدوى المشروع الاستثماري

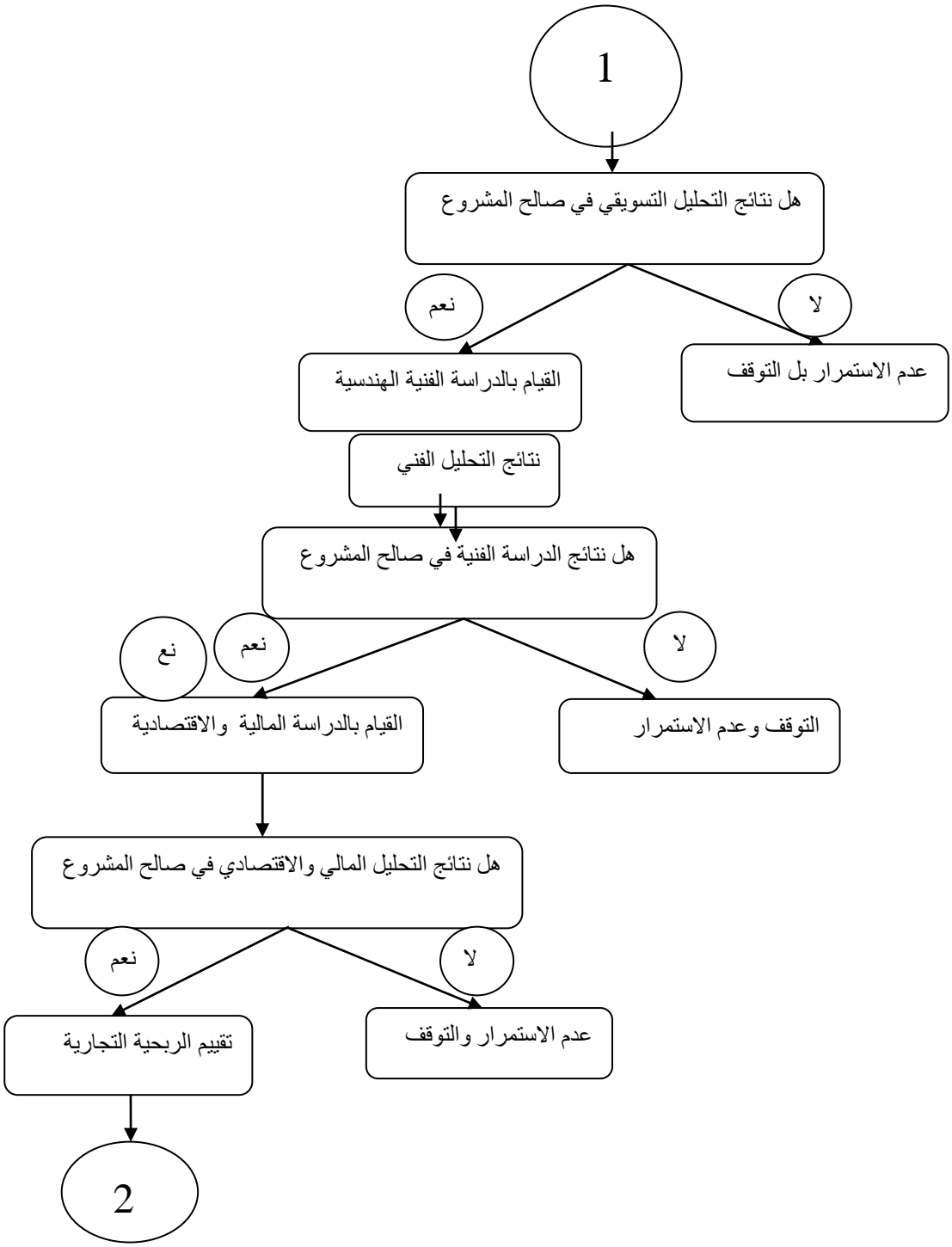
[1] – سعيد نعيمة، بوشنافة أحمد، **دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد2 ، جامعة أحمد دراية بيشار، الجزائر، 2017، ص 118.

[2]– نور الدين تمجغدين، **دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم و تمويل مشروعات القطاع الخاص: دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (منطقة الجنوب الشرقي)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خبضر ببسكرة، الجزائر، 2018-2019, ص 45.

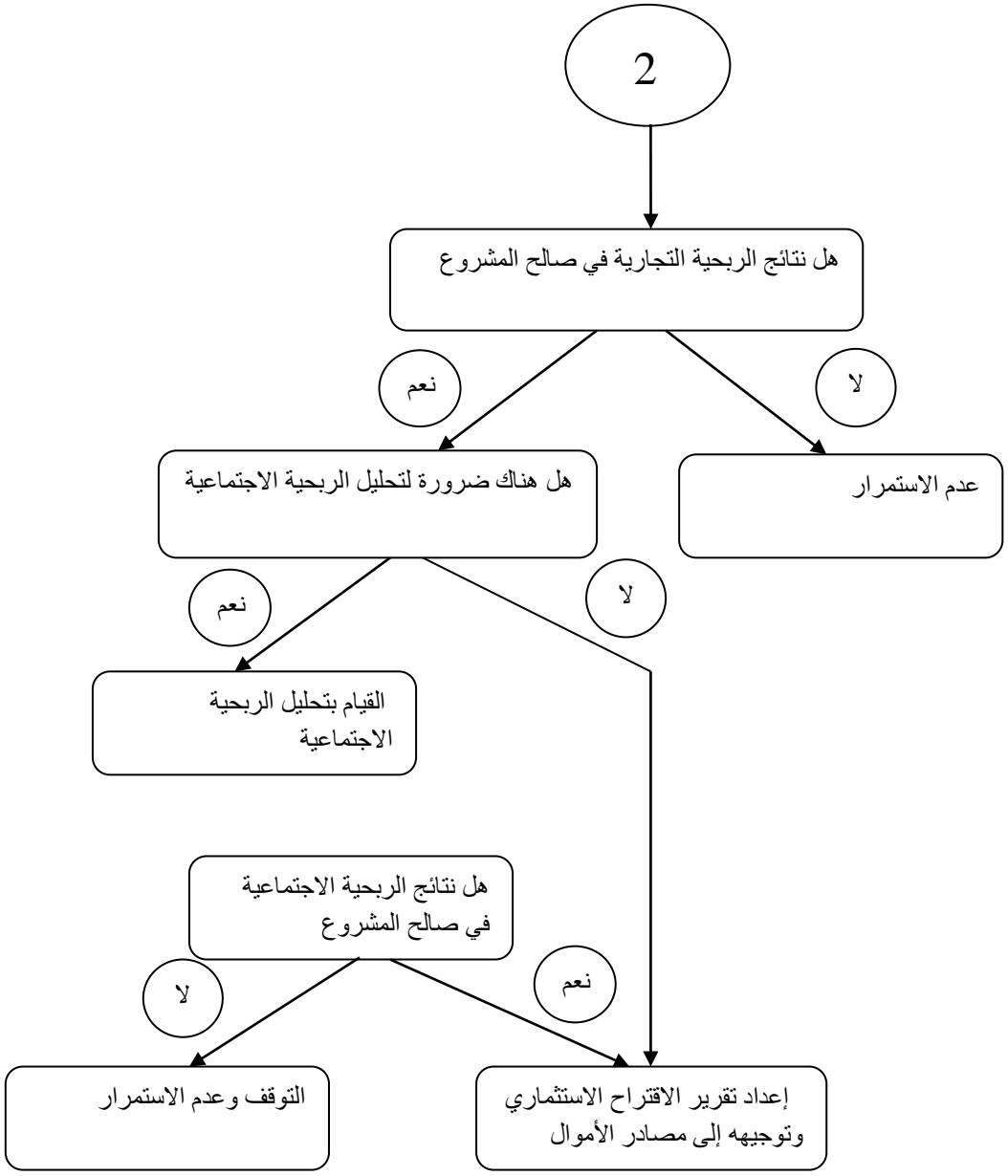
Created with PDFBear.com



Created with PDFBear.com



Created with
PDFBear.com



المصدر: ضياء حليم المورودي، **دراسات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة**، دار الفكر الجامعي،مصر، 2014، ص 11-12.

Created with PDFBear.com

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، توصلنا إلى أن دراسات الجدوى ضرورية لكل المشروعات باختلاف أحجامها وأنواعها، إذ يمكن القيام بها للمشروعات الجديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، أو عند الإحلال والتجديد ،أو الرغبة في التطوير التكنولوجي. ويتوقف حجم هذه الدراسات وتكلفتها على حجم وطبيعة المشروع، وحجم الأموال المستثمرة فيه.

كما أن الاهتمام بدراسات الجدوى يرجع لكونها وسيلة تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة مما يسمح بتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد الاقتصادية.

في نهاية هذا الفصل خلصنا إلى:

- دراسة الجدوى أصبحت بمثابة الطريق الرئيسي لنجاح المشاريع لاسيما في ظل اقتصاد المنافسة والتغيرات المتسارعة؛
- تساعد دراسة الجدوى الاقتصادية المؤسسة على المحافظة على مواردها الموظفة في مشروع غير ناجح من الهدر والضياع ؛
- حتى تتمكن المؤسسات ورجال الأعمال من تجسيد مشاريع ناجحة، وتحقيق عوائد ودخول متعددة، لابدّ لها أن تدرك أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تنفيذه ، كونها تدرس كافة الجوانب والمتغيرات المتعلقة بالمشروع، وعلى هذا الأساس يتم تحديد مدى جدواه واتخاذ القرار، إما بتنفيذه أو إلغاءه.

Created with
PDFBear.com

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية

Created with
PDFBear.com

تمهيد

تعتبر سونلغاز من المؤسسات الوطنية التي تحظى باهتمام كبير من داخل الجزائر وحتى من الخارج، وخاصة أنها ملزمة إلى إتباع استراتيجيات وسياسات اقتصادية تعمل من خلالها على تزويد السكان بالكهرباء والغاز.

وفي هذا الصدد، حاولنا القيام بالتربص الميداني في فرع من فروعها، وهو مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية، وهذا للوقوف على مدى فعالية دراسة الجدوى في المؤسسة ومدى اعتمادها من خلال تحليل أجوبة المقابلة، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة؛

المبحث الثاني: الوسائل والإجراءات المستخدمة في الدراسة؛

المبحث الثالث: تحليل أجوبة المستجيب.

Created with PDFBear.com

المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة.

سونلغاز هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر قنوات. وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة و لا سيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج

المطلب الأول : تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء.

أولا– التعريف بالمؤسسة

هي مؤسسة طاقوية تعمل في مختلف أنواع الطاقة وخاصة الكهرباء والغاز، وهي عبارة عن مجمع ينشط في مجالات مختلفة:الإنتاج ،النقل،التوزيع،الخدمات ،التجارة...تتكون من مجموعة فروع كل فرع مستقل عن الأخر ماليا وتسييريا.

ثانيا – التطور التاريخي

تم في سنة 1947م إنشاء المؤسسة العمومية"كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا بالحروف الرامزة EGA التي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها و توزيعها وكذلك توزيع الغاز. و تضم EGA المؤسسات السابقة للإنتاج و التوزيع، وهي تنتمي إلى قانون أساسي خاص منها لوبون (LEBON) وشركائه SAE (الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز) ثم وقعت تحت مفعول قانون التأميم الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946م ، فمؤسسة EGA تكفلت بها الدولة الجزائرية المستقلة ، ما إن انقضت بضع سنوات وبفضل مجهود معتبر بذل في سبيل التكوين سمح التأطير والعاملون الجزائريون من تولي تسيير المؤسسة.

تحولت EGA سنة 1969م إلى سونلغاز (الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز)، وما لبثت أن أضحت مؤسسة ذات حجم هام،فقد بلغ عدد العاملين بها نحو 6000 عون، وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييرية لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية للبلاد، والمقصود بشكل خاص هو التنمية الصناعية وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية (الإنارة الريفية)، وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية الذي أعدته السلطات العمومية.

تزودت المؤسسة سنة 1983م بخمسة شركات فرعية للأشغال المتخصصة :

- كهريف:للإنارة و إيصال الكهرباء.
- كهركيب:للتركيبات و المنشآت الكهربائية.
- قنغاز:لإنجاز شبكات نقل الغاز.

Created with PDFBear.com

- إينرغا:للهندسة المدنية.

في 1991 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) وتسمى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، إن إعادة النظر في القانون الأساسي إذ يثبت للمؤسسة مهمة الخدمة العمومية فإنه يطرح ضرورة التسيير الاقتصادي والتكفل بالجانب التجاري[1]. وقد تم تاكيد هذا القرار بقرار آخر سنة 1995[2] ومن ثمة وضعت سونلغاز تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة، وصارت تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تخضع لقواعد القانون العام في تعاملاتها مع الدولة وتعرف كتاجر في تعملاتها مع الآخرين، وأصبحت سونلغاز من خلال هذا القرار تمارس مجموعة من المهام كالتامين، الإنتاج، والتوزيع العمومي للغاز، والنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية .

تم استكمال إنشاء كل فروع سونلغاز في سنة 1998 في إطار التركيز على المهام الأساسية التي تسمح لها بإخراج النشاطات المحيطة، من أجل ترشيد وسائل الإنتاج الموكلة لها بالتفتح على أسواق بخلاف أسواقها، وتحقيق استقلالية مالية، وفي عام 2002 وبقرار رئاسي 3 تغيرت الصفة القانونية لسونلغاز، إذ قرّرت الحكومة مراجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز، بشكل يسمح بتحويلها من شركة ذات أسهم إلى شركة قابضة، بحيث يصبح المجمّع مشكلا من الشركة القابضة "سونلغاز"، والشركات الفرعية المكلفة بممارسة نشاطات إنتاج الطاقة الكهربائية والغاز، مع نقلهما وتوزيعهما، والإبقاء على رأسمال الشركة القابضة غير قابل للتقادم أو التصرف فيه، وتوكيل هذه الأخيرة ممارسة مهمة الرقابة على الشركات الفرعية وجميع الشركات التي تكون قد أنشأتها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

وانصبت جملة التعديلات التي تنوي الحكومة إدراجها بموجب مرسوم رئاسي معدل ومتمم، لنظيره رقم 02-192 الموافق للفاتح جويلية من سنة 2002 حول مضمون المواد 2، 6، 9، 10 و 11 المتعلقة على التوالي بكل من تنظيم الشركة القابضة وأهدافها، تشكيلة جمعيتها العامّة ومجلس إدارتها ومهامه إضافة إلى صلاحيات الرئيس المدير العام.

عرفت سونلغاز سنة 2004 إحداث فروع لبعض النشاطات مثل صحة العمال،البحث والتطوير،كما أنشأت في سنة 2005 مديرية مراكز التكوين لتحضير فرع في هذا النشاط، وانطلاق مشروع تنظيم وظيفة الإعلام الآلي سعيا لإنشاء فرع بالتنسيق مع كل عمال تلك الوظيفة في المؤسسة لتكون مهمتها في تحديث وتطوير

[1] – بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-475 الصادر في 1991/12/14 والمتعلق بالقانون الأساسي لسونلغاز

[2] – القرار التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 1995/12/17 والمتعلق بالنظام الأساسي للشركة الوطنية للكهرباء والغاز

[3] –المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 2002/06/01 والمتعلق براس مال سونلغاز

Created with PDFBear.com

أنظمة الإعلام لمجمع سونلغاز، وتطورت سونلغاز خلال الفترة 2004-2006 بتحول سونلغاز المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي إلى شركة قابضة (Holding) من شركات ذات الأسهم مسماة سونلغاز SPA، وأصبحت الدولة المساهم بالأغلبية في مؤسسة سونلغاز SPA[1]،وعليه تم إنشاء في بداية جانفي 2004 ثلاث فروع مكلفة بنشاطاتها الأساسية :

- سونلغاز إنتاج الكهرباء ؛
- تسيير شبكة نقل الكهرباء ؛
- تسيير شبكة نقل الغاز .

كما شهدت سنة 2005 التنصيب الرسمي للجنة ضبط الكهرباء والغاز (CREG) وإيصال مؤسسات بمجمع سونلغاز بقرار من السلطات العمومية من أجل تحقيق فعالية في إنجاز المشاريع الطاقوية ،كما تم في سنة 2006 إعادة هيكلة وظيفة التوزيع في سونلغاز بإدماج فروع الأشغال في مجمع سونلغاز ، وهي أربعة فروع للتوزيع وهي :

- الجزائر العاصمة ؛
- منطقة الوسط ؛
- منطقة الشرق ؛
- منطقة الغرب

في جانفي2007 ، جاء دور مراكز الانتقاء والتكوين التابعة لسونلغاز لترقى إلى فرع هو: معهد التكوين في الكهرباء والغاز[2].IFEG

وتم توقيع إنهاء عملية إعادة هيكلة مجمع سونلغاز مع إنشاء شركة هندسة الكهرباء والغاز CEEG في شهر جانفي2009،الأمر الذي جعل عدد فروع قطب "الأشغال" يبلغ ستة فروع في هذا التاريخ ذاته، تم إنشاء شركتين أخريين، هما: الجزائرية لتكنولوجيا الإعلام ELIT وشركة الممتلكات العقارية للصناعات الكهربائية والغازية.SOPIEG

أصبحت سونلغاز اليوم مجمعا صناعيا يتكون من 39 شركة، منها ست شركات مساهمة مباشرة هي:

[1] -المادة 165 من القانون رقم 01/02/ بتاريخ 2002/02/05 الخاص بالكهرباء وتوزيع الغاز

[2] **المرجع نفسه.**

Created with PDFBear.com

- الشركة الجزائرية للطاقة .Algerian Energy Compagny AEC
- الشركة الجزائرية للطاقة والاتصالات Algerian Energy Telecom Company AETC
- الطاقة الجديدة الجزائر .New Energy Algeria NEAL
- شركة الخدمات الهندسية الجزائرية Algerian Engineering Service Compagny ALGESCO.
- الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والإنجاز Société Algéro-Française d'Ingénierie et de Réalisatio SAFIR.
- شركة كهرباء حجرة النوسShariket Kahraba Hadjret ennous SKH

ثالثا– أهداف مؤسسة سونلغاز ودورها

تهدف سونلغاز إلى تحقيق ما يلي:

- ❖ إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج و نقلها و توزيعها و تسويقها؛
- ❖ نقل الغاز لتلبية حاجات السوق الوطنية؛
- ❖ توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج و تسويقه؛
- ❖ تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها؛
- ❖ تطوير وتعزيز المنشات الكهربائية عبر كامل الوطن؛
- ❖ دراسة كل شكل ومصدر للطاقة وترقيته وتثمينه؛
- ❖ تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية و الغازية وكل نشاط يمكن أن تترتب عنه منفعة لسونلغاز، وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة لاسيما البحث عن المحروقات و استكشافها و إنتاجها و توزيعها ؛
- ❖ تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر مع شركات جزائرية أو أجنبية؛
- ❖ إنشاء فروع و أخذ مساهمات وحيازة كل حقيبة أسهم و غيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج
- ❖ وضع برنامج استثمار استثنائي موضع التنفيذ بغية رفع قدراتها الإنتاجية الخاصة بالكهرباء وهذا في الفترة 2005 و2010
- ❖ تصور ووضع ا السياسة التجارية الملائمة لدفتر الشروط العامة

Created with PDFBear.com

- بكونها مؤسسة اقتصادية فهي تهدف دائما إلى تحقيق الأرباح وضمان الاستمرارية .[1]

المطلب الثاني: تقديم عام للمديرية الفرعية بالمدية

أولا – نبذة عن مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية

هي مؤسسة مختصة في مجال توزيع الكهرباء والغاز في مختلف أنحاء ولاية المدية تقوم بمهامها وفقا للصلاحيات المخولة لها ، فهي مديرية جهوية أنشئت سنة 2006، وهي مكلفة في حدود صلاحيات سونولغاز بتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز، وتلبية حاجيات الزبائن على مستوى المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة ونوعية الخدمة والأمان .

وتضمن المديرية ضمان التسيير الإداري، واستغلال شبكات الكهرباء والغاز من النوع الضغط العالي، والضغط المتوسط والضغط الخفيف، وتوكل إليها مهمة تطوير الشبكات وكذلك الشأن بالنسبة لشبكات نقل الكهرباء، كما تساهم في تحديد السياسة التجارية للمؤسسة وفي التخطيط العام للشبكات، وضمان تسيير وإيصال (raccordement) للزبائن وتقديم النصائح والمساعدة لهم وهذا ضمن إطار ما يقرره دفتر العامة.

ثانيا – موقع مؤسسة توزيع الوسط وفروعها.

تقع مديرية التوزيع وسط المدينة. يقابلها مستشفى محمد بوضياف، ومن خلفها محافظة الغابات وعلى جانبه الأيسر بنك الجزائر. تحتوي شكة سونلغاز حاليا على 39 فرع متخصص وتشمل بنشاطها مجمل التراب ألوطني، وتعتبر الوحدة محل التربص والمسماة بـ: مديرية التوزيع بالمدية وحدة من فرع شركة توزيع الكهرباء وألغاز والواقع مقرها الاجتماعي بالبليدة، وتشكل من ستة (6) وحدات منتشرة عبر شركة الولاية حسب التقسيم الإداري ألقديم، وهي على شكل ألتالي: وكالة ألمدية، وكالة البر واقية، وكالة عين بوسيف، وكالة بني سليمان، وكالة تابلاط، وتتكون هذه الوكالات من مصلحتين إلى مصالح حسب وجود توزيع طاقة الغاز.[2]

ثالثا – أهداف المديرية ومهامها

من المهام التي تقوم بها مديرية التوزيع بالمدية نذكر ما يلي:

- استقلال و صيانة شبكة توزيع الكهرباء في منطقة الخدمة (ولاية المدية)؛
- تطوير الشبكة لتمكين وصل الزبائن و المنتجين الذين يطلبون الطاقة الكهربائية أو الغازية؛
- فعالية و سلامة الشبكة؛
- التوازن بين العرض و الطلب؛

---

[1] http://www.sonelgaz.dz ، تاريخ الاطلاع: 6 ماي 2022

[2] مقابلة مع السيد بلال بوخاتم

Created with PDFBear.com

- ضمان جودة الخدمة؛
- الامتثال للأنظمة التقنية و النظافة،والأمن، وحماية البيئة؛
- تسويق الكهرباء ؛الغاز.
- تموين بالطاقة مضمون و آمن –أحسن استقبال – تكفل تام بالشكاوى المقدمة من طرفهم–النصائح والإرشادات اللازمة– معلومات مفيدة و دائمة– تعبئة شاملة لفرق إصلاح الأعطاب 24سا/24سا و7أيام/ 7 أيام؛

كذلك المحافظة على إرث المؤسسة من خلال :

- أن تكون و تبقى مؤسسة مواطنة تؤدي خدمة عمومية.
- الزبون هو مركز اهتمامنا.
- إرضاء الزبون يبقى الرهان الوحيد لنجاحنا.
- كما تطمح مديرية التوزيع بالمدية بجعلها مرجعا من حيث نوعية الخدمات الحوارية و الفعالية–الاقتراب أكثر فأكثر من الزبائن وتوسيع مجال خدماتنا بما يلبي احتياجات الزبون–المساهمة في النمو الاقتصادي بولاية المدية و أن تكون محرك النمو وواجهة مجمع سونلغاز.

رابعا– الهيكل التنظيمي لمديري التوزيع:

يتكون الهيكل التنظيمي العام للفرع من:

- **المدير ألعام**: يعين الرئيس العام ليتولى إدارة الفرع وتسييره، كما له نائب الذي تحول إليه همة التنشيط والتنسيق ومتابعة نشاطات المنظمة
- **قسم الموارد البشرية** : تعد تنشاه سياسة الموارد البشرية ،وتؤمن مراقبة تخطيط وتطوير الموارد البشرية ،وتسهر على تنفيذها، وكذا تطوير الإصغاء والتركيز في ميدان العلاقات الاجتماعية المهنية وظروف العمل.
- **قسم التنمية والإستراتجية حول أشغال الكهرباء وألغاز**: مكلف بإعداد الدراسات والتحاليل المستقبلية التي هي نفسها تعود إلى تزويد سونلغاز برؤية أفضل للمخاطر، والفرص على المدى المتوسط والطويل، وهي المكلفة بتحديد استراتيجيات التنمية والتوزيع في عدة مجالات
- **قسم الإدارة العامة**: تعد وتقوم بتطبيق السياسة والتنظيم المتعلق بميدان وسائل البنية التحتية السيارات، والوثائق التقنية والعملية،، وتقوم بدور الرقابة التنفيذية
- **قسم التسيير والمعلوماتية**: تحدد سياسة تنظيم وإدارة المنظمة وذلك بتامين مباشر العملية وانجاز الدراسات المتعلقة بهيكل ونظم التسيير، بالإضافة إلى إعداد واقتراح المخطط الإداري للنظم الإعلانية، والخطة المعلوماتية المناسبة .

Created with PDFBear.com

- ❖ **قسم الاتصال:** مهمته تجسيد وتنفيذ العملية الاتصالية الضرورية لتبادل المعلومات فيما بين الموظفين والأقسام داخل المديرية، وذلك بتوفير الوسائل والأساليب الاتصالية المناسبة لهذه العملية .
- ❖ **قسم استغلال الكهرباء:** مديرية نقل الكهرباء مكلفة بتسيير شكة نقل ألكهرباء، وذلك لتامين مناسبة مقارنة باحتياجات النقل والاحتياط.
- ❖ **قسم استغلال الغاز:** تموين المحطات الكهربائية ووحدات التوزيع والزبائن الصناعيين بالغاز الطبيعي الضروري لتلبية احتياجاتهم في أفضل ظروف التسيير نوعية الخدمة الأمن التكلفة.
- ❖ **قسم العلاقات ألتجارية:** تعد السياسة التجارية للمنظمة تتابع وتقيم تطبيقها، كما تقوم بتنشيط الشبكة التجارية، يعد قواعد ونظم المعلومات المتعلقة بالعلاقات بتسيير الزبائن الصناعيين والحسابات الكبيرة للزبائن، وتساهم في انجاز دراسات التعريفات والأسعار
- ❖ **قسم البحث والتطوير** مكلف بالدراسات والبحوث التطبيقية والخبرات من اجل تحسين قابلية الفعالية والأمنية للمنشات والبيئة، وكذلك تقوم بانجاز الدراسات للاستعمال العقلاني للطاقة.
- ❖ **قسم الأمن ألداخلي** مسؤول عن توفير الأمن الداخلي للمؤسسة، كما أن مسؤول عن هذا القسم يسهر على ضمان الأمن والاستقرار في العمل .
- ❖ **قسم التخطيط** : مهامه إعداد الخطط والإستراتيجيات الطويلة المدى والقصيرة التي كالتخطيط للشؤون التي تعنى بالبيع، وشبكات الغاز والكهرباء ، وشبكة التوزيع .
- ❖ **قسم دراسة الصفقات:** يعنى هذا القسم بدراسة كل الصفقات والتعاملات الخاصة بالمديرية ويعد القسم ويدرس كل الأشغال وصفقات وتعاملات المديرية التجارية مع زبائنها

المبحث الثاني: الوسائل المستخدمة في الدراسة.

الأداة المستعملة لجمع المعلومات والبيانات في ميدان الدراسة هي المقابلة، ففي هذا المبحث سيتم التعريف بهذه الأداة وعرض ما هي عيوبها ومميزاتها، تم التوضيح الكيفية والإجراءات التي تمت لجمع المعلومات.

المطلب الأول: التعريف بالمقابلة.

أولا– مفهوم المقابلة:

تعددت المفاهيم والتعاريف حول المقابلة من قبل الكثير من الباحثين والمفكرين، وبالرغم من تعددها إلا أنها تصب في إتجاه واحد، ومن هذه التعاريف ما يلي:

Created with PDFBear.com

- عرفها أحد الباحثين على أنها: "تفاعل لفظي سيتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما، وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات أدى المبحوث، والتي تدور حول آرائه ومعتقداته"[1].
- كما عرفت بأنها علاقة مواجهة بين شخصين أحدهما المرشد والآخر المسترشد، يسعى الثاني إلى الحصول على معاونة الأول للتخلص من صعوباته عن طريق الوصول للحلول السليمة[2].
- عند مفكر آخر هي " وسيلة شفوية مباشرة أو تقنية لجمع البيانات، يتم من خلالها سؤال فرد أو خبير عن معلومات لا تتوفر عادة في الكتب أو المصادر الأخرى"[3].

وعليه استنادا على ما سبق، يمكن تعريفها على أنها أداة أو وسيلة لجمع البيانات و المعلومات، تستعمل في البحوث الاجتماعية و تتم بين شخصين أو أكثر وجها لوجه بغية الوصول لهدف ما.

كما أن أهداف المقابلة تختلف باختلاف غايتها، لذلك فإن لكل مقابلة أهدافها العامة و الخاصة، نذكر منها:

- ❖ العمل على توجيه الفرد ليفهم ذاته وإمكانياته وقدراته لاتخاذ القرارات المناسبة؛
- ❖ مساعدة الفرد على التوافق مع نفسه وبيئته؛
- ❖ بناء علاقة مهنية بين الأخصائي و الفرد أساسها الثقة المتبادلة[4]؛
- ❖ الحصول على البيانات و المعلومات، و العمل على إتاحة مساحة من الثقة المتبادلة و تفسير بعض المعلومات؛
- ❖ المساعدة في وضع الحلول المختلفة للمشكلة[5]

ثانيا – أنواع المقابلة.

تعددت وتنوعت تصنيفات المقابلة تبعا لتنوع وتعدد الأهداف والغاية من إجراءها، فالمقابلات تختلف في أغراضها وطبيعتها ومداها. وفيما يلي نعرض أهم تصنيفاتها[6]:

- ❖ من حيث **عدد المستجيبين**، وتتنوع إلى:

---

[1] – طارق عبد الرؤوف، إيهاب عيسى، **المقاييس و الاختبارات**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص 247.

[2] – سالم أحمود الحرحاشة، **التوجه والإرشاد**، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 100.

[3] – فاطمة عبد الرحيم النواسية، **أساسيات علم النفس**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 72.

[4] – أحمد أبو السعد، سلطان النوري، **دراسة حالة في إطار جديد**، مركز ديبونو للتعليم والتفكير، الأردن، 2016، ص 66.

[5] – نبيل محمد الفحل، **دليلك لبرامج الإرشاد النفسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 49.

[6]– فاطمة عبد الرحيم النواسية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 74-75.

Created with PDFBear.com

- **المقابلة الفردية:** التي تتم بين الباحث والمستجيب، وتعتبر أكثر الأنواع استعمالا لأنها تتم بين الباحث والمستجيب.
- **المقابلة الجماعية:** تتم بين الباحث وعدد من المستجيبين في مكان واحد ووقت واحد، من أجل الحصول على معلومات أوفر في وقت أقصر وأقل جهد.

❖ من حيث **نوع الأسئلة**، تنقسم إلى:

- **المقابلة المقفلة:** هي المقابلة التي تطرح فيها أسئلة تتطلب إجابة دقيقة ومحددة، ولا تفسح مجالا للشرح المطول.
- **المقابلة المفتوحة:** هي المقابلة التي يقوم فيها الباحث بطرح أسئلة غير محددة الإجابة، وفيها يعطى للمستجيب الحرية في التكلم دون محددات للزمن والأسلوب.
- **المقابلة المغلقة المفتوحة:** هي التي تكون فيها الأسئلة مزيجا من النوعين السابقين، وفيها تعطى الحرية للباحث بطرح السؤال بصيغة أخرى والطلب من المستجيب مزيدا من التوضيح.

هناك أنواع أخرى للمقابلة[1]:

❖ **المقابلة الشخصية:** هي مقابلة وجها لجة بين الباحث المستجيب المعنيين بالبحث، وهي أكثر أنواع المقابلات استعمالا في البحث العلمي.

❖ **المقابلة الهاتفية:** هي إما أن تكوم مكملة للمقابلة الشخصية، أي إستكمالا لبعض المعلومات التي كان الباحث قد حصل عليها، أو أن تجرى للأشخاص المستجيبين على الهاتف لأسباب تخرج عن إرادة الباحث والمستجيب.

❖ **المقابلة بالحاسوب:** بعد كل هذا التطور التكنولوجي الحديث يكون بالإمكان محاورة الباحث للمستجيبين عن طريق البريد الإلكتروني، أو التسجيلات الفيديوية عن بعد.

المطلب الثاني: تقييم المقابلة.

للمقابلة خصائص ومميزات تميزها عن باقي أدوات جمع البيانات، لكن رغم هذا هي لا تخلو من الانتقادات والعيوب.

أولا – مميزات المقابلة.

المقابلة من الطرق المهمة لجمع البيانات، تتمتع بميزات نوضحها فيما يلي:

[1] – عبد الرؤوف، عيسى، **مرجع سابق الذكر**، ص 262.

Created with PDFBear.com

- ❖ يمكن استخدامها في الحالات التي يصعب فيها استخدام الاستبيان، كأن تكون العينة من الأميين أو الأطفال.
- ❖ عمقا في الإجابات لإمكانية توضيح وإعادة طرح الأسئلة، وحتى يتسنى ذلك فهي بحاجة بالمقابل إلى مدرب.
- ❖ تستجد معلومات المستجيب من الصعب الحصول عليها بطرقة أخرى، لأن الناس تحب الكلام بشكل عام [1] تتفوق المقابلة على الاستبانة في عدد الإستجابات المعادة بحيث تصل إلى نسبة 100% في معظم الأحيان، في حين الاستبانة المعادة نادرا ما تصل إلى إلى نسبة 100% [2].
- ❖ يمكن التحكم في البيئة المحيطة بالمقابلة من حيث الهدوء والسرية والظروف الأخرى.
- ❖ مناسبة لمراقبة السلوك، حيث يستطيع الباحث مراقبة سلوك وردود أفعال المستجيب، وتخمين أقواله ومدى تعبيرها حقيقة عن ذاته[3].

ثانيا – عيوب المقابلة

فيما يلي أهم الإنتقادات والعيوب الموجهة لهذه الأداة:

- ❖ يمكن أن تتدخل الوساطة و المحسوبية إلى آخره من التدخلات التي تأثر على أعضاء المقابلة.
- ❖ تدخل العامل في الحكم علة المتقدمين فيكون حكما غير موضوعي[4].
- ❖ انخفاض معامل الثبات لاختلاف مشاعر الباحث وخبراته ومشكلاته من يوم لآخر.
- ❖ انخفاض معامل الصدق لاختلاف الاستعدادات، والقدرات، والميول لدى المستجيب وانخفاض تقدير المشاعر.
- ❖ عدم جدواها كثيرا في حالات الأطفال الصغار، والأفراد محدودي الذكاء الذين يصعب عليهم التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم[5].

---

[1] – رحيم يونس العزاوي، **القياس والتقويم في العملية التدريبية**، دار الدجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2007، ص 123.

[2] – صالح بن عبد الله الدبل، **مهارات البحث الاجتماعي وتقنياته**، العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية، 2018، ص 89.

[3] – فاطمة عبد الرحيم النواسية، **مرجع سابق الذكر**، ص 78.

[4] – محمد رجب البيومي، **علم النفس الصناعي**، دار الكتب العلمية، لبنان، 1995، ص 33.

[5] – عبد الرحمن صالح، **فنيات وأساليب العملية الإرشادية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 114-117

Created with PDFBear.com

المطلب الثالث: إجراءات المقابلة.

مرت المقابلة بين الباحثان المستجيبين كل على انفراد ببعض الإجراءات والعمليات.

أولا – إجراءات المقابلة

تعتبر الإجراءات الأولية عبارة عن جمع بعض الأفكار و التنبؤ بما سيحدث عند بدأ و في وسط المقابلة، و على هذا الأساس تتم تسطير بعض الأمور.

❖ **التخطيط المسبق للمقابلة:**

يوجد بعض العمليات التي وجب عملها قبل بدء المقابلة، موضحة فيما يلي:

- تم التخطيط لبعض الإجراءات التي تسبق المقابلة تحسبا لضمان فعاليتها، هذه الإجراءات عبارة عن بيانات مدونة في ورقة تستعمل أثناء المقابلة.
- كما تم تحديد زمن إجراء المقابلة مع كلا المستجيبين يوم 2022/06/4.

❖ **عند بداية المقابلة:**

الإجراءات المتبعة أثناء بدء المقابلة: هي كالتالي:

- تم الترحيب بالمستجيبين، فلم يكن هناك قلق ليتم التخلص منه.
- ملاحظة كل السكنات والحركات، وتصور التعبيرات التي تظهر عليهم عن سماع نبرة صوتهم، وطريقة تكلمهم.

الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة أثناء وعند انهاء المقابلة.

تعتبر هذه الإجراءات الكيفية التي مرت بها المقابلة، وكيف انتهت:

❖ **عند توجيه الأسئلة:**

الكيفية التي مرت بها المقابلة هي كالآتي:

- تم توجيه أسئلة بسيطة وواضحة يستطيع كل من المستجيبين الإجابة عليها، ولا يواجهون صعوبة في ذلك، حيث حين يجدوا لبس في سؤال ما يتم توضيح ذلك.
- تم إلقاء الأسئلة بشكل طبيعي، حيث لم يكن هناك إلقاء فجائي وإنما بشكل تسلسلي؛ أي لما ينتهي المستجيب من الحديث.
- كذلك تم جلب المعلومات الضرورية للدراسة فقط وبشكل حذر، والابتعاد عن حدود أسرار المستجيبين أو التوغل للوصل إليهم.
- لم يتم الإكثار على المستجيبين بالأسئلة الكثيرة.

Created with PDFBear.com

❖ **إنهاء المقابلة:**

الكيفية التي تم بها إنهاء المقابلة موضحة في النقاط التالية:

- انتهاء المقابلة بعد تحقيق الهدف منها؛
- كما تم إنهاؤها بشكل تدريجي، كي لا يشعر المستجيبين بأن مصلحة الباحثان انتهت ويصابوا بالإحباط؛
- كما تم التمهيد لإنهاء المقابلة ولم يم قطعهما مباشرة، وتم استعمال اللباقة من حيث الشكر والثناء؛
- كما تم الاتفاق مع المستجيبين على جلسة أخرى عدة مرات قبل إنهاء المقابلة.

المبحث الثالث: تحليل أجوبة المستجيبين.

بهدف دراسة الموضوع بدقة وبشكل شامل، تم تقسيم أسئلة المقابلة إلى أربعة أجزاء، جزء متعلق بدراسة الجدوى الفنية، جزء متعلق بدراسة الجدوى التمويلية، جزء متعلق بدراسة الجدوى القانونية، والأخير متعلق بدراسة الجدوى البيئية.

المطلب الأول: دراسة الجدوى الفنية والهندسية.

تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أسئلة، هي كالآتي:

السؤال الأول: كيف يتم تحديد القدرات والموارد التقنية لتنفيذ المشروع؟

الجواب: عندما يتصل صاحب مشروع، أو ساكن بسونلغاز لربطه بالغاز أو الكهرباء، تقوم مصلحة الدراسات بارسال فريق للمعاينة، والقيام بدراسة غير مفصلة نوعا ما حول ما يتطلبه تنفيذ المشروع، حيث يتم إنجاز بطاقة تقنية تحتوى على كافة ما يحتاجه المشروع، ويتم تحديد ذلك بناءا على المسافة، وحجم الطاقة المطلوبة، والعديد من المتغيرات الاخرى.

السؤال الثاني: كيف يتم تقدير تكاليف المشروع؟

الجواب: يتم تقدير التكاليف إنطلاقا من البطاقة التقنية التي سبق إعدادها من طرف مصلحة الدراسات، حيث يتم مقابلة المستلزمات بالأسعار وجمعها.

السؤال الثالث: كيف يتم تحديد جهة التنفيذ؟

الجواب: المعلوم هو أن سونلغاز لا تقوم بتنفيذ المشاريع، وإنما تتعامل مع مؤسسات، ومقاولين مكلفين بانجاز المشاريع، وبطبيعة الحال لن يتم الإختيار لهاته المؤسسات والمقاولين عشوائيا، وإنما يسبق تصنيفهم إلى أقسام وأصناف (مقاول صنف A ، مقاول صنف B ، مقاول صنف C ....)؛ يتم هذا التصنيف وفقا للقدرات

Created with PDFBear.com

والموارد التي يمتلكها المقاول أو المؤسسة، والقدرات البشرية، وكذا الخبرة، والمسافات التي سبق له إنجازها، فعلى سبيل المثل مقاول من الصنف C يمتلك قدرات تقنية، وبشرية، وخبرة ومسافات منجزة أكبر من مقاول من الصنف B .

وعليه بعد تحديد البطاقة التقنية، يتم تحديد أي صنف مكلف بانجاز المشروع، ثم يتم فتح مناقصة يدخلها مقاولي الصنف المحدد فقط، وحاملين عروضهم المالية التي يتم فتحها يوم المناقصة بحضور لجنة فتح الأظرفة ويتم إختيار أقل عرض مقدم.

كما وجب الإشارة إلى أن سونلغاز تعتمد على المناقصات كذلك فيما يخص تشييد المباني، أو شراء المعدات والسيارات التي يستعملها العاملين، وفرق الدراسات الميدانية، وما إلى ذلك من تجهيزات.

الملاحظ هنا أن سونلغاز تعمل على تقديم احسن الخدمات بجودة مناسبة، وذلك باهتمامها بجودة الموارد التقنية، والبشرية واهتمامها بالخبرة، بالإضافة إلى الحرص الشديد على ضمان الشفافية والمصداقية، وعدم إتاحة فرص للفساد الإداري.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى التمويلية

تم تخصيص سؤال واحد لهذا الجزء:

السؤال: كيف يتم تمويل مشاريع المنجزة؟

الجواب: تعتمد سونلغاز على برنامجين للتمويل : برنامج RCN + البرنامج الخاص و برنامج الدولة

أولا: برنامج :RCN

هذا البرنامج يخصص للسكان أو الأفراد الذين يطلبون إيصالهم بالكهرباء أو الغاز، وكما سبق وأن ذكرنا كيفية تحديد المستلزمات والأسعار، يقوم طالب الخدمة بالدفع المسبق.

ثانيا:البرنامج الخاص:

هو برنامج خاص بسونلغاز التي تخصص ميزانية من مالها الخاص، هذه الميزانية موجهة لتجديد الشبكات التالفة، التصليح، إعداد محطات جديدة ....

ثالثا: برنامج الدولة:

الذي يطلق عليه حاليا مناطق الظل، هنا يكون التمويل من طرف وزارة الطاقة والمناجم، حيث تقوم مديرية الطاقة والمناجم بخرجات ميدانية لبلدية ما، وتقوم باحصائيات للسكان غير الموصولين بالكهرباء أو الغاز، ودراسة إمكانية التوصيل وعدم وجود مخاطر، بطبيعة الحال المشروع يتطلب ميزانية كبيرة يستحيل على السكان

Created with PDFBear.com

تغطية تكاليفها، لذا تتكلف الوزارة بالتمويل بعد أن تراسلها مديرية الطاقة، وتعرض عليها التفاصيل وميزانية الانجاز.

في حالة إذا ما كان المبلغ المطلوب متوفر تقدمه لبدء التنفيذ، أما إذا ما كان المبلغ المطلوب وغير متوفر هنا تطلبه وزارة الطاقة والمناجم من الدولة ، ويتم عقد إتفاقية بين سونلغاز ووزارة الطاقة والمناجم الممثلة بمديرية الطاقة والمناجم، ليأتي بعدها دور سونلغاز حسب الطريقة التي سبق وأن شرحناها.

يوضح المستجيب أن عملية ومصدر التمويل يكون حسب حجم المشروع، والجهة الطالبة لخدمة التوصيل بشبكات الغاز والكهرباء، و يختلف مصدر التمويل باختلاف التكلفة اللازمة للتوصيل.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى القانونية.

في هذه النقطة كذلك تم طرح سؤال واحد

السؤال : ما هي الجوانب القانونية التي تحكم وتقيد انجاز المشروع ويجب أخذها بعين الاعتبار؟

الجواب: على خلاف المؤسسات الأخرى التي تخضع لقانون الصفقات العمومية، سونلغاز تنظم وتحكم من قانون مستمد ومكيف من الصفقات العمومية يدعى Derective، هاته القوانين مكيفة لتناسب نظام عمل سونلغاز، فمثلا بالنسبة للمناقصات، وفق قانون الصفقات العمومية يتم تحديد فترة لإيداع العروض المالية خلال تلك الفترة، ويتم فتحها يوم المناقصة على خلاف derective التي تحدد يوم المناقصة الذي يتقدم فيها المقاولين والمؤسسات حاملين عروضهم المالية، ويتم تقديمها لأول مرة وفتحها بحضور لجنة فتح الأظرفة، واختيار أقل عرض وهذا لتفادي التلاعبات وضمان المصداقية. بالإضافة إلى العقود والصفقات التي تبرم بين سونلغاز والجهات التي تتعامل معها، هاته العقود تحمل جملة من الشروط الواجب الإلتزام بها، وأي خرق في البنود يحمل الجهة المخالفة عواقب قانونية وشروط جزائية.

تعمل المؤسسة على الالتزام بالقوانين المنصوصة، وذلك لضمان حسن سيرورة تنفيذ المشاريع وحماية نفسها من الجهات المتعامل معها، وكذا حماية نفسها من الدخول في مشاكل قانونية في حالة خرقها للقوانين المعمول بها.

المطلب الرابع: دراسة الجدوى البيئية

تم طرح سؤالين في هذه النقطة:

السؤال الأول: باعتبار المؤسسة نظام مفتوح على البيئة، فبالتالي يؤثر ويتأثر بها ، فما هي تأثيرات البيئة على مشاريع سونلغاز؟

Created with PDFBear.com

الجواب: نعم بطبيعة الحال تتأثر بالعوامل البيئية المختلفة، إذا ما أردنا الحديث عن العوامل المناخية، فإن المشاريع المنجزة بمرور الوقت تهترأ وتتدهور بسبب هذه العوامل، الأمر الذي يتطلب إعادة تجديدها أو إصلاحها، هذا يعتبر تكلفة زائدة تتحملها سونلغاز فقط.

أما إذا ما نظرنا إلى البيئة المحيطة بسونلغاز على أنها جملة من المتعاملين فإننا نواجه صعوبات كثيرة، مثلا إذا كنا بصدد توصيل شبكة غاز؛ فهذا يتطلب عمليات الحفر في الأرض التي يمر بها، والتي قد تكون ملك لبلدية؛ لذا وجب الحصول على تصريح وموافقة بالحفر. لكن في بعض الحالات نقابل بالرفض؛ هنا نلجأ للعدالة وهذا ما يكلفنا هدر للوقت والمال. أما إذا كانت ملك خاص وجب الحصول على تصريح بالحفر من المعني، أما إذا رفض المعني كذلك فإننا نتفاوض معه لبيع منزله، أو قطعة الأرض لكنه غالبا ما يرفض، هنا تتدخل مديرية الطاقة للتفاوض واقناعه إما بقبول العرض أو اللجوء للعدالة ونزع الملكية، في كل الحالات هذه العراقيل تأخذ وقت طويل قد يصل إلى سنة على الأقل، لذا يجب إعادة الدراسة بعد حل المشكلة لأنه من الطبيعي حدوث تغيرات خلال تلك الفترة، وهذا ما يعد تكلفة زائدة تتحملها سونلغاو فقط.

السؤال الثاني: ما مدى توافر المادة الأولية التي تحتاجها المؤسسة؟

الجواب: كما أشرنا سابقا أن سونلغاز ليست هي من تقوم بانجاز المشاريع ، إذا ما اعتبرنا هذه الجهات المعتمدة من طرفها كمادة أولية، فإنها متوفرة بشكل مقبول على المستوى المحلي ونحصل عليهم من خلال المناقاصات المحلية، وعلى المستوى الوطني بفتح مناقصات وطنية.

بناءا على الاجوبة، يمكن أن نلاحظ أنه هناك الكثير من العراقيل المتعلقة بالبيئة التي تعمل بها، والتي تأخذ عملية حلها وقتا طويل يكلف المؤسسة تكاليف مالية، وكذا هدر الوقت

Created with PDFBear.com

خلاصة الفصل:

من أجل الوقوف على فعالية دراسة الجدوى في المؤسسة محل الدراسة، ومعرفة أثر دراسة الجدوى في نجاح و تنفيذ المشاريع التي تقوم بها المؤسسة، حيث قدمنا تعريف بالمؤسسة الوطنية للكهرباء والمديرية الفرعية للتوزيع بولاية المدية.وتم عرض وسيلة الدراسة التي كانت عبارة عن مقابلة، فقمنا بتقديم الاطار النظري لها.

في الأخير، تم معالجة وتحليل أجوبة المستجيب المتعلقة بجوانب عدة من دراسات الجدوى، حيث توصلنا إلى أن:

- ✓ المؤسسة تهتم بكل من دراسة الجدوى الفنية لضمان جودة في الخدمة وهامش ربح مقبول؛
- ✓ الاهتمام بدراسة القانونية لمعرفة مالها وما عليها؛
- ✓ بالإضافة إلى دراسة الجدوى البيئية لتسهيل عمليات التنفيذ.

Created with
PDFBear.com

الخـــاتمـــة

Created with
PDFBear.com

يُعرف المشروع الاستثماري على أنه كل " تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره، أو يديره فقط منظم بالعمل، والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج، تقديم سلعة، أو خدمة، أو مجموعة من السلع والخدمات، وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة.

لما كانت المشاريع الاستثمارية تتمتع بالأهمية البالغة والتأثير المباشر على حجم الاستثمارات، فلابد من التقليل من نسبة فشلها، وما ينجم عنه من إهدار للموارد و،الطاقات وهذا بإخضاعها إلى دراسات الجدوى قبل تنفيذها، والتي تسمح بالتحديد القبلي لإمكانية النجاح والقدرة على مواجهة المخاطر وعدم اليقين من المستقبل.

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية عملية جمع المعلومات والبيانات عن المشروع المقترح، ومن ثم تحليلها من النواحي الفنية والهندسية والمالية والتسويقية.....،وذلك لمعرفة مدى نجاح هذا المشروع في ظل الوضع السائد في السوق وبالتالي اتخاذ قرار إقامته من عدمه أو تأجيله، فبناءا على المعطيات المتحصل عليها من دراسة الجدوى التسويقية ، الدراسة الفنية، الدراسة المالية و الاقتصادية، الدراسة الإدارية، الدراسة الاجتماعية.... يصبح لدى المستثمر قاعدة بيانات تمكنه من اتخاذ القرار الاستثماري.

من أجل الإجابة على التساؤلات المنبثقة من السؤال الرئيسي، وضعنا مجموعة من الفرضيات وضعت للاختبار، وكانت الإجابة عنها كالآتي:

- نصت الفرضية الأولى على أن: " **دراسة الجدوى الاقتصادية هي المرحلة التي يتم فيها تقدير احتياجات المشروع، ومقارنتها بإمكانيات الجهة المنفذة للمشروع، تمر بعدة مراحل يتم في كل واحدة منها دراسة جانب معين من المشروع**"؛ حيث تم إثبات هذه الفرضية في الجانب النظري، حيث أن دراسة الجدوى بأربع مراحل، يبدأ المشروع كفكرة تخضع لدراسة أولية تسمى الدراسة التمهيدية التي تتطلب الفحص الدقيق و التفصيلي وإنما التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعيق تنفيذ المشروع، ما إن أثبت ذلك يتم الانتقال إلى الدراسة التفصيلية ، فهي دراسة لائحة للدراسة المبدئية لكنها أكثر شمولا ودقة ، يتم بموجبها إعطاء تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح وعلى أساسه يتم اتخاذ القرار بالتنفيذ أو التأجيل أو الإلغاء نهائيا. أما مرحلة تقييم المشروع فتأتي في الأخير بهدف تقييم الاقتصادي والربحية المالية، وكذا الأهداف الإستراتيجية للتنمية.

Created with PDFBear.com

– أما الفرضية الثانية: " **تكمن فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية في حماية رأس مال المستثمر**"، فقد تم إثباتها في الجانب النظري، حيث أصبحت اليوم دراسة الجدوى الاقتصادية أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، وتجنب المستثمر أو الممول المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد، وتجعل عملية اتخاذ القرار تتم بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد.

– الفرضية الثالثة نصت على " تعتمد مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية على دراسة الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذ أي مشروع"، فقد تم إثباتها في الجانب التطبيقي، فمديرية توزيع الكهرياء والغز تعتمد في دراسة الجدوى على الأنواع الآتية: الجدوى الفنية، الجدوى القانونية، والجدوى البيئية.

نتائج الدراسة:

- ❖ الاستثمار هو التضحية باشباع رغبة استهلاكية في الحاضر أملا في الحصول على اشباع أكبر في المستقبل.
- ❖ أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال المشروع الاستثماري على أنه كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه و يديره أو يديره فقط, منظم بالعمل على التأليف و المزج بين عناصر الإنتاج و يوجهها لإنتاج و تقديم سلعة أو خدمة فترة معينة.
- ❖ دراسة الجدوى عبارة عن مجموعة من الدراسات المتعلقة بتقييم الفرص الإنتاجية، والاجتماعية والتسويقية لمشروع معين.
- ❖ تتطلب هذه الدراسات توافر بيانات ومعلومات تمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار الاستثماري السليم،.
- ❖ تعتمد دراسة الجدوى الاقتصادية على مجموعة من الأساليب والأدوات الاختبارات والأسس العلمية؛
- ❖ تمكن دراسة الجدوى من إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد وتحمي المستثمر من مخاطر إهدار الموارد الاقتصادية ورأس المال ، كما تسهل على البنوك عملية اتخاذ قرارات الإقراض.

النتائج التطبيقية:

- ❖ تهتم المؤسسة محل الدراسة بالجدوى الفنية؛ كونها تضمن لها مخرجات ذات جودة وتضمن أيضا هامش ربح مقبول؛
- ❖ تطبيق دراسة الجدوى القانونية، وإدراك مدى أهمية لما لها من دور فعال في حماية المؤسسة من العقوبات والشروط الجزائية في حالة مخالفة العقود والقانون، و كذلك للحفاظ على حقوقها؛

Created with PDFBear.com

- بين تحليل أجوبة المقابلة أن هناك اهتمام بدراسة الجدوى البيئية نظرا لأدراك العميق لما تحمله البيئة من عراقيل عديدة، وما يصاحبها من تغيرات متسارعة.

الاقتراحات :

يمكن اقتراح جملة من الاقتراحات:

- تشجيع المشاريع الهامة على القيام بدراسة الجدوى.
- ربط عملية منح القروض بنتائج دراسة الجدوى.
- إنشاء مكاتب تتولى مهمة دراسة الجدوى لمختلف أنواع المشاريع باختلاف حجمها و مجالاتها و دعم هاته المكاتب بهدف المحافظة على الموارد الاقتصادية و دفع عجلة التنمية.

Created with
PDFBear.com

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1) إبراهيم متولي حسن المغربي، دور الحوافز الاستثمارية في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
2) أحمد أبو السعد، سلطان النوري، دراسة حالة في إطار جديد، مركز ديبونو لتعليم والتفكير، الأردن، 2016.
3) أحمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008.
4) أحمد فريد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
5) السيد أحمد صادق، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار التعليم الجامعي ، مصر، 2016.
6) أحمد يوسف دودين،إدارة المشاريع المعاصرة، دار اليازوري، الأردن، 2014.
7) بسام حسين بن عطا، تحليل و دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، مطبعة الكرامة، الأردن، 2006.
8) حسن بلوط، إدارة المشاريع و دراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 2002.
9) حسين عمر، الاستثمار و المواد، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000.
10) خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الاقتصادي، دار الوائل للنشر، الأردن، 2010.
11) خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار و المحافظ المالية، الجندارية للنشر والتوزيع، 2016.
12) دريد محمد أحمد، الاستثمار، أمجد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
13) رحيم يونس العزاوي، القياس و التقويم في العملية التدريبية، دار الدجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2007.
14) سامي محمد محمود المليجي، الاقتصاد الدولي وتقييم المشروعات، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2017.
15) سالم أحمود الحرحاشة، التوجه و الإرشاد، دار الخليج للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.
16) سعد صادق، إدارة المشروعات، الدار الجامعية، مصر، 2003.
17) سعيد عبد العزيز عثمان، دور دراسة الجدوى للمشروعات، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
18) سمير محمد عبد العزيز، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مكتبة الإشعاع، مصر، 2000.
19) سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، دار الراية، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
20) شقيري نوري موسى، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار الميسرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
21) صلاح الدين السيسي، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات، دار الفكر العربي، مصر، 2003.

22) ضياء حليم المورودي، الدراسات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014.
23) عاطف وليم اندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
24) عبد الرحمن شاكر الجبوري، إدارة المشاريع، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
25) عبد الرحمن صالح، فنيات و أساليب العملية الإرشادية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2014.
26) عبد الستار، محمد علي، إدارة المشروعات العامة، دار الميسرة للنشر و توزيع و الطباعة، الأردن، 2009.
27) عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى و تقييم المشروعات، دار الحامد، الأردن، 2004.
28) عبد المطلب عبد الحميد،الاقتصاد الإداري، الدار الجامعية، مصر، 2000.
29) عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
30) عطية خليل محمد خليل، دراسة الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات والبحوث، مصر، 2008.
31) علي لطفي، الاستثمارات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، مصر، 2009.
32) فاطمة عبد الرحيم النواسية، أساسيات علم النفس، دار مناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
33) فليح حسن خلف، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2012.
34) قاسم ناجي حمندي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات 1،الأردن، 2008.
35) ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2011.
36) محمد السيد البدوي الدسوقي طلحة، النموذج التطبيقي لإعداد دراسة جدوى فعالة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2012.
37) محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، مؤسسة حورس الدولية، مصر، 2005.
38) محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى للمشروعات الاستثمارية، المنظمة العربية الإدارية، مصر،
39) محمد هشام خواجكية، دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
40) محمود حسين الوادي و آخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية و المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
41) مصطفى يوسف كافي، بيئة و تكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، دار الرواد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
42) موسى أحمد، خير الدين، إدارة المشاريع المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2014.

43) مؤيد الفضل، محمود العبيدي، إدارة المشاريع، دار الوراق لنشر و التوزيع و الطباعة،الأردن، 2005.
44) نبيل محمد الفحل، دليلك لبرامج الارشاد النفسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

أطروحات الدكتوراه:

45) منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
46) بزيو عيشوش، دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار: دراسة مقارنة الجزار– السودان، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2018-2019.
47) زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام الآثار، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2007.
48) تمجغدين نور الدين، دور وأهمية دراسة الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص: دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(منطقة الجنوب الشرقي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2018.

رسائل الماجستير:

49) الأحسن رفيق، أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد: دراسة حالة مصنع الاسمنت بالجلفة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2012-2013.
50) بن حركو غنية، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2010- 2011.
51) بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2009- 2010.
52) خضار يوسف، أثر دراسة الجدوى المالية على نجاح المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ فرع المدية، رسالة ماجستير في مالية ومحاسبة، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2010-2011.
53) سليماني محمد، دور وأساليب الكمية في تحسين كفاءة إدارة المشاريع الاقتصادية: دراسة تطبيقية لعملية إدارة إنجاز مشروع، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2010-2011.
54) صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، المدرسة الدكتورالية بوهران، الجزائر، 2012-2013.

55) علي عابد، دور التخطيط والرقابة في إدارة المشاريع باستخدام التحليل الشبكي: دراسة حالة مشروع بناء 40 وحدة سكنية LSP بتيارت، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010-2012.

مذكرات الماستر:

56) إحسان كاديك، بلحاج ياسمين، أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اختبار المشاريع الاستثمارية: دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع صناعي مقدم من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2014-2015.

57) بوجمعة علي، قهروت فاتح، طرق اختيار المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية ومصادر التمويل: دراسة حالة تطبيقية مؤسسة اتصالات الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2018-2019.

58) بوكرمة سهام، دراسة الجدوى لتقييم مشاريع استثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2018-2019.

59) تطاوي علي وآخرون، تقييم فعالية ربحية التجارية للمشروع الاستثماري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، 2014-2015.

60) حسان قاسمي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2012-2013.

61) حجاج مريم، ولد خاوة سارة، محددات الاستثمار المحلي في الجزائر: دراسة حالة قياسية لفترة ما بين (1980-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2017-2018.

62) خالد بو خيط، يحي بن زكور، واقع تطبيق معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر: دراسة حالة البنك الوطني الجزائر وكالة المدية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2019-2020.

63) نريمان جودي، هاجر وزدادي، دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية في ظل حالة التأكد وحالة عدم التأكد والمخاطرة : دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية المدية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2018-2019.

المجلات والدوريات:

64) أوسرير لمنور وآخرون، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد 7، المركز الجامعي شلف، الجزائر، 2009.

65) آية عادل وآخرون، أثر مؤشر العائد في الاستثمار بمؤشرات الربحية للمصارف، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 66، العراق، 2021.

66) بختي فريد، مولاي بوعلام، المشروعات الصغيرة مفهومها وواقعها، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثالث، جامعة البويرة، الجزائر، 2016.

67) بلحاجي عبد الصمد، دراسة الجدوى الاقتصادية وأثرها في تضمين مضارب الربح المتوقع، مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية، العدد 8، 2018.

68) بصير هدى، تحليل الجدوى المالية للشركات المدرجة في البورصة الجزائرية باستخدام مؤشرات التدفق النقدي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجاد 21، العدد 1، جامعة سطيف، الجزائر، 2021.

69) بن حاج جيلالي، معزاوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية و السياسية، مجاد 48، العدد 4، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2011.

70) بن شاعة وليد وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2019.

71) تمجغدين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالية العملية، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

72) حليمة شابي، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في الجزائر: عرض وتقييم، مجلة المعارف،جامعة البويرة، السنة 12، العدد 22، الجزائر، 2017.

73) زوبير محمد، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع و دورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 2، العدد 1، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة،الجزائر، 2019.

74) زياد خلف خليل، تحليل واقع واتجاهات الاستثمار الخاص في العراق بعد تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار، مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد 15، العدد 45، جامعة بغداد، العراق، 2019.

75) سعاد شدري معمر، دور دراسات الجدوى التسويقية في تفعيل قرار الإنتاج بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المنافسة، مجلة المعارف، العدد 11، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، 2011.

76) سعيدة بورديمة، الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري، مجلة الحقيقة، العدد 25، جامعة أدرار، الجزائر.

77) سعيدة بورديمة،القرار الاستثماري ومتطلبات الوصول إليه، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعي، العدد 11، جامعة قالمة، الجزائر، 2015.

78) عبد الكريم يحياوي، السعيد دراجي، معايير دراسة الجدوى البيئية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 2، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، 2020.

79) علي توبين و آخرون، دور دراسات الجدوى المالية في ترشيد قرارات التمويل، مجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 5، العدد 1، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018.

80) فهد عبد الرحمن أحمد الأحمد، دور دراسات الجدوى التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 8، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي التدريب بالكويت، 2013.

81) لفايدة عبد الله، شباركة مهدي، دراسات تقييم الأثر كأداة لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2019.

82) لزهر قدوم، مطبوعة محاضرات في مقياس إدارة المشاريع: السنة الثالثة علوم التسيير – تخصص إدرارة الأعمال- جامعة 8ماي 1954بقالمة، الجزائر.

83) مثنى جاسم صالح أجدع الجبوري، الاستثمار التوظيفي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، 2012.

84) محمود واضح، جعيل جميل، واقع دراسات الجدوى المشاريع الإنشائية في الجزائر: الصعوبات والحلول، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجاد 9، العدد 1، جامعة باتنة، الجزائر، 2019.

85) مها عامر منصور، الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي، مجلة التربية الإسلامية، المجلد 27، العدد 110، جامعة المستنصرية، 2021.

86) نادي مفيدة وآخرون، أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية السياحية:دراسة حالة حمام منتيلة بغليزان، المركز الجامعي بغليزان، الجزائر.

87) نصيرة حمودة، دور دراسات الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري والتمويل:دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية عنابة، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 5، جامعة باجي مخطار، عنابة، 2022.

المراسيم والقوانين

88) المرسوم التنفيذي رقم 91-475 الصادر في 1991/12/14 والمتعلق بالقانون الأساسي لسونلغاز

89) القرار التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 1995/12/17 والمتعلق بالنظام الأساسي للشركة الوطنية للكهرباء والغاز

90) المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 2002/06/01 والمتعلق براس مال سونلغاز

91) المادة 165 من القانون رقم 01/02/ بتاريخ 2002/02/05 الخاص بالكهرباء وتوزيع الغاز

الروابط الالكترونية:

92) http://www.sonelgaz.dz ، تاريخ الاطلاع 6 ماي 2022

93) صباح اسطيفان كجة، دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات التنمية، على الرابط:
sabahkachachi.googlepages.com، تاريخ الإطلاع 2022/04/14

قائمة الملاحق

جامعة يحي فارس – المدية — التاريخ: 2022/06/13

قسم: علوم التسيير — المكان: المديرية الفرعية

تخصص: إدارة الأعمال — لتوزيع الكهرباء و الغاز سونلغاز

يقوم الباحثان بإجراء دراسة بعنوان **فعالية دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية** ، و ذلك ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تهدف هذه الدراسة إلى تقصي درجة تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية ، و توضيح و تبيان فعالية دراسة الجدوى عللى المؤسسة محل الدراسة

الجزء الأول: البيانات الشخصية.

- السن:
- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

- التخصص في المهنة:
- الوظيفة:
- الخبرة:

الجزء الثاني: الأسئلة الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية:

وينقسم إلى:

الفرع الأول: دراسة الجدوى الفنية والهندسية.

- **السؤال الأول:** كيف يتم تحديد القدرات و الموارد التقنية لتنفيذ المشروع؟
- **السؤال الأول:** كيف يتم تحديد القدرات و الموارد التقنية لتنفيذ المشروع؟

- **السؤال الأول:** كيف يتم تحديد القدرات و الموارد التقنية لتنفيذ المشروع؟

الفرع الثاني: دراسة الجدوى القانونية.

- **السؤال** : ما هي الجوانب القانونية التي تحكم و تقيد انجاز المشروع و يجب أخذها بعين الاعتبار؟

الفرع الثالث: دراسة الجدوى التمويلية.

- **السؤال:** كيف يتم تمويل مشاريع المنجزة؟

الفرع الثالث: دراسة الجدوى البيئية.

- **السؤال الأول:** باعتبار المؤسسة نظام مفتوح على بيئتة فبالتالي يؤثر و يتأثر بها ، فما هي تأثيرات البيئة على مشاريع سونلغاز؟
- **السؤال الثاني:** ما مدى توافر المادة الأولية التي تحتاجها المؤسسة؟

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الإحترام والتقدير

شكرا على تعاونكم

الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز
Société Algérienne de Distribution de l'Electricité et du Gaz

(1) الملحق

Concession de Distribution de Médéa

AVIS DE CONSULTATION RESTREINTE

N° M 009 E / 2022 (COP)

Le présent avis d'appel d'offre restreint s'adresse aux seules entreprises spécialisées en Electricité

Pour le réseau aérien + souterrain + postes + branchements

13 MAI 2022

Homologuées par la Concession de Distribution de Médéa et SADEG classe en (C-D)

L'objet de cet avis d'appel d'offre restreint, consiste en la réalisation, clé en main (toutes suggestions comprises) des prestations

LOT N 01

N°	N° RCN	Désignation affaire	COMMUNE	Consistances physiques									Délai
				MTA	MTS	BTA	BTS	POSTE			BRT	BRT	
				ML	ML	ML	ML	Eqpt	Trsf	ACC	2F	4F	
1	PP 2022	KEB : REPRISE D'UNE LIGNE HTA ENTRE J 955 ET J 920 TRÇ 164 DERRAG	DERRAG	5500									40 J

LOT N 02

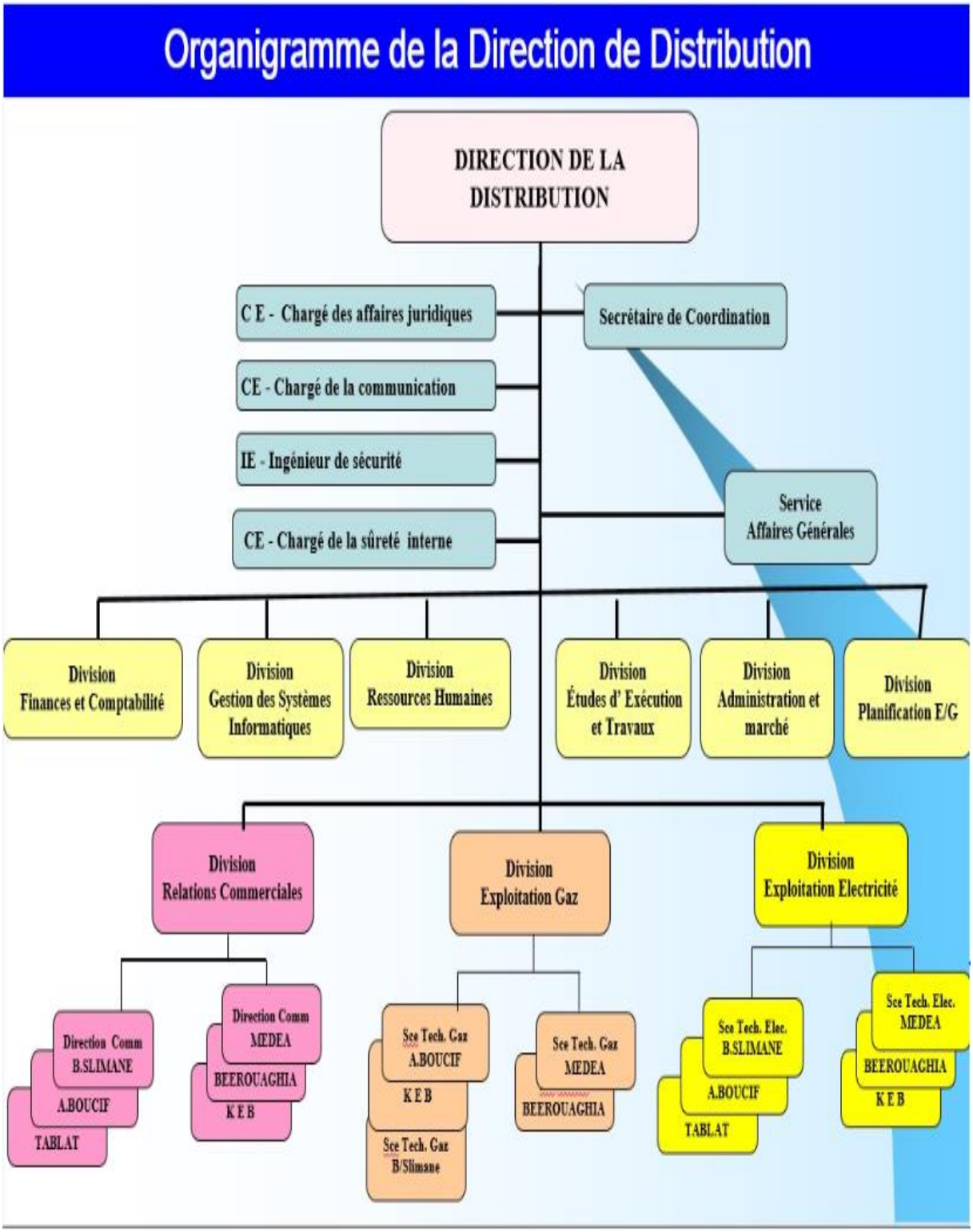
N°	N° RCN	Désignation affaire	COMMUNE	Consistances physiques									Délai
				MTA	MTS	BTA	BTS	POSTE			BRT	BRT	
				ML	ML	ML	ML	Eqpt	Trsf	ACC	2F	4F	
1	4322MT2E00015	ABF : CREAION BOUCLAGE HTA/A ENTRE TR 06 ET TR 63 (ENTRE SIDI DEMED ET AIN OUKSSIR)	SIDI DEMED ET AIN OUKSSIR	4650									40 J

- Les soumissionnaires intéressés par le présent avis de consultation restreint doivent retirer le détail de la soumission Au niveau de la Division Administration et Marchés (DD de MEDEA) (bureau N° 43) à partir du **10/03/2022**
- Les soumissionnaires (ou leurs représentants par procuration) doivent assister à l'ouverture
- Chaque lot doit être dans une enveloppe anonyme et ne comporte que la mention suivante :

Avis de consultation restreint N° M 009 E/ 2022 (COP) Lot n° : .....
<<Offre Commerciale à ne pas ouvrir >>

- Les offres doivent être remises séance tenante le **15/03/2022** à **10h00** au niveau de la CD de MEDEA
- Toute offre déposée, non anonyme, non signée, ou mal remplie, sera rejetée
- La soumission doit être remplie, selon le modèle « lettre de soumission » et « détail de la soumission »
- Les entreprises ayants : plan de charge important, retard enregistré pour les consistances engagées, constat par la commission de sondage d'une mauvaise qualité de réalisation, absence sur les chantiers de personnel déclaré lors de la phase de pré qualification, non-respect de la charte ds obligations sociales, conflit judiciaire Ne seront pas autorisés à cet consultation restreinte.
- Les entreprises sont tenues de respecter le délai affiché sous peine de rejet de leurs offres

LE DIRECTEUR DE DISTRIBUTION


Organigramme de la Direction de Distribution
DIRECTION DE LA DISTRIBUTION
C E - Chargé des affaires juridiques
Secrétaire de Coordination
CE - Chargé de la communication
IE - Ingénieur de sécurité
Service Affaires Générales
CE - Chargé de la sûreté interne
Division Finances et Comptabilité
Division Gestion des Systèmes Informatiques
Division Ressources Humaines
Division Études d' Exécution et Travaux
Division Administration et marché
Division Planification E/G
Division Relations Commerciales
Division Exploitation Gaz
Division Exploitation Electricité
Direction Comm B.SLIMANE
A.BOUCIF
TABLAT
Direction Comm MEDEA
BEEROUAGHIA
K E B
Sce Tech. Gaz A.BOUCIF
K E B
Sce Tech. Gaz B/Slimane
Sce Tech. Gaz MEDEA
BEEROUAGHIA
Sce Tech. Elec. B.SLIMANE
A.BOUCIF
TABLAT
Sce Tech. Elec. MEDEA
BEEROUAGHIA
K E B